نبني الشراكات.
نقود النمو.
نحقق التكامل.

التقرير السنوي ٢٠١٩

مجموعة بنك البحرين للتنمية
BAHRAIN DEVELOPMENT BANK GROUP

2030
البحرين
BAHRAIN

المحتويات

التقرير الإستراتيجي

٢

٢ نبذة عن البنك
٤ الملخص المالي
٥ مؤشرات رئيسية
٦ الاستعراض المالي
٨ أعضاء مجلس الإدارة
١١ هيئة الرقابة الشرعية
١٢ كلمة رئيس مجلس الإدارة
١٦ الإدارة التنفيذية
٢٠ كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة
٢٤ تقرير الإدارة

تقرير الحوكمة

٣١

٣١ تقرير الحوكمة

البيانات المالية

٣٧

٣٧ معلومات عن الشركة
٣٨ تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
٤٠ القائمة الموحدة للمركز المالي
٤١ القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
٤٢ القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر
٤٣ القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
٤٤ القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
٤٥ إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٧٦ إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال

بنك البحرين للتنمية ش. م. ب. (م)
بناية بنك البحرين للتنمية، المنطقة الدبلوماسية
صندوق بريد ٢٠٥٠١، المنامة
مملكة البحرين
هاتف: ٥١١١١١ ١٧ (٩٧٣+)، فاكس: ٥٣٤٠٠٥ ١٧ (٩٧٣+)
البريد الإلكتروني: info@bdb-bh.com
www.bdb-bh.com

للاطلاع على التقرير السنوي أو لأي معلومات عن
بنك البحرين للتنمية الرجاء زيارة الموقع: www.bdb-bh.com

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى
آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

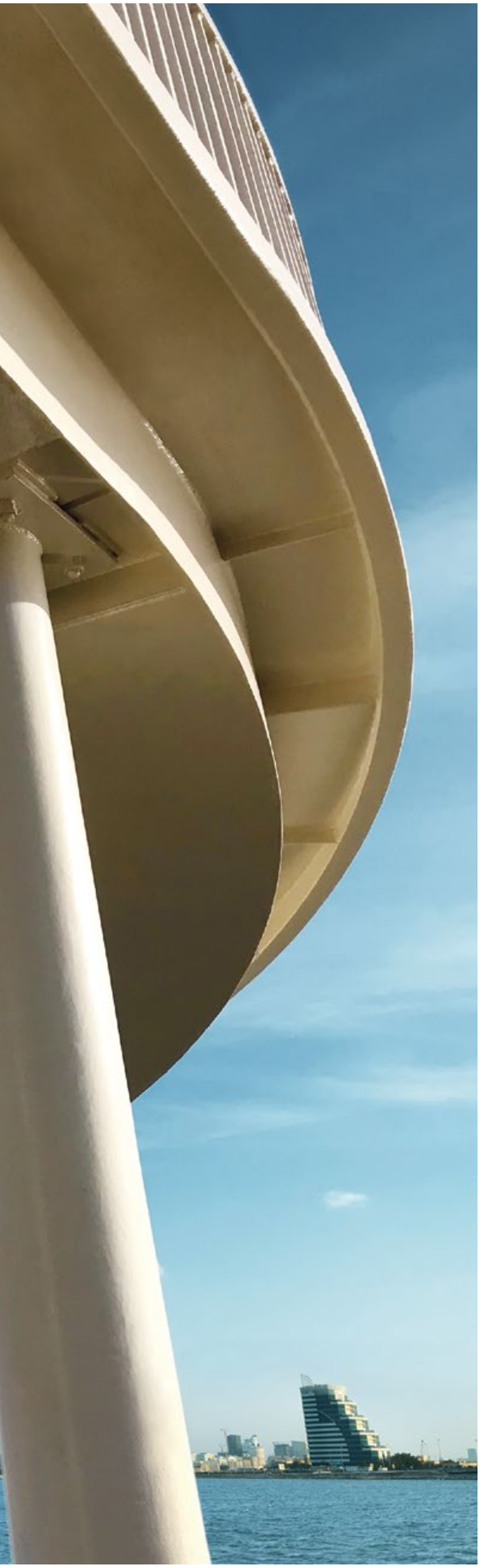

نبذة عن البنك

يقدم بنك البحرين للتنمية مجموعة واسعة ومتكاملة من الخدمات المالية والتنموية المصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين.

بدأ بنك البحرين للتنمية عملياته في عام ١٩٩٢ كمؤسسة مالية وتنموية متخصصة في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين. وذلك بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة للبحرينيين وتشجيع ودعم أنشطة ريادة الأعمال.

ومن خلال العمل المتواكب مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، يتبنى بنك البحرين للتنمية استراتيجية ديناميكية وفاعلة لتحفيز مفهوم ريادة الأعمال.

تتماشى هذه الاستراتيجية مع رسالة البنك المتمثلة في كونه شريكاً فاعلاً في الاستراتيجية الوطنية الخاصة بدعم هذا القطاع.

يتبنى بنك البحرين للتنمية استراتيجية ديناميكية وفعالة لتشجيع ثقافة ريادة الأعمال.

الرؤية

دعم المشاريع ذات العوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المجزية.

الرسالة

نشر وتحفيز ريادة الأعمال والابتكار في مملكة البحرين من خلال تشجيع الكوادر البحرينية المتخصصة ورواد الأعمال والمرأة والشباب على تأسيس وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم خدمات التمويل والاستشارات.

الملخص المالي

	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
ملخص بيان الدخل (بآلاف الدنانير البحرينية)					
صافي دخل التمويل الإسلامي والفوائد	٦,٦٤٦	٦,٣٩٨	٦,٧٠١	٧,٩٩٦	٦,١١٣
إيرادات أخرى	٢,٤١٠	٣,٧٨٨	٣,١١٥	٢,٢٠١	٤,٣٥١
المصروفات التشغيلية	٧,٦٤٢	٧,٥٥١	٩,٣٣٥	٩,٢٧٩	٨,٩٥٤
الخسائر الائتمانية المتوقعة / مخصصات / الاضمحلال	٤٤٠	٤,٠٧٤	٨,١٥٢	١,٩٧١	٤٧٧
صافي الربح (الخسائر)	١,٠٣٧	(١,٣٢٦)	(٧,٦٧١)	(١,٠٥٣)	١,٠٣٣
العائد (بالنسبة المئوية)	-	-	-	-	-
ملخص الميزانية العمومية (بآلاف الدنانير البحرينية)					
مجموع الموجودات	١٥١,٢٦٠	١٥٨,٢٠٥	١٧٦,١٧٠	٢١١,٣٣٣	١٩٨,١٤٠
التمويلات الإسلامية والقروض للعملاء	٧٦,٧٣١	٨٥,٨٦٦	١١٤,٥٣٥	١٣٩,٢٢١	١٤٤,٣٠٨
الاستثمارات (أوراق مالية، عقارية، شركات زميلة)	٥٣,٢٩٦	٤٣,٤٠٣	٢٧,٥٩٥	٢٦,٩٠٣	٢٣,٥٣٣
مجموع الودائع	٣٤,٩١٨	٣٥,٠٠١	٤٦,٤٤٠	٦٩,٢١٦	٦٧,١٨٤
ودائع العملاء	٢٩,٤٥١	٣٥,٠٠١	٣٥,٠٨٤	٥٨,٥٤١	٤٩,٠٩٨
مجموع حقوق الملكية	٦٩,٣٢٦	٦٧,٤٩١	٧٢,٦٨٥	٨٠,٣٦١	٨١,٢٣٣
الربحية					
العائد على متوسط الحقوق	١,٥٢٪	-١,٨٩٪	-١٠,٠٢٪	-١,٣٠٪	١,٣٢٪
العائد على متوسط الموجودات	٠,٦٧٪	-٠,٧٩٪	-٣,٩٦٪	-٠,٥١٪	٠,٥٥٪
العائد (الخسارة) على السهم (فلس)	١٦	-٢٠	-١١٨	-١٦	١٦
نسبة المصروفات التشغيلية / مجموع الإيرادات	٨٤٪	٧٤٪	٩٥٪	٩١٪	٨٦٪
رأس المال					
حقوق الملكية / مجموع الموجودات	٤٦٪	٤٣٪	٤١٪	٣٨٪	٤١٪
مجموع الودائع / حقوق الملكية (مرات)	٠,٥٠	٠,٥٢	٠,٦٤	٠,٨٦	٠,٨٣
ملاءة رأس المال	٥٣,٤٤٪	٤٦,٥٦٪	٣٩,٨٠٪	٣٨,٦١٪	٣٧,٩٨٪
مؤشرات الأداء					
التمويلات الإسلامية والقروض للعملاء / مجموع الموجودات	٥١٪	٥٤٪	٦٥٪	٦٦٪	٧٣٪
الاستثمارات / مجموع الموجودات	٣٥٪	٢٧٪	١٦٪	١٣٪	١٢٪
التمويلات الإسلامية والقروض للعملاء / ودائع العملاء	٢,٦١	٢,٤٥	٣,٢٦	٢,٣٨	٢,٩٤
عدد الموظفين	١٥٧	١٦٦	١٨٢	١٨٨	٢٠٣

مؤشرات رئيسية

صافي دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد (بملايين الدنانير البحرينية)

٦,٦٥

٢٠١٩	٦,٦٥
٢٠١٨	٦,٤٠
٢٠١٧	٦,٧٠
٢٠١٦	٨,٠٠
٢٠١٥	٦,١١

مجموع الموجودات (بملايين الدنانير البحرينية)

١٥١,٢٦

٢٠١٩	١٥١,٢٦
٢٠١٨	١٥٨,٢٠
٢٠١٧	١٧٦,١٧
٢٠١٦	٢١١,٣٣
٢٠١٥	١٩٨,١٤

مجموع حقوق الملكية (بملايين الدنانير البحرينية)

٦٩,٣٣

٢٠١٩	٦٩,٣٣
٢٠١٨	٦٧,٤٩
٢٠١٧	٧٢,٦٩
٢٠١٦	٨٠,٣٦
٢٠١٥	٨١,٢٣

صافي الربح (الخسائر)
(بآلاف الدنانير البحرينية)

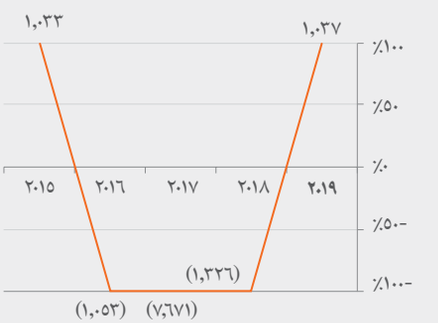

صافي دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد (بملايين الدنانير البحرينية)
نسبة التكلفة للدخل

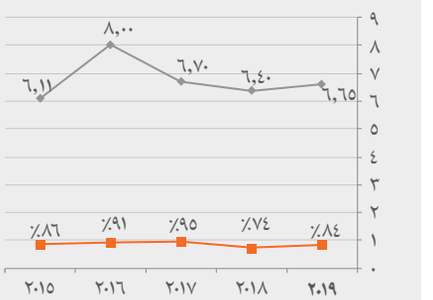

التمويل الإسلامي والقروض للعملاء
(بملايين الدنانير البحرينية)

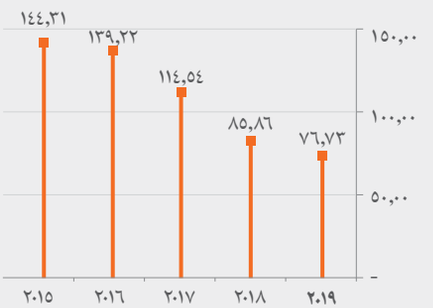

الاستعراض المالي

شهد البنك خلال السنة المالية ٢٠١٩ تحولاً جوهرياً حيث حقق أرباحاً صافية بلغت ١,٠٤ مليون دينار بحريني مقابل خسائر صافية بلغت ١,٣٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٨.

نظرة عامة

شهد البنك خلال السنة المالية ٢٠١٩ تحولاً جوهرياً حيث حقق أرباحاً صافية بلغت ١,٠٤ مليون دينار بحريني مقابل خسائر صافية بلغت ١,٣٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٨. وقد تحقق ذلك من خلال التحسينات التي تم اتخاذها على معايير مراقبة محفظة الأصول، مع التركيز على اشتقاق القيمة من المحفظة منخفضة القيمة، والتحكم في التكاليف وكذلك النشر الحذر للفوائض المتاحة.

وقد ساهمت النتائج المذكورة أعلاه عن طريق تحسين جودة محفظة التمويل، واسترداد أعلى من المحفظة منخفضة القيمة مما سمح بخفض كبير في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) / المخصصات بنسبة ٨٩٪ وأيضاً ارتفاع الدخل من الفوائض.

في نهاية عام ٢٠١٩ بلغ حجم الميزانية العمومية ١٥١,٢٦ مليون دينار بحريني، مشكلاً انخفاضًا بنسبة ٤٪ مقارنة بنهاية السنة المالية للعام السابق (٢٠١٨: ١٥٨,٢١ مليون دينار بحريني) ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى سداد القروض الآجلة للمؤسسات المالية الإقليمية.

١ صافي التمويل الإسلامي وإيرادات الفوائد

ارتفع صافي إيرادات التمويل وإيرادات الفوائد بنسبة ٤٪ وبلغت ٦,٦٥ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٦,٤٠ مليون دينار بحريني) ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض عبء الفائدة على القروض منخفضة الأجل.

٢ الإيرادات الأخرى

انخفض إجمالي الإيرادات الأخرى المحصَلة خلال العام ليصل إلى ٢,٤١ مليون دينار بحريني مقارنةً بـ ٣,٧٩ مليون دينار بحريني للعام ٢٠١٨.

ويعزى هذا الانخفاض - بشكل رئيسي - إلى التغيرات السلبية في القيمةً العادلة للاستثمارات وانخفاض إيرادات الإيجار للشركات التابعة.

٣ مصروفات التشغيل

ارتفعت مصاريف التشغيل بنسبة هامشية بلغت ١٪ لتصل إلى ٧,٦٤ مليون دينار بحريني مقارنة بالسنة المالية السابقة (٢٠١٨: ٧,٥٥ مليون دينار بحريني). وترجع هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى المصاريف المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والترويج لتطوير الأعمال.

٤ خسائر / خسائر ائتمانية متوقعة

كانت الرسوم الإجمالية تجاه مخصص الخسائر / مخصصات الائتمان المتوقعة وانخفاض القيمة ٠,٤٤ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أقل بكثير من السنة المالية السابقة (٢٠١٨: ٤,٠٧ مليون دينار بحريني) بسبب تحسن جودة محفظة التمويل / والتحصيل من القروض المتعثرة.

٥ حقوق الملكية

كانت حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك عند ٦٩,٣٣ مليون دينار بحريني أعلى من السنة المالية السابقة (٢٠١٨: ٦٧,٤٩ مليون دينار بحريني) بناءً على احتساب الربح المكتسب وكذلك الحركة الإيجابية في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية.

٦ نسبة ملاءة رأس المال

مقابل الحد الأدنى لنسبة ملاءة رأس المال التي حددها مصرف البحرين المركزي والبالغة ١٢,٥٪، في نهاية عام ٢٠١٩ بلغت النسبة ٥٣,٤٤٪ (٢٠١٨: ٤٦,٥٦٪). حيث تحدد النسبة بناءً على إرشادات مصرف البحرين المركزي والمتوافقة مع النسب الخاصة بلجنة بازل للإشراف المصرفي، رأس المال الكلي المستوفي للشروط المملوك لمؤسسة مقارنة بالأصول المرجحة على أساس المخاطر. ويعزى التحسن في نسبة ملاءة رأس المال إلى التغيير في ملف المخاطر لمحفظة الأصول والتحسن في حقوق الملكية.

أعضاء مجلس الإدارة

١

خالد الرميحي
رئيس مجلس الإدارة

٢

صباح خليل المؤيد
عضو

٣

صالح حسن علي حسين
عضو

٤

طارق جليل الصفار
عضو

١. خالد الرميحي

رئيس مجلس الإدارة منذ مارس ٢٠١٦

تم تعيين السيد خالد الرميحي في منصب الرئيس التنفيذي لممتلكات منذ سبتمبر ٢٠١٩. قبيل انضمامه إلى ممتلكات شغل الرميحي منصب الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية البحرين لمدة خمس سنوات وكان مسؤولاً عن جذب الاستثمارات إلى المملكة. ولا يزال يلعب دوراً فعالاً كعضو مجلس إدارة في مجلس التنمية الاقتصادية.

قبل قيادته لمجلس التنمية الاقتصادية، عمل الرميحي عضواً منتدباً في إنفستكورب لمدة ١٠ سنوات، كما كان عضوًا في لجنة الإدارة ورئيساً لفريق التوظيف المؤسسي والذي يغطي عملاء إنفستكورب في منطقة الخليج العربي. كما عمل قبلها ولمدة ٩ سنوات كرئيس مجموعة العملاء الخاصة لدى جي بيه مورغان في منطقة الخليج.

ويترأس الرميحي مجلس إدارة كل من شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) وبنك البحرين للتنمية، بالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة لدى عدد من الشركات مثل بنك البحرين الوطني، ممتلكات، مجموعة ماكلارين، الهيئة الوطنية للنفط والغاز وآركابيتا وشركة منتجع الساحل.

يحمل درجة الماجستير في السياسة العامة، تخصص تنمية اقتصادية من جامعة هارفارد ودرجة بكالوريوس علوم في المهمات الدبلوماسية الخارجية من جامعة جورج تاون. ترأس الرميحي في السابق أيضًا مجلس إدارة شركة مطار البحرين كما كان عضو مجلس إدارة في كل من طيران الخليج وشركة الأوراق المالية والاستثمار.

٢. صباح خليل المؤيد

عضو مجلس الإدارة منذ مارس ٢٠١٦

الشريك الإداري لشركة "إنتلكت ريسورسز منجمنت" ذ.م.م.، وتشغل عضوية مجلس إدارة شركة لازوردي للمجوهرات (شركة مساهمة) في المملكة العربية السعودية ورئيسة لجنة التدقيق، وعضو مجلس الإدارة ولجنة التدقيق في إنفستكورب للخدمات المالية، ورئيس مجلس إدارة Flat6Labs البحرين وعضو ورئيسة اللجنة المالية والإدارية لأمناء مجلس التعليم العالي في البحرين.

تحمل المؤيد شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان. ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال المالية من جامعة "ديبول" - شيكاغو. كما حضرت برامج الإدارة التنفيذية المتقدمة في كلية وارتون وكلية داردن في الولايات المتحدة الأمريكية.

شغلت سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان البحرين، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد البحرين، مساعد المدير العام للخدمات المصرفية للشركات والتمويل التجاري في بنك البحرين الوطني، نائب رئيس بنك الخليج المتحد البحرين، قسم الاستثمار، الخدمات المالية والمصرفية ومنصب مدير في سيتي بنك البحرين، قسم الخدمات المصرفية للأفراد.

٣. صالح حسن علي حسين

عضو مجلس الإدارة منذ مارس ٢٠١٦

حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة برونل في المملكة المتحدة، ويملك خبرة تزيد عن ٣٥ عاماً في القطاع المصرفي كما يرأس شركة صالح حسين للاستشارات. ويشغل المناصب التالية: عضو مجلس إدارة شركة سوليدرتي القابضة - البحرين، رئيس لجنة التدقيق في مجموعة المجدوعي، المملكة العربية السعودية، وعضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق في مجموعة الحاج حسن، البحرين.

٤. طارق جليل الصفار

عضو مجلس الإدارة منذ مارس ٢٠١٦

حاصل على درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال والتسويق وريادة الأعمال من جامعة إديث كوان في بيرث - أستراليا، حيث حقق الامتياز في المشاريع والإبداع.

ينتمي السيد طارق إلى عائلة تجارية تركز نشاطها على المنتجات والسلع الاستهلاكية وتوزيع المواد الغذائية. عمل بشكل وثيق جداً مع شركات متعددة الجنسيات مثل شركة بروكتر وغامبل (P & G) - كلوركس، جيليت، وشركة كلوقز، وغيرها.

لديه شغف بالتكنولوجيا؛ وقد قام بإعداد أول منصة للدفع الإلكتروني والتي تسمح بدفع فواتير الكهرباء وفواتير الخدمات الأساسية الأخرى، وكذلك نظام إعادة الشحن للهواتف النقالة. يمتلك أكثر من ٢٤ عاماً من الخبرة في العمل مع الشركات المحلية والعالمية في مجال الاتصالات والتوزيع والتشغيل والاستثمار العقاري، والمدفوعات الإلكترونية، والرعاية الصحية والتوزيع. كما يشغل الصفار عضوية مجلس إدارة كل من: شركة محمد إبراهيم الصفار، ومجلس التنمية الاقتصادية، وهيئة تنظيم الاتصالات، واللجنة التنفيذية لحلبة البحرين الدولية، ورئيس مجلس إدارة مينا القابضة ورئيس مجلس إدارة KKT القابضة في منطقة "المينا"، و رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمرفأ الاستثمارات القابضة ذ.م.م، ورئيس مجلس إدارة الشركة العربية لسيارات الأجرة ورئيس مجلس إدارة شركة بيمنت انترناشونال انتربرايز.

٥

مروان خالد طبارة
عضو

٦

تالا عبدالرحمن فخرو
عضو

٧

غسان غالب عبدالعال
عضو

٨

مريم عدنان الأنصاري
عضو

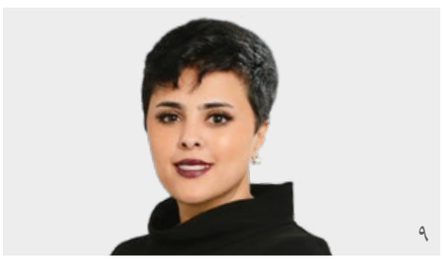
٩

مروة خالد السعد
عضو

٥. مروان خالد طبارة

عضو مجلس الإدارة منذ مارس ٢٠١٦

شريك مؤسس وشريك إداري لشركة ستراتم للاستشارات الإدارية ومقرها مملكة البحرين، ويمتلك خبرة متميزة في مجال الاستشارات الاستراتيجية والمالية. وقد ساهم السيد طبارة بتقديم الاستشارات لعدة مشاريع على المستوى الإقليمي والدولي، كما ساهم في دعم تطور ونمو مجموعة من الأعمال والمشاريع. عمل السيد طبارة في مجموعة سيتي جروب في نيويورك ولندن والبحرين. وعلاوة على مهامه كعضو مجلس إدارة في بنك البحرين للتنمية، فإنه أيضاً يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين ش.م.ب. (م) (سوق البحرين للأوراق المالية)، ورئيس لجنة المخاطر وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت في بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب. وعضو مجلس الإدارة وعضو لجنة الاستثمار في شركة البحرين لمطاحن الدقيق ش.م.ب. (المطاحن).

يحمل السيد طبارة شهادة الماجستير في الإدارة الهندسية، وشهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية والاقتصاد من جامعة ديوك - نورث كارولينا في الولايات المتحدة الأمريكية.

٦. تالا عبدالرحمن فخرو

عضو مجلس الإدارة منذ مارس ٢٠١٦

تشغل منصب الرئيس التنفيذي للمشاريع في مجلس التنمية الاقتصادية وتقوم بإدارة مشاريع حكومية مرحلية، كما أنها متخصصة في منتجات الدخل الثابت وخبيرة قانونية، وذات خبرة واسعة في هيكلة وإدارة المحافظ في مورجان ستانلي في لندن، وبنك الخليج الدولي والبنك الأهلي التجاري السعودي والأهلي كابيتال في البحرين. حاصلة على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من كلية سميث في نورثامبتون، وتحمل الشهادة المهنية الأولى في القانون (J.D) من مركز القانون بجامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة، واجتازت اختبار نقابة المحامين بنيويورك. كما تشغل عضوية مجلس إدارة شركة "بنفت" أيضاً.

٧. غسان غالب عبدالعال

عضو مجلس الإدارة منذ مارس ٢٠١٦

يشغل حالياً منصب كبير المستشارين لمنطقة الخليج وذلك ضمن فريق إدارة علاقات المستثمرين بإنفستكورب، حيث عاد للالتحاق بإنفستكورب في العام ٢٠١٢ بعد أن عمل فيها لمدة ست سنوات (٢٠٠٣ -٢٠٠٩).

وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢، شغل السيد عبد العال منصب مدير الاستثمار في شركة ممتلكات البحرين القابضة. وقبل انضمامه إلى انفستكورب عام ٢٠٠٣، عمل السيد غسان في شركة كي بي إم جي وذلك كمستشار ضمن مجموعة تحسين أداء الأعمال.

يحمل شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في المحاسبة والتمويل من جامعة كينت في كانتربري بالمملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في التحليل والتصميم وإدارة نظم المعلومات من كلية لندن للاقتصاد.

٨. مريم عدنان الأنصاري

عضو مجلس الإدارة منذ مارس ٢٠١٦

تشغل منصب الوكيل المساعد للمتابعة والتنسيق بوزارة المالية والاقتصاد الوطني. وهي مسؤولة عن مراقبة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية التي يتم تحديدها في إطار الأولويات الحكومية. وقبل ذلك شغلت بعض المناصب في مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حيث كانت مسؤولة عن مشاريع الإسكان والبنية التحتية الاستراتيجية.

كما عملت مريم في مجلس التنمية الاقتصادية كجزء من إدارة المشاريع الإصلاحية، حيث ساهمت في مراجعة الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية ، وعملت بشكل وثيق مع وزارة الإسكان ووزارة المواصلات والاتصالات في مشاريع استراتيجية رئيسية. تحمل مريم شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة ماكجيل.

٩. مروة خالد السعد

عضو مجلس الإدارة منذ نوفمبر ٢٠١٩

تشغل حالياً منصب نائب رئيس الموارد البشرية في شركة ممتلكات البحرين القابضة.

تتمتع مروة بخبرة تزيد عن ١٠ سنوات في إدارة الموارد البشرية في مجال إدارة الأداء والتطوير التنظيمي والفعّالية. تمتلك خبرة دولية ومحلية من خلال عملها في شركات رائدة مثل: جينيرال ميلز، كيومنس باور جينيريشن، كي بي ام جي، شركة تطوير للبترول، ومؤخراً كانت ترأس قسم الموارد البشرية للمجموعة في دول مجلس التعاون بشركة يوسف بن أحمد كانو القابضة.

كما ترأست لجنة الترشيحات والمكافآت بشركة أكسا الخليج، ورئيسة العضوية بجمعية مهندسي البترول - فرع البحرين.

حاصلة على درجة الماجستير من جامعة بوردو، كلية كرانيرت للإدارة - الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١١) متخصصةً في الموارد البشرية. كما حصلت على درجة البكالوريوس في العلوم من جامعة بوردو - الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٩) حيث تخصصت في القيادة التنظيمية والإشراف.

هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ عبدالناصر آل محمود

يشغل آل محمود عضوية هيئة الرقابة الشرعية لبنك الاستثمار الدولي وبنك الإبداع وبنك الإسكان وبنك البحرين للتنمية. كما يعمل كمدير تنفيذي في إدارة التنسيق والتطبيق الشرعي في المصرف الخليجي التجاري. حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الخليج ويعمل على إعداد رسالة الدكتوراه في الرقابة الشرعية والمراجعة في البنوك الإسلامية. كما أنه حاصل على درجة البكالوريوس في الشريعة والدراسات الإسلامية من جامعة قطر ودبلوم متقدم في الفقه التجاري الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.

الدكتور عمر عبد العزيز العاني

عمل الدكتور العاني في تدريس الاقتصاد الإسلامي في عدد من الجامعات في كل من العراق وروسيا واليمن والبحرين. فقد عمل أكاديمياً بجامعة البحرين منذ عام ٢٠٠٠ في تخصصات مختلفة مثل المعاملات الإسلامية والتأمين وأصول الفقه الإسلامي. تقاعد العاني في عام ٢٠١٨.

كما شارك في العديد من المؤتمرات الدولية ذات العلاقة. حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي الكلي من جامعة بغداد في العام ١٩٩٧، ودرجة الماجستير عام ١٩٩٣ ودرجة البكالوريوس عام ١٩٨٤.

الدكتور محمد برهان أربونا

يعتبر الدكتور محمد أربونا خبيراً في القطاع المصرفي والتمويل الإسلامي منذ العام ١٩٩٧. قبل التحاقه بمصرف السلام-البحرين شغل منصب رئيس قسم الرقابة الشرعية في مصرف سيرة الاستثماري بمملكة البحرين وبيت التمويل الكويتي في البحرين. كما عمل الدكتور أربونا أيضاً في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية-البحرين (ايوفي) كباحث ومستشار شرعي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الدكتور أربونا محاضرات في مجالي الصيرفة الإسلامية، والتمويل الإسلامي، إلى جانب تقديمه استشارات لبرامج مهنية لعدد من المعاهد المتخصصة.

كما يعمل الدكتور أربونا عضواً بهيئة الرقابة الشرعية في العديد من المؤسسات الإسلامية بما في ذلك بنك البحرين للتنمية، بنك الخليج الأفريقي - كينيا، السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) وياسار للاستشارات - المملكة المتحدة. وهو عضو في لجنة تحرير المجلس المالي الإسلامي الدولي (IFSB).

حاصل على درجة الماجستير في القانون المقارن، وشهادة الدكتوراه في القانون من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ودرجة الماجستير في القانون المقارن، إضافةً إلى درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية، والدبلوم العالي في التربية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

إجمالي التمويلات التي صرفها البنك

٣٦,٤ مليون دينار بحريني

شهدت القروض والتمويلات التي صرفها البنك لجميع البرامج التمويلية نمواً جوهرياً خلال العام ٢٠١٩، حيث بلغ إجمالي هذه التمويلات ٣٦,٤ مليون دينار بحريني.

إن المتتبع لمسيرة البنك يمكنه أن يلحظَ بأن هذا العام يمثل نقلةً نوعية للبنك على مختلف الأصعدة، ويتضح ذلك جليّاً عبر النتائج الإيجابية الجيدة في الأداء المالي ونوعية البرامج التمويلية والتنموية التي تم تقديمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة مجموعة بنك البحرين للتنمية؛ يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للمجموعة (البنك والمؤسسات التابعة) متضمناً البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، إضافة إلى الأنشطة التمويلية والخدمات التنموية الأخرى التي تم إنجازها خلال العام المنصرم بحسب استراتيجية المجموعة وتطلعاتها.

إن المتتبع لمسيرة البنك يمكنه أن يلحظَ بأن هذا العام يمثل نقلةً نوعية للبنك على مختلف الأصعدة، ويتضح ذلك جليّاً عبر النتائج الإيجابية الجيدة في الأداء المالي ونوعية البرامج التمويلية والتنموية التي تم تقديمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أنّ نجاح المجموعة في تحقيق صافي ربح وصل إلى أكثر من ١ مليون دينار بحريني للعام ٢٠١٩، مقارنةً بصافي خسارة بلغ ١,٣ مليون دينار بحريني للعام السابق، إنما يشكّل انطلاقة حقيقية تجسّد مرحلة انتقالية لأول مرة منذ العام ٢٠١٥. ومن هنا فإن ذلك سيحقق تقدّماً - عاماً بعد آخر - بمبلغ يصل إلى ٢,٣ مليون دينار بحريني، الأمر الذي يسهم في فتح آفاق العودة إلى الربحية، حيث أن النتائج تظهر مستوىً جيداً من النمو وتوفر أساساً راسخاً نحو المستقبل.

فقد شهدت القروض والتمويلات التي صرفها البنك لجميع البرامج التمويلية نمّواً جوهرياً خلال العام

خالد الرميحي
رئيس مجلس الإدارة

٢٠١٩، حيث بلغ إجمالي هذه التمويلات ٣٦,٤ مليون دينار بحريني مقابل ٢٦,٥ مليون دينار بحريني للعام الماضي، مسجلةً بذلك زيادة قدرها ٣٧٪. وفي هذا السياق تمكّن البنك من تحقيق طفرة ملموسة على صعيد التمويل الخاص بالمؤسسات الصغيرة؛ بحيث ارتفع عدد التمويلات الممنوحة لهذه المؤسسات إلى أكثر من الضِّعف مقارنةً بالعام ٢٠١٨، مما يؤكد حرص البنك واهتمامه في استقطاب هذا النوع من المؤسسات في المملكة ودعمها بشكلٍ أكبر وأكثر فاعلية.

من جانب آخر فقد وصل عدد التمويلات التي صرفها البنك خلال هذا العام إلى ١٠٥٧ تمويلاً مقارنةً بـــ ٨٢١ تمويلاً للعام ٢٠١٨، أي بنسبة زيادة قدرها ٢٩٪. فيما بلغ عدد المستفيدين من برامج الخدمات التنموية ١٤٧٣ مستفيداً من رواد الأعمال الحاليين والمحتملين، حيث تشمل هذه البرامج كلاً من التدريب وتنمية القدرات والاستشارات وبرامج التوعية بريادة الأعمال وورش العمل المتخصصة وخدمات الاحتضان والاستثمار، خاصة وأن البنك يهدف من خلال هذه المبادرات إلى تطوير نظام بيئة ريادة الأعمال وغرس ثقافة ريادة الأعمال أيضاً، وتعزيز قدرات الشباب وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ككل.

وتنفيذاً للتكليف الصادر من قِبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء خلال الملتقى الحكومي ٢٠١٩، والخاص بإطلاق صندوق السيولة بقيمة ١٠٠ مليون دينار بحريني؛ فقد قام البنك بالمساهمة في تدشين هذا الصندوق بالتعاون مع مجموعة منتقاة من المصارف الوطنية وغرفة تجارة وصناعة البحرين. حيث يهدف هذا الصندوق إلى دعم شركات القطاع الخاص عبر توفير التمويل المناسب وتعزيز مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. وقد لقيت التسهيلات التي يقدمها الصندوق إقبالاً جيداً من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما عمل البنك على بذل جهودٍ كبيرة في سبيل تنفيذ هذه المبادرة وفق التطلعات المنشودة، لاسيما فيما يتعلق باستقبال ومتابعة طلبات التمويل الخاصة بالصندوق.

وتحقيقاً للأهداف الخاصة بتطبيق معايير الجودة والفعالية في عمليات البنك؛ قطع البنك شوطاً مهماً على صعيد تبنّي الحوسبة السحابية بشكلٍ كامل في مجال تقنية المعلومات عن طريق استخدام البنك لعددٍ من الأنظمة حالياً ومواصلة تنفيذ الإجراءات الخاصة بتبنّي مزيدٍ من الأنظمة. كما قام البنك خلال العام ٢٠١٩ بنقل موقعه الإلكتروني إلى نطاق الحوسبة السحابية لشركة أمازون (AWS) وذلك كأول بنك في المنطقة يتبنّى هذا التحول.

ونظراً لتركيزنا على الجانب التنموي باعتباره حجر الزاوية والمقياس الرئيسي لنجاحنا؛ سيظل البنك ملتزماً بتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال التعاون مع مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ذات العلاقة وبما ينسجم مع مبادرات رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ الخاصة بدعم قطاع ريادة الأعمال.

وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والمتغيرات المتسارعة التي يشهدها السوق محلياً وعالمياً، ستواصل المجموعة - بإذن الله - المضي قدماً في تنفيذ استراتيجيتها الخاصة بتمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين وضمن المبادرات والجهود الوطنية في هذا المجال، مع سعي المجموعة إلى تطوير مزيد من البرامج والمبادرات الهادفة إلى إيجاد نظام بيئة ريادة أعمال قوي ومتطور في مملكة البحرين وذلك استناداً إلى كونها جهةً سبّاقة في هذا المجال.

وفي الختام يشرفني أن أتقدّم بخالص الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المفدى، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، نظير دعمهم المتواصل للمجموعة وتوجيهاتهم السديدة.

كما لا يفوتني أن أعبّر عن كل التقدير والثناء لأعضاء مجلس الإدارة وفريق العمل بالمجموعة ولجميع الشركاء.

متطلّعين دوماً إلى مزيدٍ من الشراكات والتعاون، وصولاً إلى تحقيق رسالتنا المشتركة نحو مستقبلٍ اقتصادي مستدام لمملكة البحرين.

خالد الرميحي
رئيس مجلس الإدارة

نبني الشراكات

التركيز على تمويل وتطوير
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
بالإضافة إلى تشجيع ودعم
أنشطة ريادة الأعمال في
مملكة البحرين.

الإدارة التنفيذية

١

سنجيف بول
الرئيس التنفيذي للمجموعة

٢

الشيخ هشام بن محمد آل خليفة
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
شركة البحرين لتنمية الصناعات الناشئة

٣

رائد يوسف بو كنان
نائب المدير العام - رئيس الخدمات المصرفية

٤

خالد يوسف مشخص
نائب المدير العام - رئيس الخدمات المساندة

١. سنجيف بول

الرئيس التنفيذي للمجموعة

تولى سنجيف بول منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين للتنمية (ش.م.ب.) في مايو ٢٠١٨.

يمتلك أكثر من ٣٠ عامًا من الخبرة المصرفية الدولية مع بنك ستاندرد تشارترد (SCB) حيث كان عضوًا في فريق القيادة العالمي. استقر بول في سنغافورة حيث شغل منصب العضو المنتدب والرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية التجارية في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) وجنوب آسيا، وقد ترأس أعمال البنك التجارية المصرفية في تسع دول، بما في ذلك أسواق مثل سنغافورة والهند وماليزيا وإندونيسيا. قبل ذلك، شغل منصب المسؤول الدولي للشركات المحلية وتجار السلع - حيث تمتد هذه الأعمال لأكثر من ٣٠ دولة ضمن حق الامتياز العالمي لستاندرد تشارترد بنك. كما ترأس هيكلة التمويل التجاري للبنك وذلك كمسؤول دولي لحلول التمويل المالي والتمويل التجاري. كما عمل قبل ذلك مسؤولاً عن تأسيس أعمال السوق المتوسطة في بنك ستاندرد تشارترد في الهند، ومسؤولاً للمخاطر لمدة ٥ سنوات.

شغل بول - أيضاً- منصب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في مجلس إدارة بنك ستاندرد تشارترد فيتنام المحدود. كما يشغل عضوية مجلس إدارة بنك الإبداع للتمويل متناهي الصغر منذ أكتوبر ٢٠١٨، ومستشاراً لمجلس إدارة "تنمو" البحرين.

يحمل بول درجة البكالوريوس في الهندسة من كلية دلهي للهندسة وماجستير تسويق وتمويل من جامعة دلهي بالهند.

٢. الشيخ هشام بن محمد آل خليفة

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - شركة البحرين لتنمية الصناعات الناشئة

انضم الشيخ هشام إلى بنك البحرين للتنمية في العام ٢٠١١. يعتبر الشيخ هشام شخصية رائدة في مجال تطوير ريادة الأعمال والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية ويمتلك خبرة تزيد عن ٣٠ عاماً.

خلال مسيرته العملية ساهم في تأسيس وتطوير العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية مثل: النموذج البحريني لتنمية ريادة الأعمال بالتعاون بين كل من بنك البحرين للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). إضافةً إلى برنامج رواد التابع للبنك، وتطوير مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة، مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية (ريادات)، سوق المزارعين، إلى جانب عدد من الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويشغل الشيخ هشام عضوية مجلس إدارة عدد من اللجان والمنظمات المتخصصة والداعمة لقطاع ريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

يحمل الشيخ هشام درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأميركية بالولايات المتحدة الأميركية.

٣. رائد يوسف بو كنان

نائب المدير العام - رئيس الخدمات المصرفية

انضم إلى العمل في بنك البحرين للتنمية في العام ٢٠١٩.

يمتلك بوكنان خبرة عملية تزيد عن ١٨ عاماً على المستوى المحلي والعالمي، حيث عمل في عدد من المؤسسات والبنوك المعروفة مثل HSBC والبنك الأهلي المتحد وبنك البحرين والكويت، إرنست ويونغ وأمريكان إكسبرس. إضافةً إلى عمله في مجال الاستشارات المالية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك مؤسسات مالية وغير مالية وشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات حكومية وشبه حكومية، ويشرف حالياً على فريق عمل الخدمات المصرفية والحسابات الخاصة والتحصيل بالبنك.

حصل بوكنان على درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة "نيكولاس إستيت" في لويزينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة "إست إدوارد" في تكساس بالولايات المتحدة.

٤. خالد يوسف مشخص

نائب المدير العام - رئيس الخدمات المساندة

انضم إلى العمل في بنك البحرين للتنمية في العام ٢٠١١. اكتسب مشخص خلال حياته المهنية خبرة واسعة تمتد لأكثر من ٢٩ عاماً من العمل المصرفي في البنوك الإسلامية والتقليدية. فقد عمل في بنك البحرين الوطني ومصرف السلام في عددٍ من أقسام العمليات كالقروض والودائع لأجل والتحويلات المالية والخدمات التجارية وخدمات الزبائن والخزينة. كما عمل أيضاً في مجال التسويق في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأفراد.

يشغل مشخص منصب عضوية مجلس إدارة مستشفى البحرين التخصصي ش.م.ب (م)، والشركة العقارية للخدمات الصحية.

٥

حسن خليل البنمحمد
نائب رئيس أول - رئيس الموارد البشرية والإعلام والاتصالات

٦

أريج كريم الشكر
نائب رئيس أول - رئيس الخدمات التنموية

٧

ميثم عبد الحميد عباس
نائب رئيس أول - رئيس تطوير الأعمال

٨

فيجي كومار تيجالابالي
نائب رئيس أول - إدارة المخاطر

حاصل على شهادة الدبلوم المشارك في المحاسبة من جامعة البحرين، والدبلوما المصرفية المتقدمة من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF).

٥. حسن خليل البنمحمد

نائب رئيس أول - رئيس الموارد البشرية والإعلام والاتصالات

انضم إلى العمل في بنك البحرين للتنمية في العام ٢٠٠٥. ويمتلك خبرة عملية تصل إلى ١٨ عاماً في العمل المصرفي، وتتركز خبرته في مجال الموارد البشرية والعلاقات العامة والاتصالات، حيث عمل مشرفاً بقسم الموارد البشرية في بيت التمويل الكويتي.

التحق بالعمل في بيت التمويل الكويتي - البحرين في يناير ٢٠٠٣ وذلك في مرحلة تأسيس المصرف.

حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة من جامعة إيسترن واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الدبلوم من كلية "سبوكن فولز كوميونتي" بالولايات المتحدة الأمريكية أيضاً. كما حصل البنمحمد على الدبلوما في الموارد البشرية "CIPD" في عام ٢٠١٢ وحضر البرنامج التنفيذي لكلية هارفرد للأعمال في عام ٢٠١٣.

٦. أريج كريم الشكر

نائب رئيس أول - رئيس الخدمات التنموية

انضمت إلى بنك البحرين للتنمية في العام ٢٠١٠ وتمتلك الشكر خبرة عملية تزيد عن ١٦ عامًا في الأعمال المصرفية وريادة الأعمال. وترأس حالياً قسم الخدمات التنموية وفريق إدارة صندوق الصناديق (صندوق الواحة). ويتضمن دورها في البنك تنمية قدرات رواد الأعمال وتمويل المراحل الأولى من المشاريع الناشئة.

شاركت في تطوير العديد من البرامج، مثل برنامج رواد التابع للبنك، وبرنامج الاستثمار في المرحلة الأولية من المشاريع الناشئة "Seed Fuel-Rowad"، وتدشين منصة صندوق الواحة. وتشغل عضوية مجلس إدارة عدد من الشركات الناشئة. كما تلعب دوراً نشطاً في تنمية المشاريع الناشئة وتطوير نظام بيئة ريادة الأعمال في المنطقة.

عملت الشكر في مؤسسات معروفة مثل انفستكورب وسيتي بنك وبي إن بي باريبا وليمان براذرز.

حاصلة على درجة الماجستير في العلوم - سياسة عامة وإدارة، من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) جامعة لندن، ودرجة البكالوريوس التجارية في التمويل من كلية جون مولسون للأعمال بجامعة كونكورديا. كما أنها مدربة أعمال وموجه معتمد من قبل معهد الإدارة القانوني بالمملكة المتحدة.

٧. ميثم عبد الحميد عباس

نائب رئيس أول - رئيس تطوير الأعمال

انضم إلى العمل في بنك البحرين للتنمية في العام ٢٠١٧. يمتلك ١٥ عاماً من الخبرة العملية. قبل انضمامه إلى بنك البحرين للتنمية، شغل عدد من المهام في بيت التمويل الكويتي في مجال الخدمات المصرفية للشركات وإدارة مخاطر الائتمان. كما عمل في مجال تشجيع الاستثمار وريادة الأعمال مع منظمة اليونيدو، ومجال الاستشارات الاستراتيجية مع "BDO".

يتركز دوره في صياغة وتطبيق إستراتيجية البنك وتطوير المنتجات والمبادرات الرقمية، إلى جانب كونه سكرتيراً لمجلس إدارة البنك.

تخرّج من جامعة "ماكجيل" تخصص اقتصاد وفيزياء، ويحمل مؤهلات مهنية في مجال التمويل وإدارة المخاطر.

٨. فيجي كومار تيجالابالي

نائب رئيس أول - إدارة المخاطر

انضم لبنك البحرين للتنمية في العام ٢٠١٦ ويمتلك خبرة عملية تزيد عن ٢٧ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية، وهو ملم على نطاق واسع بإدارة المخاطر المالية ونظام IFRS 9 وتطبيق بازل ٢ وبازل ٣ تشمل خبرته العملية العديد من المجالات منها: إدارة مخاطر المؤسسات، وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، IFRS 9، نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وإدارة المحفظة الائتمانية وإدارة المخاطر التشغيلية وتحليل المخاطر ونماذج تقييم وتصنيف الائتمان واستراتيجية المخاطر وعمق المخاطر ورأس المال الاقتصادي.

عمل كومار قبل انضمامه إلى بنك البحرين للتنمية رئيساً لتحليل المخاطر وإدارة المحافظ في أحد البنوك التجارية في الإمارات. ولديه خبرة دولية واسعة في مجال أفضل الممارسات الخاصة بإدارة المخاطر والتحليل، كما عمل مع عدد من البنوك الرائدة في منطقة الخليج العربي والعالم. قام بإجراء العديد من البرامج التدريبية في إدارة المخاطر المالية إلى جانب كونه متحدثاً رئيسياً في فعاليات إدارة المخاطر. ويحمل شهادة الماجستير في التمويل من الجامعة العثمانية بالهند.

الإدارة التنفيذية (تتمـة)

٩

ساموِيل فيرجيز
نائب رئيس - المدير المالي

١٠

سيدارث تشودري
نائب رئيس - رئيس التدقيق الداخلي

١١

عيسى أحمد الدوسري
مدير أول - رئيس قسم الاستثمار

١٢

دانة عبد الرحمن السندي
مدير أول - رئيس الشؤون القانونية

١٣

مريم صفدر محمد
مدير أول - رئيس دائرة الالتزام
مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال

٩. ساموِيل فيرجيز

نائب رئيس - المدير المالي

انضم إلى بنك البحرين للتنمية في العام ٢٠٠٧ وفي بداية مشواره مع البنك تم تعيينه مدير أول للرقابة المالية ثم تمت ترقيته رئيساً للتدقيق الداخلي منذ ٢٠٠٨ وحتى إبريل ٢٠١٥.

تم تعيينه في منصب المدير المالي في عام ٢٠١٥. ويمتلك فيرجيز خبرة تزيد على ٣٠ عاماً، قضى منها ٢٤ عاماً في القطاع المصرفي. وقبل انضمامه إلى بنك البحرين للتنمية عمل مديراً للشؤون المالية والإدارية في شركة ريميا بلاستيك، وكمدير للميزانية ونظم إدارة المعلومات في هيئة الصّلب المحدودة في الهند، ومديراً للإدارة المالية للشركات في بنك جنوب الهند المحدودة، ومدير عام للشؤون المالية في مؤسسة كيرلا المالية ورئيساً للمحاسبين في بنك التنمية العماني. حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة كاليكوت بالهند وشهادة FCA من معهد المحاسبين القانونيين بالهند.

١٠. سيدارث تشودري

نائب رئيس - رئيس التدقيق الداخلي

انضم إلى بنك البحرين للتنمية في عام ٢٠١٨ ويتمتع تشودري بخبرة تزيد عن ١٦ عامًا في عمليات التدقيق الداخلي والخدمات الاستشارية المالية الأخرى. عمل مع "سيكو" وهو بنك استثماري رائد في البحرين وذلك لمدة سبع سنوات في قسم التدقيق الداخلي.

بدأ مسيرته المهنية في شركة "إرنست ويونغ" في الهند، وبعدها شغل منصباً في قسم استشارات المخاطر في شركة BDO البحرين، حيث قاد عمليات التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر لعدد من شركات الخدمات المالية والهيئات والكيانات الأخرى.

يعتبر تشودري محاسباً قانونياً ومدققاً داخلياً معتمداً وعضواً في معهد المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية ويحمل شهادة الماجستير في التجارة من جامعة كانبور في الهند.

١١. عيسى أحمد الدوسري

مدير أول - رئيس قسم الاستثمار

انضم إلى بنك البحرين للتنمية في العام ٢٠١١ ويمتلك خبرة عملية تزيد عن ١٠ سنوات. في مجال رأس المال المخاطر والمساهمة الخاصة والاستثمارات والعمليات والرقابة المالية. ويتولى إدارة محفظة الاستثمارات بالبنك إلى جانب أدوار مختلفة أخرى ضمن فريق العمل بالبنك.

كما يشغل عضوية مجلس الإدارة في كل من "تنمو" و"فود كورب" ومركز البحرين لتنميةً الصناعات الناشئة ومصنع الدار للأثاث ذ.م.م.، شركة صندوق الواحة الاستثماري وشركة البحرين للأغذية الزراعية وغيرها.

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل من الجامعة الأهلية، وهو محاسب قانوني معتمد من ولاية كولورادو بالولايات المتحدة وحاصل على شهادة المستثمر المصرفي - فئة ٧٩ والمعتمدة لدى مصرف البحرين المركزي.

١٢. دانة عبد الرحمن السندي

مدير أول - رئيس الشؤون القانونية

انضمت إلى بنك البحرين للتنمية في العام ٢٠١٨ وتمتلك خبرة عملية تزيد عن ٩ أعوام. بدأت السندي حياتها المهنية كمساعد في مكتب هيا راشد آل خليفة للمحاماة والاستشارات القانونية. ثم التحقت للعمل بقسم الشؤون القانونية في شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) وذلك كمستشار قانوني ومساعد لسكرتير مجلس الإدارة.

حاصلة على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة ليستر (المملكة المتحدة) وشهادة الماجستير (LLM) في الحوكمة الدولية للمؤسسات والقواعد المالية من جامعة "واروِك" بالمملكة المتحدة.

١٣. مريم صفدر محمد

مدير أول - رئيس دائرة الالتزام
مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال

انضمت إلى بنك البحرين للتنمية في العام ٢٠١٠.

تمتلك صفدر خبره عملية تزيد عن ١٧ عاماً في مجال الالتزام وغيرها من المجالات الأخرى في إدارة مخاطر البنوك ومراجعة وتحليل الائتمان.

كما عملت في عدد من المؤسسات المالية المعروفة مثل بنك البركة الإسلامي، بنك "سي إم آي" تسهيلات البحرين وشركة البحرين الوطنية القابضة.

حاصلة على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة البحرين، وماجستير إدارة أعمال "NYIT" إضافة إلى الدبلوما المتقدمة في التحويل الإسلامي والدبلوما الدولية "ICA" في الحوكمة - الالتزام والمخاطر.

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

التمويلات التي قدمها البنك

١٠٥٧

ارتفع عدد التمويلات التي قدمها البنك في عام ٢٠١٩ إلى ١٠٥٧ تمويلاً مقارنة بـ ٨٢١ تمويلاً في العام الماضي.

قامت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالإيعاز إلى بنك البحرين للتنمية - كأحد البنوك الأربعة المساهمة في صندوق السيولة- بتقديم التمويل الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لاقى الصندوق إقبالاً كبيراً من قِبل هذه المؤسسات، كما بذل البنك جهوداً كبيرة في تنفيذ هذه المبادرة.

يسرني أن أعرض لكم التقرير السنوي لمجموعة بنك البحرين للتنمية (البنك والمؤسسات التابعة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. فبالرغم من التحديات الاقتصادية إلا أن البنك نجح في تحقيق تقدم ملموس على صعيد بناء أساس راسخ يركز على عناصر قوتنا، ويعزز استثماراتنا، ويساعد على تقديم الحلول المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة والشركات أيضاً.

لقد تمكن البنك من تحقيق نتائج مالية قوية خلال العام ٢٠١٩، حيث بلغ صافي ربح المجموعة ما يزيد عن مليون دينار بحريني (١٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني) مقارنة بصافي خسارة بلغت ١,٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٨، بما يعكس تحسناً ملموساً على أساس سنوي بقيمة ٢,٣ مليون دينار بحريني تقريباً. وقد تحقق ذلك من خلال زيادة سرعة الاستجابة، وتطوير منتجاتنا وخدماتنا التي توفر الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون المساس بقدرتنا على الرقابة وإدارة المخاطر.

ونظراً لأنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل المحور الأساسي للاقتصاد الوطني والمحرك الرئيسي لخلق فرص العمل، فقد قام بنك البحرين للتنمية بمساندة هذه المؤسسات وتمكينها من المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في مملكة البحرين.

وفي هذا الصدد، ارتفع عدد التمويلات التي قدّمها البنك خلال العام ٢٠١٩ إلى ١٠٥٧ تمويلاً مقارنةً بـ ٨٢١ تمويلاً في العام الماضي، بما يعكس زيادة بنسبة ٢٩٪، بينما بلغت قيمة محفظة التمويل ٣٦,٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٩، أي بزيادة تبلغ نسبتها ٣٧٪ مقارنة بالعام السابق (٢٦,٥ مليون دينار بحريني).

من ناحيةٍ أخرى، ارتفع التمويل المقدم للمؤسسات الصغيرة على وجه الخصوص إلى أكثر من الضعف مقارنة بعام ٢٠١٨، وهو ما يعكس التزام البنك المتزايد بدعم المشاريع الصغيرة في البحرين.

سنجيف بول
الرئيس التنفيذي للمجموعة

وتنفيذاً لتكليف صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس التنمية الاقتصادية، ساهم البنك في تدشين صندوق السيولة والبالغة قيمته ١٠٠ مليون دينار بحريني وذلك من قِبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، وصندوق العمل "تمكين". حيث يهدف الصندوق إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص من خلال تقديم التمويل اللازم وتعزيز مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

وقد قامت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالإيعاز إلى بنك البحرين للتنمية - كأحد البنوك الأربعة المساهمة في الصندوق - بتقديم التمويل الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لاقى الصندوق إقبالاً كبيراً من قِبل هذه المؤسسات، كما بذل البنك جهوداً كبيرة في تنفيذ هذه المبادرة.

الخدمات المصرفية والتنموية

يساهم بنك البحرين للتنمية بدور فعال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في المملكة، وذلك بما يتيح لها تحقيق الاستدامة والنمو المتواصل. ومن أهم المبادرات التي طرحها البنك خلال العام ٢٠١٩ ما يلي:

- دشن البنك خدمة تحويل نقاط البيع بالتعاون مع كريدي مكس، والبنك الأهلي المتحد، وشركة الخدمات المالية العربية، بهدف تقديم المزيد من الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.
- تدشين أول مركز اتصال لتحسين خدمات التواصل مع العملاء.
- حصول ١٤٧٣ مستفيداً على الخدمات التنموية التي يقدمها البنك. وشملت قائمة المستفيدين رواد أعمال محتملين وحاليين، بينما شملت هذه الخدمات التدريب، التطوير، الاستشارة، التوعية. فضلاً عن ورش العمل المتخصصة والاحتضان والخدمات الاستثمارية للمشاريع الناشئة. ويهدف البنك من خلال هذه المبادرات والبرامج إلى تنمية نظام بيئة ريادة الأعمال.
- المساهمة الفعالة في الأنشطة المجتمعية، من خلال المهرجانات المحلية، والفعاليات، والمنتديات، والحوارات.

مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة

بالإضافة إلى دور بنك البحرين التنمية في تقديم الدعم المالي للمؤسسات الناشئة، يوفر مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة - إحدى الشركات التابعة للبنك - مساحاتٍ تجارية وخدمات دعم للبنية التحتية خلال مرحلة إنشاء المشروع. وخلال عام ٢٠١٩ تخرجت ١٥ مؤسسة ناشئة من المركز بنجاح من بين ٢١ مؤسسة وبنسبة نجاح بلغت ٧٢٪.

مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية (ريادات)

يقوم مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية (ريادات) بدعم رائدات الأعمال من خلال تقديم كافة الخدمات اللازمة للمراحل المختلفة لأعمالهن. وقد تخرّجت من المركز ثمان من رائدات الأعمال خلال عام ٢٠١٩، الأمر الذي يؤكد التزام مجموعة بنك البحرين للتنمية بتطوير رائدات الأعمال ودعم مشاريعهن.

التكنولوجيا

يحرص البنك على الاستثمار في إمكانياته الرقمية بما يعزز عملية التحول داخل مجموعة بنك البحرين للتنمية، ومن أهم المبادرات الرئيسية التي طرحها البنك في هذا المجال خلال هذا العام ما يلي:

- أصبح بنك البحرين للتنمية أول بنكٍ في المنطقة يقوم بنقل موقعه الإلكتروني إلى النطاق السحابي لشبكة أمازون (AWS).
- تم نقل بعض مواد ومستندات العمل المادية وغير المادية إلى نطاق الحوسبة السحابية عبر مرحلتين خلال العام ٢٠١٩ ويجري العمل على نقل المزيد منها.
- بدأ البنك مشروع تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات، بما يساعد على تسهيل عمليات تفاعل العملاء وتعزيز كفاءتها.
- طرح البنك خدمة "بنفت بي" للعملاء.

وفي إطار جهوده الدؤوبة لمواكبة التطورات التكنولوجية وتعزيز إمكانياته الرقمية، يواصل البنك الالتزام التام بتطبيق عمليات استمرارية الأعمال وتعزيز أمن تقنية المعلومات. إذ نؤمن بأن سهولة وسرعة الوصول إلى الخدمات المصرفية من خلال الهواتف الذكية سوف يساعد على تحقيق النمو والازدهار في مملكة البحرين حيث يمكننا لعب دور مهم في هذا الاتجاه.

المخاطر والامتثال والحوكمة

- تم تحديث عملية تصنيف المخاطر من خلال الأتمتة، مما أسفر عن وضع تصنيف لمخاطر محفظة القروض لأول مرة، وتشغيل نظام تقييم مخاطر الائتمان الجديد.
- قام البنك بتطبيق نظام القيمة المضافة الجديد بسلاسة، ويستعد لتحقيق التوافق مع متطلبات قانون حماية البيانات الشخصية الجديد.

موظفونا

يؤمن بنك البحرين للتنمية بأهمية موارده البشرية ودورها المحوري في تحقيق رؤيته وتنفيذ عملية التحول. حيث نلتزم بأن نكون الوجهة المفضلة للعمل والبيئة المناسبة لتعزيز ثقافة التعلم واستقطاب الكفاءات القيادية، باعتبارها تمثل أولوية استراتيجية لفريق الإدارة.

رحلة التحول

سوف نواصل العمل لِبناء أساسٍ راسخ يسهم في تحقيق أداء أفضل مستقبلاً. وخلال العام ٢٠١٩ عملنا على جعل البنك منظمة أكثر فعّالية وقادرة على تحقيق النمو المستدام من خلال تقوية ثقافة الأداء، والتركيز على خدمة عملائنا، وتقديم خدمات أفضل وأسرع وأكثر سهولة.

وتتركز أولوياتنا الاستراتيجية على رؤيتنا الأساسية في مساعدة رواد الأعمال على تنمية أعمالهم وتحويلها إلى مؤسسات تنافسية ناجحة على مستوى المنطقة.

نعتزم تحقيق ما يلي:

- ترسيخ ثقافة تستند على تطوير الأداء مع التركيز على الاستدامة والمساءلة.
- تسهيل عملياتنا لضمان الوفاء بالتزاماتنا الاجتماعية وتعزيز إنتاجيتنا.
- الاستثمار في المبادرات الرقمية لتحويل أعمالنا.
- دعم نظام بيئة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة لما له من تأثيراتٍ اجتماعية واقتصادية إيجابية.

وفي الختام، يسعدني أن أتوجه بعظيم الشكر والامتنان إلى حكومة مملكة البحرين وإلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المتواصل وتوجيهاتهم الكريمة. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ومجلس التنمية الاقتصادية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وإلى شركائنا الاستراتيجيين - صندوق العمل (تمكين)، والمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، والمجلس الأعلى للمرأة على تعاونهم ودعمهم الكريم.

كما يسرني أن أعرب عن تقديري العميق لفريق الإدارة التنفيذية ولجميع منسوبي مجموعة بنك البحرين للتنمية على جهودهم الحثيثة لتحقيق تطلعاتنا وأهدافنا التنموية المنشودة.

سنجيف بول
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تماشياً مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، يتبنى بنك البحرين للتنمية استراتيجية فعالة وديناميكية لتحفيز أنشطة ريادة الأعمال من خلال تطبيق الخطط الخاصة بتقديم التمويل والاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نقود النمو

تقرير الإدارة

يساهم بنك البحرين للتنمية بدورٍ حيويٍ في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البحرين.

الخدمات المصرفية

تحرص مملكة البحرين على توفير بيئة داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقوم بنك البحرين للتنمية بدورٍ حيوي في تنمية هذه المؤسسات. وخلال هذا العام واصل البنك تقديم التمويل بما يتماشى مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة لتحفيز الشباب البحريني من الجنسين على الانخراط وخوض التحدي في مجال ريادة الأعمال.

وتعزيزاً للدور الذي يقوم به البنك، فقد واصل تقديمه لعدة حلول تمويلية مميزة لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة. من ناحية أخرى، شهدت منتجات التمويل المتخصصة التي يقدمها البنك في إطار برنامج التمويل المشترك بين البنك وتمكين إقبالاً كبيراً من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد عمل البنك على توفير التمويلات اللازمة لهذا القطاع حسب احتياجاتهم.

لقد قام البنك خلال العام ٢٠١٩ بصرف ١٠٥٧ تمويلاً بقيمة إجمالية بلغت ٣٦,٤ مليون دينار بحريني. ومن المتوقع أن تساهم التمويلات التي قدمها البنك في استحداث ١,٦٦٣ فرصة عمل إضافية والمساهمة في زيادة قيمة الصادرات بمبلغ وقدره ٩,٤ مليون دينار بحريني، وإحلال الواردات بقيمة ٢,١ مليون دينار بحريني، وإيجاد قيمة مضافة تصل إلى ١٤,٥ مليون دينار بحريني وذلك على مدى العامين القادمين.

كما شارك البنك في العديد من المبادرات الوطنية الرئيسية خلال عام ٢٠١٩ أهمها:

صندوق السيولة بقيمة ١٠٠ مليون دينار بحريني

قامت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بتكليف بنك البحرين للتنمية باستقبال طلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن صندوق السيولة، حيث تم تخصيص ٣٠ مليون دينار بحريني للبنك من القيمة الإجمالية للصندوق والبالغة ١٠٠ مليون دينار بحريني.

تمويل الأندية الرياضية

تم تكليف بنك البحرين للتنمية لتقديم التمويل للأندية الرياضية وذلك لتغطية بعض المستحقات للإداريين واللاعبين والمدربين.

من ناحية أخرى، واصل البنك تقديم خدماته التمويلية لقطاعات هامة أخرى، مثل قطاع الثروة السمكية والزراعية، والخدمات المهنية مثل الخدمات الصحية والمؤسسات العاملة في مجال التدريب والاستشارات

إجمالي حقوق الملكية
(بملايين الدنانير البحرينية)

٦٩,٣٣

عدد التمويلات
التي صرفها البنك

١٠٥٧ تمويلاً

وغيرها من القطاعات الأخرى، وذلك بما يعزز من قدرة العملاء على التوظيف الذاتي وتحسين مستوى المعيشة. وعلاوة على ذلك، يساهم البنك في تعزيز المستوى التعليمي للشباب البحريني من خلال برنامج التمويل التعليمي.

ويتطلع البنك إلى المشاركة بصورة أكثر فعاليّة لتوفير الحلول التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن يستمر في تقديم كل أنواع الدعم الممكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها المختلفة والتي تواجه خلالها صعوبات أو تحديات ناجمة عن ظروف السوق الراهنة، وذلك لتمكينها من التغلب على مثل هذه الصعوبات والقيام بأعمالها بشكلٍ طبيعي.

كما سنواصل تكريس الجهود الخاصة بتنفيذ استراتيجيتنا الهادفة إلى دعم الشباب البحريني من الجنسين لبدء مشاريعهم الخاصة.

الخدمات التنموية

يلعب قسم الخدمات التنموية ببنك البحرين للتنمية دوراً رئيساً وفعّالاً ضمن نظام بيئة ريادة الأعمال في مملكة البحرين من خلال التواصل مع الفئات المستهدفة لإلهام وتنمية روح ريادة الأعمال والابتكار. حيث يقوم القسم بتسليط الضوء على أهمية تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال صياغة أهداف متكاملة لمختلف المؤسسات بما يتيح لها دعم قطاع ريادة الأعمال في المملكة. وتشمل المنتجات والخدمات التي يقدمها قسم الخدمات التنموية: برنامج رواد، برنامج الاستثمار في المرحلة الأولية من المشاريع الناشئة "SeedFuel-Rowad" ومنصة الاستثمار Invested.

ويقدم برنامج رواد مجموعة من الحلول التي تلبي احتياجات رواد الأعمال في مختلف مراحل أعمالهم، ومساعدتهم في بدء أعمالهم أو العمل على تحقيق النمو من خلال ٨ ركائز تشمل: التدريب التوجيهي، الإرشاد، التدريب، التمويل، الشركاء، الفعاليات وأدوات رواد.

ويعتبر برنامج الاستثمار في المرحلة الأولية من المشاريع الناشئة "Seed Fuel" من برامج التمويل الرائدة في البحرين، وقد تم تصميمه من قبل بنك البحرين للتنمية، حيث يوفر للمؤسسات الناشئة في مراحل تأسيسها الأولى خدمات خاصة مثل الإرشاد والتدريب والتوجيه والوصول إلى المستثمرين وشبكات الأعمال والكثير من الخدمات والامتيازات الأخرى. بالإضافة لبرنامج الاستثمار بالمشاركة برأس مال يصل إلى ٢٥ ألف دينار بحريني.

تقدم منصة الاستثمار (Invested™) للمستثمرين الحلول وسبل المعرفة لدعمهم أثناء رحلة استثماراتهم في المشاريع الناشئة. كما تضم المنصة صناديق رأس المال المخاطر وشركات أخرى.

إلى ذلك يقوم برنامج "فعاليات رواد" بدور فعال في بناء وربط مجتمع رواد الأعمال المحليين والإقليميين، وقد تم عقد عدة فعاليات خلال هذا العام مثل: Rowad Majlis™ و Rowad Talk™ و Rowad™ Workshops و The Speed™ و Pitched™ و Invested™.

انجازات عام ٢٠١٩

١٠٥
عدد المشتركين الجدد في برنامج رواد.

٥٠
عدد جلسات التدريب التوجيهية.

٧٢
عدد الجلسات الإرشادية.

١٨
إجمالي عدد الشركاء.

٢٧
عدد الفعاليات.

١,٣٦٨
عدد الحاضرين لفعاليات رواد.

٥٤٥
عدد حضور برنامج المستثمر "Invested".

٣,٢٤٥
إجمالي عدد مجتمع رواد.

٧
عدد الشركات المستفيدة من برنامج الاستثمار في المرحلة الأولية من المشاريع الصغيرة SeedFuel

٦١
عدد الفعاليات التي تم دعمها من قبل رواد.

تقرير الإدارة (تتمة)

اتخذ البنك عدة خطوات مهمة لمواءمة عملياته وتسهيلها لتحقيق أفضل تجربة إيجابية لعملائه.

خدمات الاستثمار

يقوم قسم الاستثمار بإدارة منتجات المساهمة في الاستثمار في رأس المال وصناديق رأس المال الاستثماري. ويهدف الاستثمار في رأس المال إلى مساعدة رواد الأعمال في تحقيق أهدافهم. كما يضطلع القسم بمسؤولية إدارة محفظة استثمارات البنك بما يتماشى مع رسالته بشكل عام، حيث يلعب البنك دورًا هامًا في هذا المجال باعتباره داعماً ومديراً لهذا النوع من المشاريع.

وتهدف استثمارات البنك أيضاً إلى العمل على إنشاء قطاع خاص قوي ومتنوع في مملكة البحرين من خلال دعم المشاريع الصناعية ومشاريع الأمن الغذائي والمواصلات والخدمات والتمويل متناهي الصغر وقطاع الرعاية الصحية وحاضنات الأعمال وغيرها. ويعتمد اختيار الاستثمار على معايير محددة بناءً على احتياجات ومتطلبات الشركة.

يقوم القسم بالاستثمار في الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات التي تسعى إلى النمو والتوسعة في أعمالها. إضافة إلى استثمارات استراتيجية أخرى. ويمتلك بنك البحرين للتنمية حاليًا محفظة استثمارية متنوعة في ٢٨ شركة بقيمة إجمالية عادلة تبلغ ٧,٣ مليون دينار بحريني.

الخدمات المساندة

يساهم قسم الخدمات المساندة في تقديم خدمات الدعم لعمليات البنك المختلفة ويساعد على تحقيق أهداف البنك من خلال تبني إجراءات وأدوات فعّالة في مجال تقنية المعلومات والعمليات والشؤون الإدارية.

تقنية المعلومات

شهد عام ٢٠١٩ إنجاز العديد من المشاريع الهامة التي ارتكزت على التقنية الحديثة في دعم الأعمال، وتقديم خدمات أفضل وأسرع للعملاء مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة، مع الامتثال القانوني والتنظيمي والانسجام مع استراتيجية البنك في تبني حلول رقمية مبتكرة.

أهم الإنجازات التي تم تحقيقها خلال العام ٢٠١٩:

- ترحيل الموقع الإلكتروني للبنك وبنجاح إلى نطاق الحوسبة السحابية لشبكة أمازون (AWS)، وذلك كأول بنك في المنطقة يتبنى هذا التحول.
- ترحيل مستندات ومتطلبات العمل المادية وغير المادية - بشكل محدد- إلى نطاق الحوسبة السحابية عبر المرحلتين الأوليتين في عام ٢٠١٩، وجاري نقل مواد أخرى.
- بدأ البنك في العمل على تحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات لجعل عملية تفاعل العملاء مع البنك أكثر سهولة وفعالية.
- قام البنك بطرح خدمة "بنفت بي" للعملاء.

كما بقي أمن المعلومات محل التركيز الأكبر، حيث تم اتخاذ إجراءات جديدة لتقوية نظام تقنية المعلومات لدى البنك. وتنفيذ التعلم الإلكتروني والتدريب والتوعية بأمن المعلومات للموظفين بصورة مستمرة من أجل التأكد بأن معلومات العملاء وأنظمة العمل آمنة وتتمتع بحماية عالية ضد جرائم القرصنة.

خطة التعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال

يمتلك بنك البحرين للتنمية سياسة خاصة بخطة التعافي من الكوارث وضمان استمرارية الأعمال لضمان الاستمرار في أنشطة البنك الحسّاسة بعد وقوع أية كارثة. وهذا يوفر خطة لاستمرار عمليات البنك في جميع الأوقات في حال حدوث أي اضطرابات محتملة ناتجة عن فقد غير متوقع للخدمات أو للبنية التحتية. وتماشياً مع ذلك فقد تم إنشاء عدة مواقع للتعافي من الكوارث داخل مملكة البحرين وتم تجهيز المواقع تجهيزًا شاملاً بالبنية التحتية المطلوبة. كما تم تشكيل لجنة التعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال للإشراف على اختبار وتنفيذ الخطة المرسومة.

العمليات

اتخذ البنك عدة خطوات مهمة لمواءمة عملياته وتسهيلها لتحقيق تجربة إيجابية لعملائه من خلال المبادرات التالية:

١. مراجعة الجوانب الخاصة بـ "اعرف عميلك" لتتماشى مع متطلبات FATCA و CRS.
٢. تحديث المستندات منتهية الصلاحية، واستمارة فتح حساب بما يتماشى مع توجيهات مصرف البحرين المركزي.
٣. تقديم منصة تداول جديدة وأكثر كفاءة للمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
٤. تطبيق نظام الخصم المباشر كضمان من خلال نظام التحويلات الإلكتروني (EFTS).

الامتثال

اعرف عميلك

يتم إجراء عملية العناية الواجبة المناسبة بدقة للتأكد من أن جميع المعاملات المالية لعملاء مجموعة بنك البحرين للتنمية تتم وفقًا للمبادئ والتوجيهات الصادرة عن السلطات التنظيمية. وقد عمل البنك على تعزيز وتطوير عمليات المراقبة بشكل أكبر من خلال إدخال النظام الدولي لفحص الشيكات وتعزيز ممارسات العناية الواجبة المستمرة لجميع جوانب المعاملات بما في ذلك ترقية قسائم الإيداع والتحويل، وتعديل نماذج فتح الحساب لضمان تحقيق المزيد من الشفافية وبناء ملف شخصي قوي للعملاء.

الشؤون الإدارية

يقوم قسم الشؤون الإدارية بدورٍ رئيسي في الحفاظ على تسيير جميع الخدمات اليوميّة والعمل على تنفيذ المشاريع الهامة بنجاح، والتأكد من سلامة بيئة العمل والالتزام بتوجيهات السلطات المختصة مثل تحديث البنية التحتية لأنظمة الأمن والاتصالات.

كما يقوم القسم باستمرار باستحداث وسائل مبتكرة تساهم في تقليص المصروفات التشغيلية، مع الحفاظ على أقصى درجات الكفاءة في أداء الأعمال. من جهة أخرى يحافظ القسم على الشفافية في جميع تعاملاته مع كافة مزودي الخدمات لتقديم أفضل الخدمات لجميع إدارات البنك وذلك من خلال سياسة جديدة لإدارة المزوّدين.

الموارد البشرية

واصل البنك الاستثمار بشكل كبير في موظفيه وتوفير فرص التدريب والتطوير اللازمة لهم. وخلال عام ٢٠١٩ استفاد جميع موظفي البنك من الدورات التدريبية والتطويرية التي وفرها البنك سواءً الداخلية منها أو تلك التي عقدت خارج البنك والتي شملت دورات تدريبية وحضور برامج احترافية ومؤتمرات وورش عمل متخصصة.

كما تم تدريب الموظفين على تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وقانون حماية البيانات، وحوكمة الشركات، ومكافحة غسيل الأموال، والتمويل الإسلامي، وإجراءات التعامل مع الشكاوى، والنظام المحاسبي IFRS9، تحليل مخاطر الائتمان، برنامج المشورة المالية، النظام الإلكتروني - اعرف عميلك، نظام الإقراض الإلكتروني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جلسات صحية، بناء الفريق الديناميكي، إدارة مخاطر السيولة، برنامج أمن العملاء ومنصة مدفوعات Swift.

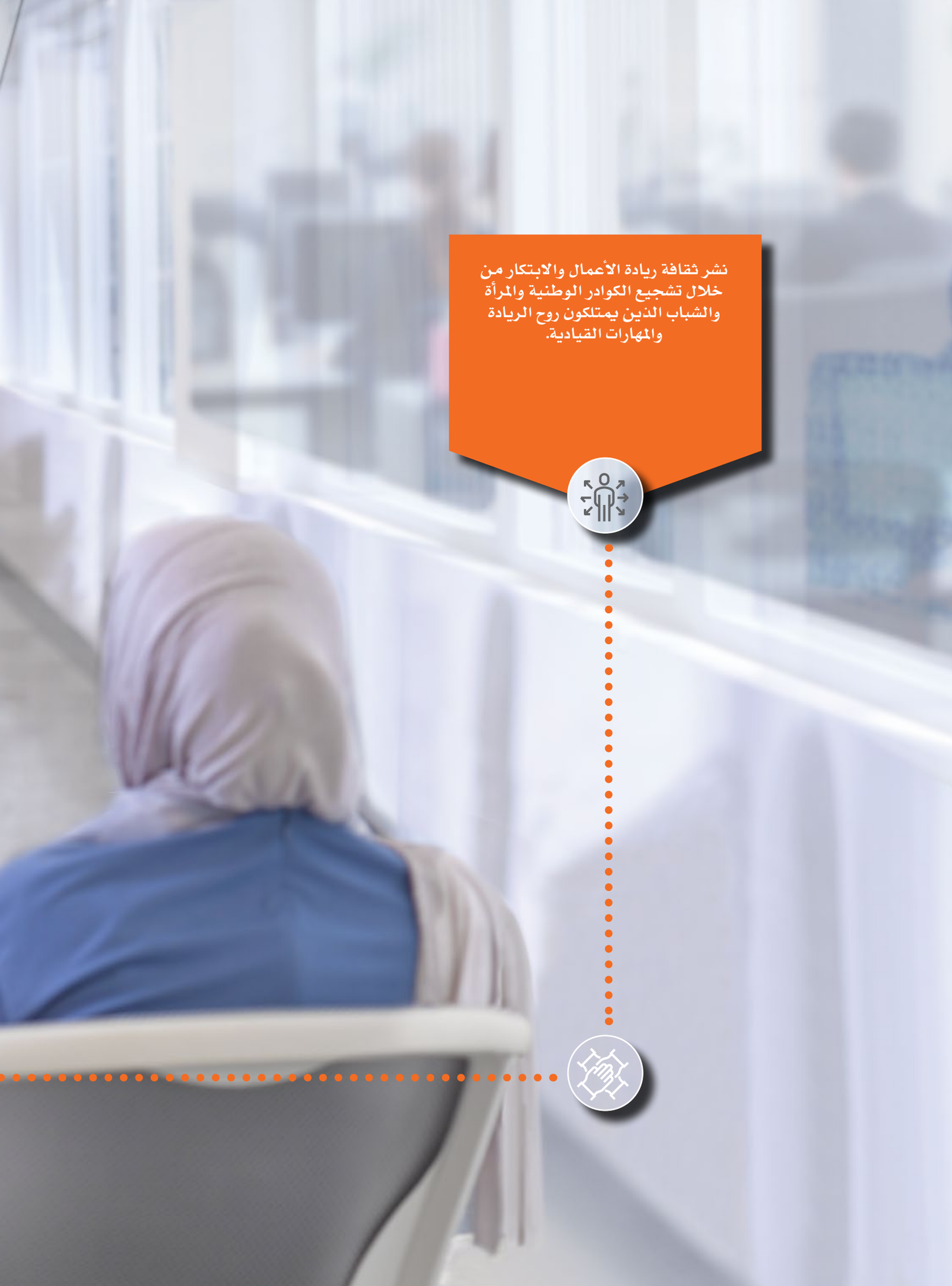

نشر ثقافة ريادة الأعمال والابتكار من خلال تشجيع الكوادر الوطنية والمرأة والشباب الذين يمتلكون روح الريادة والمهارات القيادية.

نحقق التكامل

الهيكل التنظيمي

تقرير الحوكمة

إن بنك البحرين للتنمية ملتزم بالامتثال التام للقيم وأفضل الممارسات والمعايير الدولية للأخلاقيات الشخصية والمهنية. ويتطلب تحقيق هذا الالتزام أن يكون كل ما تقوم به المجموعة، سواء بشكل جماعي أو فردي، متفقاً مع أعلى المعايير الأخلاقية والمهنية.

وقد صادق أعضاء مجلس إدارة بنك البحرين للتنمية على مبادئ وممارسات حوكمة الشركات في وثائق السياسات، (١) الالتزام من قبل مجلس الإدارة وإدارة مجموعة بنك البحرين للتنمية بمدونة قواعد السلوك. (٢) مدونة أخلاقيات وسلوكيات العمل، والتي تم إقرارها من قبل موظفي البنك.

اعتمد البنك تطبيق مدونة قواعد السلوك والسياسات الداخلية والمبادئ التوجيهية الأخرى المصممة لتوجيه جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة من خلال أفضل الممارسات بما يتوافق مع جميع القوانين والقواعد واللوائح التي تحكم عمليات البنك. تحتوي مدونة قواعد السلوك على قواعد السلوك والأخلاقيات وتجنب تضارب المصالح التي تنطبق على جميع موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة. ولدى البنك إفصاحاً سنوياً للموظفين وأعضاء مجلس الإدارة حيث أنّ كل شخص مسؤولاً عن الإفصاح عن وجود أية مصلحة جوهرية لديه ذات علاقة بالعمل.

كما أنه لا يوجد لدى البنك أشخاصاً يشغلون وظائف رئيسية ولديهم صلة قرابة بأيٍ من الأشخاص المعتمدين.

يتكون مجلس إدارة بنك البحرين للتنمية من ثمانية أعضاء غير تنفيذيين بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة يتم تعيينهم بموجب مرسوم ملكي. وعند الانضمام إلى مجلس الإدارة، يتم تزويد جميع الأعضاء بملف تعريفي يتضمن مذكرة النظام الأساسي للبنك، والنظام الأساسي لمجلس الإدارة ولجانه الفرعية، وآخر تقرير سنوي، وسياسة حوكمة الشركات والسياسات الرئيسية الأخرى، واستراتيجية البنك.

كما يتم عقد جلسات تعريفية أيضًا بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وترتكز هذه الجلسات على إلقاء نظرة عامة وشاملة على البنك وتوجهاته والتحديات والفرص ودوره في التنمية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك يتم ترتيب اجتماعات محددة مع أعضاء الإدارة العليا إذا اقتضى الأمر، وكذلك القيام بجولة في مرافق البنك.

ويشتق المجلس صلاحياته ومسؤولياته وفقاً للأنظمة المعمول بها. يحدد المجلس أهداف البنك، ويقدم التوجيهات ويوافق على استراتيجية البنك والميزانيات الخاصة به لتحقيق أهدافه. كما يتبنى المجلس ويراجع إطار النظم والضوابط وتنفيذ الاستراتيجية من قبل الإدارة التنفيذية، وكذلك متابعة أداء الإدارة التنفيذية للمجموعة بأكملها، والتأكد من دقة إعداد البيانات المالية والإفصاح عنها، ورصد تضارب المصالح ومنع المعاملات ذات الشبهة وغير اللائقة. ويقدم المجلس أيضاً المساعدة في تأمين التمويل من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، ويستمر في التركيز على القضايا الاستراتيجية بعيدة المدى؛ والمساعي الهادفة لتطوير وتنويع الأنشطة لتحقيق رؤية ورسالة المجموعة.

تقوم اللجان التالية بمساعدة مجلس الإدارة وهي: (١) لجنة الترشيحات و المكافآت (٢) لجنة التدقيق والحوكمة (٣) لجنة المخاطر (٤) لجنة الاستثمار والائتمان (٥) هيئة الرقابة الشرعية. و يحضر أعضاء الإدارة التنفيذية العليا عادةً اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له. كما أن المهام والمسؤوليات الرقابية لهذه اللجان تحكمها مواثيق واختصاصات و آليات معينة، وكذلك المهام الأخرى التي تقع تحت إشرافها والتي تراجع وتحدث بشكل دوري. حيث تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمساعدة مجلس الإدارة على تطبيق سياسة المكافآت والسياسات الخاصة بالموارد البشرية وتساعد لجنة التدقيق والحوكمة المجلس في القيام بواجباته المتعلقة بسلامة ونزاهة نظام الإفصاح المالي للبنك، وكفاية عمليات الرقابة الداخلية للبنك؛ بالإضافة إلى أداء المراجعين المستقلين وعمليات التدقيق الداخلي واستقلالية ومؤهلات مدقق الحسابات المستقل ومدى التزام البنك القانوني. وتقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بإعداد مستوى مدى تحمل المخاطر والتأكد من وجود إطار ملائم لإدارة المخاطر وإعداد التقارير للسماح بتنفيذ ورصد ملامح مخاطر البنك ومواءمتها مع مستوى تحمل المخاطر. كما أن لجنة المخاطر مسؤولة عن تعيين الرئيس التنفيذي للمخاطر، بالإضافة إلى تطوير خطط البنك لاستمرارية الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. وتقوم لجنة الاستثمار والائتمان بمراجعة معاملات وأنشطة الائتمان والاستثمار، والإشراف على الأنشطة المتعلقة بالائتمان والاستثمار، كما تراجع وتقدم التوصيات الخاصة باستراتيجية البنك وخطة التشغيل، إضافةً إلى المراجعة والموافقة على استراتيجية توزيع الأصول بشكل مناسب وتقييم محفظة الاستثمار والائتمان.

يقوم مجلس الرقابة الشرعية المكون من ثلاثة علماء شرعيين بتقديم التوجيه والمراجعة والإشراف على أنشطة التمويل الإسلامي للبنك لضمان امتثال هذه الأنشطة لقواعد ومبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الاستثمار والائتمان ولجنة التدقيق والحوكمة ولجنة المخاطر على مساعدة مجلس الإدارة في إجراء التقييم الذاتي للمجلس واللجان التابعة له لتحقيق مستويات عالية من المشاركة والتفاهم بين أعضاء مجلس الإدارة حول أدوارها ومسؤولياتها، مع تقديم المقترحات المناسبة.

تقرير الحوكمة (تتمة)

الإفصاح على وحدة الضوابط عالية المستوى

حالة الامتثال لإرشادات حوكمة الشركات في مصرف البحرين المركزي (وحدة الضوابط عالية المستوى).

يتعين على البنوك الالتزام بوحدة الضوابط عالية المستوى في كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي. تحتوي وحدة الضوابط عالية المستوى على كل من القواعد والإرشادات؛ ويجب الالتزام بالقواعد ولكن قد يتم الالتزام بالإرشادات أم لا مع توضيح ذلك من خلال تقديم تقرير سنوي إلى المساهمين ومصرف البحرين المركزي. لم يلتزم البنك بإرشادات معينة تقع تحت القسم HC-4 تتعلق بتعيين مجلس الإدارة. ويرجع السبب في ذلك إلى أن تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك قد تم بموجب مرسوم ملكي رقم ٥ لعام ٢٠١٩ الصادر في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩.

ينص القسم HC-5.3 على أنه يتوجب أن يتمتع أعضاء لجنة المكافآت باستقلالية عن أي وظيفة مرتبطة بالمخاطر أو أية لجان أخرى. لا يلتزم البنك بذلك حيث أن هناك عضوين في لجنة المكافآت والحوكمة هما السيد طارق الصفار و السيدة تالا فخرو وهما عضوان أيضا في لجنة الاستثمار والائتمان التابعة لمجلس الإدارة. وقد سمح بذلك مصرف البحرين المركزي بالنظر إلى أن أعضاء مجلس الإدارة يقتصرون على ثمانية أشخاص تم تعيينهم بموجب مرسوم ملكي ولتلبية متطلب الاستقلالية فإنه ينبغي على البنك تعيين المزيد من الأعضاء وهو أمر لا يعتبر عملياً بالنظر إلى الهيكل الحالي لمجلس الإدارة والذي يتناسب مع حجم البنك وأنشطته.

اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس

تفاصيل الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠١٩ وحضور الأعضاء على النحو التالي:

أعضاء مجلس الإدارة

الرقم	الاسم	٢٤ فبراير	١٢ مايو	١٢ سبتمبر	٢٤ نوفمبر	١٩ ديسمبر
١.	خالد الرميحي (الرئيس)	✓	✓	✓	✓	✓
٢.	صباح خليل المؤيد	✓	✓	✓	✓	✓
٣.	صالح حسن علي حسين*	✓	✓	✓	✓	
٤.	طارق جليل الصفار	✓	✓	✓	✓	✓
٥.	مروان خالد طبارة	✓	✓	✓	✓	✓
٦.	تالا عبدالرحمن فخرو	✓	✓	✓	✓	×
٧.	غسان غالب عبدالعال	✓	✓	×	✓	✓
٨.	مريم عدنان الأنصاري	✓	✓	✓	×	×
٩.	مروة خالد السعد*					✓

* بناءً على المرسوم المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩ بشأن إعادة تشكيل مجلس الإدارة، يعتبر العضو صالح حسين قد أكمل مدته في عضوية المجلس، وتم تعيين السيدة مروة السعد عضواً بالمجلس.

اجتماعات لجنة التدقيق والحوكمة

الرقم	اسم العضو	١٧ فبراير	٣٠ أبريل	٣١ يوليو	٤ نوفمبر
١.	صالح حسن علي حسين (الرئيس)	✓	✓	✓	✓
٢.	غسان غالب عبدالعال	✓	✓	✓	✓
٣.	مريم عدنان الأنصاري	✓	✓	✓	×

اجتماعات لجنة المخاطر

الرقم	اسم العضو	١١ فبراير	٢٩ أبريل	٣٠ يونيو	٣ سبتمبر	٦ نوفمبر
١.	مروان خالد طبارة (الرئيس)	✓	✓	✓	✓	✓
٢.	غسان غالب عبدالعال	✓	✓	×	×	✓
٣.	مريم عدنان الأنصاري	✓	✓	✓	✓	×

اجتماعات لجنة الاستثمار والائتمان

الرقم	اسم العضو	٢٨ يناير	٢٢ أبريل	٢٧ مايو	٢ يوليو	٢ سبتمبر	٧ أكتوبر	٦ نوفمبر	١٥ ديسمبر
١.	صباح خليل المؤيد (الرئيس)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢.	مروان خالد طبارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٣.	طارق جليل الصفار	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٤.	تالا عبدالرحمن فخرو	×	✓	✓	×	✓	✓	✓	×

اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت

الرقم	اسم العضو	٢٦ مارس	٢٥ يونيو	١٠ أكتوبر	١٢ ديسمبر
١.	خالد الرميحي (الرئيس)	✓	✓	✓	✓
٢.	تالا عبدالرحمن فخرو	✓	×	✓	✓
٣.	طارق جليل الصفار	✓	✓	✓	✓
٤.	مروة خالد السعد				✓

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية

الرقم	اسم العضو	٢٣ يناير	٢٦ فبراير	٢١ أبريل	١٤ يوليو	٢٢ سبتمبر
١.	الشيخ عبدالناصر آل محمود (الرئيس)	✓	✓	✓	✓	✓
٢.	الدكتور محمد برهان أربونا	✓	✓	✓	✓	✓
٣.	الدكتور عمر عبد العزيز العاني	✓	✓	✓	✓	✓

تقرير الحوكمة (تتمة)

تقرير المكافآت

يتبنى البنك سياسة تعويض شاملة للمكافآت المتعلقة بتقدير الأداء، فضلاً عن تقديم مكافآت ثابتة تنافسية لاستقطاب المواهب والاحتفاظ بها. وتقوم فلسفة التعويضات الأساسية للبنك على تقديم مستوى تنافسي من مجموع التعويضات لجذب الموظفين المؤهلين والأكفاء والاحتفاظ بهم. وتدعم هذه العناصر عملية تحقيق الأهداف من خلال الموازنة بين المكافآت التي يتم منحها مقابل تحقيق نتائج قصيرة الأجل وأداء مستدام على المدى الطويل. وقد تم تصميم هذه السياسة بهدف المشاركة في النجاح والربط بين حوافز الموظفين ونطاق المخاطر ونتائجها في نفس الوقت.

إن الكفاءة والالتزام طويل الأجل من قبل جميع الموظفين يعتبر عاملاً أساسياً لنجاح البنك. لذا يسعى البنك لاجتذاب وتحفيز أفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة والمحافظة عليها للاستمرارية في العمل لدى البنك والقيام بدورها في خدمة المصالح طويلة الأجل لمساهمي البنك. لقد تبنى البنك أنظمة تتعلق بالممارسات السليمة للمكافآت صادرة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تمت الموافقة على المكونات المعدلة لسياسة الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

وعلى عكس البنوك التجارية، فإن بنك البحرين للتنمية مؤسسة مصرفية تنموية "لا تهدف للربح"، وإنما تهدف أساسًا إلى دعم التنمية الاقتصادية في البحرين تماشياً مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠. لا تتضمن سياسة المكافآت في البنك عناصر متغيرة، ووفقًا للالتزام التعاقدي ومستوى الأداء يتم منح المكافأة وفقًا لتقدير مجلس الإدارة، إذ لا توجد سياسة منفصلة للأعمال أو الإداريين في البنك. وبالتالي لا تنطبق سياسة تأجيل المكافآت المتغيرة على البنك. وعليه فلا توجد أحكام الخطأ والاسترداد وقد تمت الموافقة على هذه الاستثناءات من قبل مصرف البحرين المركزي. تتكون سياسة المكافآت لجميع الموظفين (بما في ذلك الأشخاص المعتمدين) من مكافآت ثابتة ومتغيرة في شكل نقدي فقط. يتناسب استحقاق المكافأة، بما في ذلك الأشخاص المعتمدين، مع أداء البنك وأداء الأقسام والأداء الفردي أيضاً، ولكن في جميع الحالات، يتم تقديمه وفقاً لتقدير البنك وحده.

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المنتهية ٢٠١٩

الفئات	العدد	المكافآت الثابتة (دينار بحريني)			مكافآت متغيرة (دينار بحريني)	
		الرواتب والأجور	مميزات أخرى / علاوات	المجموع	مكافآت الأداء (نقداً)	المجموع (دينار بحريني)
١. أعضاء مجلس الإدارة	١١		*٧٣,٤٥٠	٠	٠	٠
٢. أشخاص معتمدون (غير مشمولين في الفئات ١ و ٣ إلى ٧)	٧	٤١٦,٣٦٧	١٢١,٥٦٢	٥٣٧,٩٢٩	١٣٥,٥٥٠	٦٧٣,٤٧٩
٣. أشخاص معتمدين في إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية، مكافحة غسيل الأموال وعمليات الالتزام	٦	١٩١,٥٨٠	٨٠,٩٧٣	٢٧٢,٥٥٣	٥٨,٧٥٠	٣٣١,٣٠٣
٤. موظفون مرتبطون بأعمال يتحملون فيها مخاطر (قطاع الأعمال)	٤١	٥٤٩,٦٢١	١١٨,٧٢٨	٦٦٨,٣٤٩	١٣١,١٣٨	٧٩٩,٤٨٧
٥. موظفون آخرون غير الموظفين المعتمدين مرتبطون بأعمال متعلقة بالفئة رقم ٣	٢٣	٢٥٥,٦٧٠	٥٦,٨٩٠	٣١٢,٥٦٠	٥٨,٣٢٢	٣٧٠,٨٨٢
٦. موظفون آخرون	٨٠	٩٨٨,٠٨٦	٢٢٢,٣٨٧	١,٢١٠,٤٧٣	٢٢٧,٩٦٢	١,٤٣٨,٤٣٥
٧. موظفون ومزودو خدمات من خارج البنك عن طريق التعاقد (تتطلب مهامهم التعرض للمخاطر)						
المجموع	١٦٨	٢,٤٠١,٣٢٤	٦٠٠,٥٤٠	٣,٠٠١,٨٦٤	٦١١,٧٢٢	٣,٦١٣,٥٨٦

* إجمالي المبلغ المدفوع للجنة الترشيحات والمكافآت بمجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٩م بلغ ١٢,٨٠٠ دينار بحريني.

تتوفر تفاصيل المكافآت المدفوعة للمدققين مقابل أعمال التدقيق وغيرها من المهام الأخرى في المقر الرئيسي لبنك البحرين للتنمية.

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المنتهية ٢٠١٨

الفئات	العدد	المكافآت الثابتة (دينار بحريني)			مكافآت متغيرة (دينار بحريني)	المجموع (دينار بحريني)
		الرواتب والأجور	مميزات أخرى/ علاوات	المجموع	مكافآت الأداء (نقداً)	
١. أعضاء مجلس الإدارة	١١		٦٩,٠٠٠*	٦٩,٠٠٠	٠	٦٩,٠٠٠
٢. أشخاص معتمدون (غير مشمولين في الفئات ١ و ٣ إلى ٧)	٥	٣٣١,٢٠٩	٩١,٥٣٠	٤٢٢,٧٣٩	٨٤,٣٥٠	٥٠٧,٠٨٩
٣. أشخاص معتمدين في إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية، مكافحة غسيل الأموال وعمليات الالتزام	٥	١٩١,١٤٠	٨٨,٦٢٣	٢٧٩,٧٦٣	٣٩,٤٥٠	٣١٩,٢١٣
٤. موظفون مرتبطون بأعمال يتحملون فيها مخاطر (قطاع الأعمال)	٣٧	٩٨٣,٧٥٦	١٠٢,٣٠٦	١,٠٨٦,٠٦١	٨٨,٦٧٨	١,١٧٤,٧٤٠
٥. موظفون آخرون غير الموظفين المعتمدين مرتبطون بأعمال متعلقة برقم ٣	٢٣	٢٧٧,١١٢	٥٧,٢٤٣	٣٣٤,٣٥٤	٤٨,٣٥٧	٣٨٢,٧١١
٦. موظفون آخرون	٩٧	١,١٩٨,١٩٣	٢٤٧,٨٢٣	١,٤٤٦,٠١٦	١٨٨,٧٥٠	١,٦٣٤,٧٦٧
٧. موظفون ومزودو خدمات من خارج البنك عن طريق التعاقد (تتطلب مهامهم التعرض للمخاطر)						
المجموع	١٧٨	**٢,٩٨١,٤١٠**	**٦٥٦,٥٢٥**	**٣,٦٣٧,٩٣٤**	**٤٤٩,٥٨٥**	**٤,٠٨٧,٥٢٠**

* إجمالي المبلغ المدفوع للجنة الترشيحات والمكافآت بمجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٨م بلغ ٤,٧٥٠ دينار بحريني.

نظام حماية الودائع:

إن الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البنك في البحرين مشمولة بنظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة الصادر عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠. يسري هذا النظام على جميع الحسابات المؤهلة لدى البنك والتي تخضع لاستثناءات محددة وحد أقصى للمبلغ الإجمالي المعتمد، والأنظمة الأخرى المتعلقة بإنشاء نظام حماية الودائع ومجلس حماية الودائع أيضاً.

البيانات المالية الموحدة ٢٠١٩

المحتويات

٣٧ معلومات عن الشركة
٣٨ تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
٤٠ القائمة الموحدة للمركز المالي
٤١ القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
٤٢ القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر
٤٣ القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
٤٤ القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
٤٥ إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

معلومات عن الشركة

رقم السجل التجاري	٢٦٢٢٦ تم الحصول عليه بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٢
أعضاء مجلس الإدارة	السيد خالد الرميحي - رئيس مجلس الإدارة السيدة صباح خليل المؤيد - عضو مجلس الإدارة السيد طارق جليل الصفار - عضو مجلس الإدارة السيد مروان خالد طبارة - عضو مجلس الإدارة السيدة تالا عبدالرحمن فخرو - عضو مجلس الإدارة السيد غسان غالب عبدالعال - عضو مجلس الإدارة السيدة مريم عدنان الأنصاري - عضو مجلس الإدارة السيدة مروة خالد السعد - عضو مجلس الإدارة
المكتب المسجل	مبنى ١٧٠ طريق ١٧٠٣ المنطقة الدبلوماسية ص.ب. ٢٠٥٠١ المنامة مملكة البحرين
مدققو الحسابات	إرنست ويونغ ص.ب: ١٤٠ المنامة مملكة البحرين

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقفلة)

المنامة — مملكة البحرين

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقفلة) ("البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن *بند مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة* الوارد في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفير أساساً لرأينا.

المعلومات الأخرى

تتكون المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٩، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير رئيس مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناء على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح - قدر الإمكان - عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (تتمة)

بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقفلة)
المنامة — مملكة البحرين

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملاءمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملاءمة في ظل الظروف القائمة، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شكاً جوهرياً، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملاءمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١)، نفيد:

أ) أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

Ernst & Young

سجل قيد الشريك رقم ٤٥
٢٤ فبراير ٢٠٢٠
المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	٧	١,٩٧٦	٢,٢١٨
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٧	١٤,٨٥٠	٢١,٩١٧
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٨	٧٦,٧٣١	٨٥,٨٦٦
أوراق مالية استثمارية	٩	٤١,٤٤٧	٣١,١٤٤
استثمارات في شركات زميلة	١٠	٣٢٢	٢٥٩
استثمارات عقارية	١١	١١,٥٢٧	١٢,٠٠٠
عقارات ومعدات	١٢	١,٩٩١	١,١٥٥
موجودات أخرى	١٣	٢,٤١٦	٣,٦٤٦
مجموع الموجودات		١٥١,٢٦٠	١٥٨,٢٠٥
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
قروض لأجل	١٤	٤٢,٢٩٣	٥٠,٦٠٧
ودائع	١٥	٣٤,٩١٨	٣٥,٠٠١
مطلوبات أخرى		٤,٧٢٣	٥,١٠٦
مجموع المطلوبات		٨١,٩٣٤	٩٠,٧١٤
حقوق الملكية			
رأس المال	١٦	٦٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠
احتياطي قانوني	١٧	١,١٨٦	١,١٨٦
مساهمات رأسمالية أخرى	١٨	٤,٠٤٨	٤,٠٤٨
احتياطيات أخرى		٦٥٤	(١٥٠)
خسائر متراكمة		(١,٥٤٤)	(٢,٥٨٠)
حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك		٦٩,٣٤٤	٦٧,٥٠٤
حقوق غير مسيطرة		(١٨)	(١٣)
مجموع حقوق الملكية		٦٩,٣٢٦	٦٧,٤٩١
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		١٥١,٢٦٠	١٥٨,٢٠٥

خالد الرميحي
رئيس مجلس الإدارة

غسان غالب عبدالعال
عضو مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
الدخل			
دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد	١٩	٨,٢٣٤	٨,٢٦٨
مصروفات التمويلات الإسلامية ومصروفات الفوائد	٢٠	(١,٥٨٨)	(١,٨٧٠)
صافي دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد		٦,٦٤٦	٦,٣٩٨
دخل الرسوم والعمولات	٢١	٣٥٧	٢٣١
دخل الاستثمار	٢٢	(٢٨٨)	٣٧٩
دخل الإيجار		١,٧٠٦	٢,٠٠٧
دخل آخر	٢٣	٦٣٥	١,١٧١
مجموع الدخل التشغيلي		٩,٠٥٦	١٠,١٨٦
المصروفات			
تكاليف الموظفين		(٤,١٧٠)	(٤,٣٢٤)
مصروفات تشغيلية أخرى		(٣,٤٧٢)	(٣,٢٢٧)
مجموع المصروفات التشغيلية		(٧,٦٤٢)	(٧,٥٥١)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / المخصص - صافي	٢٤	(٤٤٠)	(٣,٩٨٢)
اضمحلال على الاستثمار في الشركات الزميلة	١٠	-	(٩٢)
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة / الاضمحلال		(٤٤٠)	(٤,٠٧٤)
صافي الدخل / (الخسائر) التشغيلية		٩٧٤	(١,٤٣٩)
حصة البنك من ربح شركات زميلة	١٠	٦٣	١١٣
صافي الربح / (الخسارة) للسنة		١,٠٣٧	(١,٣٢٦)
صافي الربح / (الخسارة) للسنة العائدة إلى:			
- ملاك البنك		١,٠٣٦	(١,٣٢٣)
- حقوق غير مسيطرة		١	(٣)
		١,٠٣٧	(١,٣٢٦)

خالد الرميحي
رئيس مجلس الإدارة

غسان غالب عبدالعال
عضو مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
صافي الدخل / (الخسارة) للسنة	**١,٠٣٧**	(١,٣٢٦)
الدخل الشامل الآخر:		
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:		
التغيرات في القيمة العادلة من خلال احتياطي الدخل الشامل الآخر (أدوات أسهم حقوق الملكية)	**(٢٥)**	١
البنود التي سيتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:		
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أدوات أسهم حقوق الملكية)	**٨٢٩**	(٣١٢)
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة	**١,٨٤١**	(١,٦٣٧)
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة العائدة إلى:		
- ملاك البنك	**١,٨٤٠**	(١,٦٣٤)
- حقوق غير مسيطرة	**١**	(٣)
	١,٨٤١	(١,٦٣٧)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك								
	رأس المال ألف دينار بحريني	احتياطي قانوني ألف دينار بحريني	مساهمات رأسمالية أخرى ألف دينار بحريني	احتياطيات أخرى ألف دينار بحريني	خسائر متراكمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	حقوق غير مسيطرة ألف دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية ألف دينار بحريني
كما في ١ يناير ٢٠١٩	٦٥,٠٠٠	١,١٨٦	٤,٠٤٨	(١٥٠)	(٢,٥٨٠)	٦٧,٥٠٤	(١٣)	٦٧,٤٩١
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	٨٠٤	١,٠٣٦	١,٨٤٠	١	١,٨٤١
التغيرات في حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-	(٦)	(٦)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٦٥,٠٠٠	١,١٨٦	٤,٠٤٨	٦٥٤	(١,٥٤٤)	٦٩,٣٤٤	(١٨)	٦٩,٣٢٦

	حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك							
	رأس المال ألف دينار بحريني	احتياطي قانوني ألف دينار بحريني	مساهمات رأسمالية أخرى ألف دينار بحريني	احتياطيات أخرى ألف دينار بحريني	خسائر متراكمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	حقوق غير مسيطرة ألف دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية ألف دينار بحريني
كما في ١ يناير ٢٠١٨	٦٥,٠٠٠	١,١٨٦	٤,٠٤٨	١٦١	(١,٢٥٧)	٦٩,١٣٨	(١٠)	٦٩,١٢٨
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	(٣١١)	(١,٣٢٣)	(١,٦٣٤)	(٣)	(١,٦٣٧)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٦٥,٠٠٠	١,١٨٦	٤,٠٤٨	(١٥٠)	(٢,٥٨٠)	٦٧,٥٠٤	(١٣)	٦٧,٤٩١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية			
الربح / (الخسارة) للسنة		١,٠٣٧	(١,٣٢٦)
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك		٨٥٤	٨٩٣
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / المخصص - صافي	٢٤	٤٤٠	٣,٩٨٢
اضمحلال على الاستثمار في الشركات الزميلة	١٠	-	٩٢
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٢٢	٣٤٨	(٨٤)
دخل أرباح الأسهم	٢٢	(٧٧)	(٩٠)
حصة البنك من ربح شركات زميلة	١٠	(٦٣)	(١١٣)
خسارة من تحويل العملات الأجنبية		١٧	٧٦
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٢,٥٥٦	٣,٤٣٠
تغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لأكثر من ٩٠ يوماً		٢,٢٧٢	١,٨٤١
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء		٩,٩٠٨	٢٢,١١٤
موجودات أخرى		٢٧٧	(١,٦٣٠)
ودائع		(٨٣)	(١١,٤٣٩)
مطلوبات أخرى		(٦١٨)	(٢٦٥)
صافي النقد من ناتج الأنشطة التشغيلية		١٤,٣١٢	١٤,٠٥١
الأنشطة الاستثمارية			
إضافات إلى شراء عقارات ومعدات	١٢	(١,٢١٧)	(٣٦٤)
شراء أوراق مالية استثمارية		(٥٤,٨٣٠)	(٣٢,٠٦٥)
متحصلات من بيع أوراق مالية استثمارية		٤٤,٩٧٠	١٦,٠١٩
إضافة إلى استثمارات عقارية *	١١	-	(٤٣٥)
دخل أرباح أسهم مستلمة	٢٢	٧٧	٩٠
تصفية الأوراق المالية الاستثمارية		٨	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(١٠,٩٩٢)	(١٦,٧٥٥)
الأنشطة التمويلية			
سداد قروض لأجل	١٤	(٨,٣١٤)	(٥,٧٨٠)
سحب قرض	١٤	-	٤,٧١٣
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(٨,٣١٤)	(١,٠٦٧)
صافي النقص في النقد وما في حكمه		(٤,٩٩٤)	(٣,٧٧١)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		١٢,٧٥٣	١٦,٥٢٤
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٧	٧,٧٥٩	١٢,٧٥٣
معلومات إضافية:			
تمويلات إسلامية وفوائد مستلمة		٨,٠٣٨	٧,٨٤٠
تمويلات إسلامية وفوائد مدفوعة		١,٦٦٧	١,٨٧٢

* يتضمن بند الإضافة إلى العقارات والمعدات والمطلوبات الأخرى على بنود غير نقدية بمبلغ وقدره ٧٤١ ألف دينار بحريني.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١. الأنشطة والتأسيس

تأسس بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقفلة) ("البنك" أو "بي.دي.بي") كشركة مساهمة بحرينية مقفلة بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٩ الصادر بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٩١ وبدأ البنك مزاولة أعماله بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٢. إن البنك مسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بموجب سجل تجاري رقم ٢٦٢٢٦. يقع المكتب الرئيسي للبنك في مملكة البحرين. يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي بالتجزئة مع بعض الإعفاءات الخاصة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يشتمل النشاط التنموي الأساسي للبنك على منح القروض لتمويل المشاريع ورأس المال العامل والممتلكات والمعدات بهدف تطوير الصناعات وقطاعات الخدمات مثل السياحة والصحة والتعليم في مملكة البحرين والاستثمار أيضاً في رأس المال العامل لتلك المؤسسات. وكجزء من هذه الأنشطة، يقوم البنك بتقديم خدمات استشارية إدارية والاكتتاب في الأسهم العادية والممتازة في الشركات المؤسسة محلياً. بالإضافة إلى ذلك، يقوم بتقديم القروض للمزارعين والصيادين ولأغراض الدراسات العليا. تشتمل الأنشطة الأخرى للبنك على تقديم مساهمات مباشرة نحو التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٠.

٢. أسس الإعداد

٢-١ بيان بالالتزام

أعدت هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

٢-٢ العرف المحاسبي

أعدت هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو من خلال الدخل الشامل الآخر التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونها عملة العرض والعملة الرئيسية لعمليات البنك.

٢-٣ أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") وجميعها متخذة من ٣١ ديسمبر نهاية السنة المالية لها. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

الاسم	حصة الملكية		النشاط الرئيسي
	٢٠١٩	٢٠١٨	
مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة ش.ش.و.	١٠٠٪	١٠٠٪	يقوم بتطوير ومساعدة رجال الأعمال البحرينيين الناشئين
شركة مركز البحرين لتنمية التصدير ش.ش.و.*	١٠٠٪	١٠٠٪	أنشطة الاستشارات الإدارية
شركة الواحة لصندوق المشاريع المشتركة	٩٩٪	٩٩٪	صناديق إدارة الأمانات والصناديق والمنشآت المالية المماثلة - شركة الصندوق
شركة ركن الشرق الأوسط للاستشارات ذ.م.م.**	٢٨,٦٠٪	٢٨,٦٠٪	تقديم الاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

* تم تصفية شركة بي دي بي لصندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

** يتعرض البنك أو لديه حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركته مع شركة ركن الشرق الأوسط للخدمات الاستشارية ذ.م.م.؛ ولديه القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرته على شركة ركن الشرق الأوسط للخدمات الاستشارية ذ.م.م.، وبالتالي تعتبر شركة تابعة للبنك. لا يزال طلب البنك للتصفية الاضطرارية قيد التنفيذ لدى المحكمة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أسس الإعداد (تتمة)

٢-٣ أساس التوحيد (تتمة)

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

أ) السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛

ب) تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و

ج) القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

أ) الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛

ب) الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و

ج) حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تتمكن المجموعة من السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين دخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات على القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

أ) استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛

ب) استبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛

ج) استبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛

د) إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛

هـ) إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛

و) إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و

ز) إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة باستبعاد بشكل مباشر الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

٣. الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. فيما يلي أهم استخدام للآراء والتقديرات:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة تبعاً لمبدأ الاستمرارية مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في إعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

حيثما لا يمكن اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في القائمة الموحدة للمركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة استخدام النماذج الحسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن عندما لا تتوافر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتم إصدار رأياً لتحديد القيم العادلة. تتضمن تلك الآراء على اعتبارات السيولة ومدخلات لنماذج مثل تقلبات المشتقات الطويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق ومعدل افتراضات التعثر في سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣. الاجتهادات والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

نموذج الأعمال في تصنيف الأدوات المالية

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. بصورة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة.

عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

أ) السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الممارسة العملية؛

ب) تقييم الإدارة لأداء المحفظة؛ و

ج) استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

اضمحلال الأدوات المالية

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب إصدار عدد من الآراء الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

أ) تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات؛

ب) تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛

ج) اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

د) تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛

هـ) الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

و) إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و

ز) تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

٤. معايير وتفسيرات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

فيما يلي أدناه المعايير والتفسيرات الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار المجموعة للقوائم المالية الموحدة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، عندما تصبح إلزامية.

- التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣: المتعلق بتعريف الأعمال؛
- التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٨: المتعلق بتعريف المادي؛ و
- إصلاح سعر الفائدة المرجعي: المتعلق بالتعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧.

تتضمن التعديلات التي أدخلت على إصلاح سعر الفائدة المرجعي على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ على عددٍ من الإعفاءات، والتي يتم تطبيقها على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإصلاح سعر الفائدة المرجعي. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى الإصلاح إلى حالات عدم التيقن بشأن توقيت أو مقدار التدفقات النقدية القائمة على أساس المعيار المرجعي لبند التحوط أو أداة التحوط. ونتيجة لإصلاح سعر الفائدة المرجعي، فقد تكون هناك حالات عدم التيقن بشأن توقيت أو مقدار التدفقات النقدية القائمة على أساس المعيار المرجعي لبند التحوط أو أداة التحوط خلال الفترة السابقة لاستبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بسعر فائدة بديل يكاد يكون خالياً من المخاطر. هذه التعديلات هي إلزامية للفترات المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر. تقيم المجموعة حالياً تأثير هذا المعيار وستقوم بتطبيق هذا المعيار من التاريخ الإلزامي المطلوب.

لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على المركز المالي للمجموعة والنتائج المترتبة من تطبيق المعايير التي لم يتم تطبيقها بعد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٥. معايير وتفسيرات صادرة وإلزامية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة، باستثناء تطبيق المعايير أو التعديلات الجديدة التالية للمعايير القائمة والمطبقة من قبل المجموعة، والتي هي إلزامية للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار؛
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٣ المتعلق بعدم التيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل؛ و
- التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩: المتعلق بمزايا الدفع المسبق مع التعويض السلبي.

التحسينات السنوية على دورة ٢٠١٥- ٢٠١٧ (الصادرة في شهر ديسمبر ٢٠١٧)

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ المتعلق بدمج الأعمال؛
- معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ المتعلق بضريبة الدخل؛ و
- معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣ المتعلق بتكاليف الاقتراض.

لم يكن للمعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الواردة أعلاه التي أدخلت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي هي إلزامية للفترات المحاسبية السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة، باستثناء تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، كما هو موضح أدناه:

٥-١ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار

يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ المتعلق بعقود الإيجار وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ٤ المتعلق بتحديد ما إذا كان ترتيب ما يحتوي على عقد الإيجار وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية السابق رقم ١٥ المتعلق بعقود التأجير التشغيلية - الحوافز وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية السابق رقم ٢٧ المتعلق بتقييم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار. يحدد المعيار المبادئ الخاصة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح لعقود الإيجار ويتطلب من المستأجرين احتساب كافة عقود الإيجار بموجب نموذج موحد مدرج في الميزانية. لم تتغير عملية احتساب المؤجر بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير رقم ١٦ بشكل جوهري عن عملية الاحتساب المحددة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧. سيستمر المؤجرون في تصنيف كافة عقود الإيجار باستخدام مبادئ مماثلة كما في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧. وبالتالي، فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ ليس له أي تأثير على عقود الإيجار عندما تكون المجموعة هي المؤجر.

قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، قامت المجموعة بتصنيف كافة عقود إيجاراتها (كمستأجر) في تاريخ بداية عقد الإيجار إما على أنها عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧. عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، قامت المجموعة بتطبيق نهج موحد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، التي تكون فيها هي المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بإثبات التزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية. قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ باستخدام الطريقة المعدلة بالأثر الرجعي عند تطبيق المعيار بتاريخ التطبيق المبدئي في ١ يناير ٢٠١٩ وبالتالي، لن يتم إعادة عرض معلومات المقارنة. اختارت المجموعة استخدام الوسيلة العملية الانتقالية التي تسمح بتطبيق المعيار فقط على العقود التي تم تحديدها مسبقاً على أنها عقود إيجار تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ٤ عند تاريخ التطبيق المبدئي.

قامت المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات الذي يمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية ضمن الممتلكات والمعدات والتزامات عقود الإيجار المقابلة لتسديد مدفوعات الإيجار ضمن المطلوبات الأخرى. بلغ الحق في استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار المسجلة ٧٤١ ألف دينار بحريني كما في ١ يناير ٢٠١٩، دون أي تأثير على الأرباح المبقاة. عند قياس التزامات عقود الإيجار، قامت المجموعة بإعادة تقييم ترتيبات عقود الإيجار المستحقة الخاصة بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ومدفوعات عقود الإيجار المستقبلية المخصومة باستخدام معدل بيبور بنسبة ٢٪ في ١ يناير ٢٠١٩. تم تضمين تكاليف عقود الإيجار للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ فيما يتعلق بالتزامات عقود الإيجار والاستهلاك المتعلقة بالحق في استخدام الموجودات ضمن بند المصروفات الأخرى والاستهلاك في قائمة الأرباح أو الخسائر.

فيما يلي السياسات المحاسبية للمجموعة عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦:

أ) الحق في استخدام الموجودات

تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، محسوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقد الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقد الإيجار المثبت والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقد الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار محسوماً منها أي حوافز إيجار مستلمة. ما لم تكن المجموعة متأكدة بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك الحق في استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع الحق في استخدام الموجودات إلى الاضمحلال في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي.

ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة في عقد الإيجار بسهولة، في هذه الحالة بيبور. بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة لالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبتة ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

٦-١ استثمارات في شركات زميلة

يتم حساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة مبدئياً بالتكلفة.

يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة منذ تاريخ الاقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للاضمحلال بشكل فردي.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة ذات نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أية تغييرات وتفصح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك في نفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات على السياسات المحاسبية لتتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركتها الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمار في الشركة الزميلة. ففي هذه الحالة تقوم المجموعة باحتساب قيمة الاضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

عند فقدان نفوذ مؤثر على الشركة الزميلة تقيس وتثبت المجموعة أي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. يتم إثبات أي فرق بين القيمة المدرجة للشركة الزميلة عند فقدان النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من الاستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

٦-٢ عقارات ومعدات

تدرج جميع بنود العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع العقارات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أن ليس لها عمراً محدداً.

٦-٢-١ الإثبات والقياس

يتم قياس بنود العقارات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الاستهلاك المتراكم وأي خسائر اضمحلال متراكمة.

إذا كانت الأجزاء الجوهرية من بند العقارات والمعدات ذات أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم احتسابها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) للعقارات والمعدات.

يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة عن استبعاد بند العقارات والمعدات (المحتسبة كفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة للبند) ضمن الدخل الآخر في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٦-٢-٢ التكاليف اللاحقة

يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للنفقات إلى المجموعة. يتم احتساب تكاليف الإصلاح والصيانة الجارية عند تكبدها.

٦-٢-٣ الاستهلاك

يتم احتساب الاستهلاك لشطب تكلفة بنود العقارات والمعدات بعد حسم قيمها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، ويتم إثباتها بصفة عامة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم استهلاك الموجودات المؤجرة على مدى فترة عقد الإيجار أو أعمارها الإنتاجية المقدرة، أيهما أقصر، إلا إذا كان من المرجح بشكل معقول بأن تحصل المجموعة على ملكية الموجود في نهاية فترة الإيجار. لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للبنود الجوهرية للعقارات والمعدات:

مباني على ممتلكات مملوكة ملكاً حراً	١٥ - ٣٠ سنة
أثاث وتركيبات ومركبات وحواسيب ومعدات مكتبية	٣ - ٥ سنوات

يتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر.

٦-٢-٤ إعادة التصنيف إلى الاستثمارات العقارية

عندما يتغير استخدام العقارات من عقارات يشغلها المالك إلى استثمارات عقارية، فإنه يتم تصنيفها إلى استثمارات عقارية ويتم إدراجها بالتكلفة وذلك تمشياً مع السياسة المحاسبية الموضحة في الإيضاح رقم ٦-٣.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-٣ استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية هي تلك العقارات المحتفظ بها من قبل المجموعة لغرض تحقيق دخل الإيجارات أو ارتفاع قيمتها أو كليهما. يتم إدراج الاستثمارات العقارية بالتكلفة بعد حسم الاستهلاك المتراكم وأي خسائر اضمحلال. يتم احتساب الاستهلاك بالتكلفة على أساس القسط الثابت بمعدلات سنوية والتي تهدف إلى شطب الاستثمارات العقارية على أعمارها الإنتاجية المقدرة. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة عن استبعاد الاستثمارات العقارية (المحتسبة كفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة للبند) في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٦-٤ الذمم المدينة

تدرج الذمم المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي محسوماً منه الخصومات والمخصصات لأي مبالغ غير قابلة للتحصيل. يتم عمل تقدير للديون المشكوك في تحصيلها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل. تشطب الديون المعدومة عندما لا يكون هناك احتمال لاستردادها.

٦-٥ قروض لأجل

يتم مبدئياً قياس القرض لأجل بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات المباشرة الإضافية، ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٦-٦ الودائع

يتم مبدئياً قياس الودائع بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات المباشرة الإضافية، ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٦-٧ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني أو متوقع على المجموعة ناتج عن حدث سابق، والتي يمكن قياسها بواقعية ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات.

٦-٨ مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تتم تغطية حقوق التقاعد (والمكافآت الاجتماعية الأخرى) للموظفين البحرينيين من قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التي يساهم فيها الموظفون وأصحاب العمل على أساس شهري بنسبة ثابتة من الرواتب. يتم إثبات حصة المجموعة من المساهمات في هذا النظام، وهي خطة مساهمة محددة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ المتعلق بمزايا الموظفين كمصروفات في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يحق للموظفين الأجانب مكافآت نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل البحريني للقطاع الخاص لسنة ٢٠١٢، وتحتسب بناءً على مدة الخدمة والراتب عند إنهاء التوظيف. يتم عمل المخصص لهذا الالتزام غير الممول والذي يمثل خطة المنافع المحددة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ المتعلق بمزايا الموظفين عن طريق احتساب الالتزام الاعتباري على أن جميع الموظفين قد تركوا العمل بتاريخ إعداد التقارير المالية. يتم إثبات المخصص كمصروفات في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٦-٩ دخل الإثبات

يتم إثبات دخل ومصروفات الفوائد في الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يمثل معدل الفائدة الفعلي المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للموجود المالي أو المطلوب المالي (أو، حسب مقتضى الحال، فترة أقصر إلى القيمة المدرجة للموجود أو المطلوب المالي). عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن ليست الخسائر الائتمانية المستقبلية.

يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي تكاليف المعاملة والرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية التي تنسب مباشرةً إلى اقتناء أو إصدار الموجود أو المطلوب المالي.

٦-١٠ دخل أرباح الأسهم

يتم إثبات دخل أرباح الأسهم عندما يوجد لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعات أرباح الأسهم.

٦-١١ دخل الرسوم والعمولات

يتم تضمين دخل الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للموجود أو المطلوب المالي في قياس معدل الفائدة الفعلي.

يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات الأخرى بما في ذلك رسوم الخدمات المحاسبية ورسوم إدارة الاستثمار وعمولات البيع ورسوم طرح الاستثمار ورسوم القروض المشتركة عند تقديم الخدمات ذات الصلة. إذا لم يكن من المتوقع أن يؤدي سحب القرض نتيجة لارتباطات القرض ذات الصلة، فإنه يتم إثبات ارتباطات القرض ذات الصلة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الارتباط.

تتعلق مصروفات الرسوم والعمولات الأخرى بشكل رئيسي برسوم المعاملات والخدمات، والتي يتم احتسابها كمصروفات عند استلام الخدمات.

٦-١٢ دخل الإيجار

يتم إثبات دخل الإيجار من العقارات الاستثمارية كإيرادات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. يتم إثبات حوافز الإيجار الممنوحة كجزء لا يتجزأ من مجموع دخل الإيجار على مدى فترة عقد الإيجار.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-١٣ مساهمة رأسمالية أخرى

تمثل هذه مساهمة غير متبادلة لا تستحق عليها فائدة ولا توجد لها شروط سداد محددة وسيتم سدادها فقط عند تصفية البنك وبالتالي تم تصنيفها كأسهم حقوق الملكية.

٦-١٤ العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بتاريخ إعداد التقارير المالية إلى العملة الرئيسية بأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. تمثل مكاسب أو خسائر العملات الأجنبية على البنود النقدية الفرق بين التكلفة المطفأة في العملة الرئيسية في بداية السنة، معدلة لمعدل الفائدة والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة للعملات الأجنبية التي تم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية إلى العملة الرئيسية بأسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بناءً على التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة.

يتم بصفة عامة إثبات الفروق الناتجة عن صرف العملات الأجنبية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٦-١٥ النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه على أوراق نقدية وعملات معدنية في الصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصرف البحرين المركزي وموجودات مالية عالية السيولة ذات تواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء التي تخضع لمخاطر غير جوهرية للتغيرات في قيمتها العادلة، ويتم استخدامها من قبل المجموعة لإدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل. يدرج النقد وما في حكمه بالتكلفة المطفأة في قائمة المركز المالي.

٦-١٦ المشتقات

ضمن الأعمال الاعتيادية، يدخل البنك في معاملات تتضمن على الأداة المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية المعنية والسعر المرجعي أو المؤشر. تتضمن الأدوات المالية المشتقة على عقود الصرف الأجنبي الآجلة.

العقود الآجلة هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو لبيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنتظمة.

٦-١٧ الموجودات والمطلوبات المالية

فيما يلي أدناه ملخص للسياسات المحاسبية الرئيسية للبنك بما يتوافق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩:

٦-١٧-١ اضمحلال الموجودات المالية

يتم تحديد اضمحلال الموجودات المالية باستخدام نموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. كما يتم تطبيق نموذج الخسارة هذا على بعض ارتباطات القروض والضمانات المالية. يستند المخصص على الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة باحتمالية التعثر في السداد في الاثني عشر شهراً القادمة ما لم يكن هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ منحها، ففي هذه الحالة، يستند المخصص على التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجود. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم إثبات الخسائر الائتمانية قبل تحققها بخلاف المعيار السابق.

٦-١٧-٢ الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

أ) استثمارات الدّين؛
ب) إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى؛
ج) تمويلات إسلامية وقروض للعملاء؛
د) اعتمادات مستندية وضمانات مصرفية؛ و
هـ) ارتباطات غير مسحوبة غير قابلة للنقض.

يقيس البنك مخصصات الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الموجودات المالية الأخرى التي لم تزدْ مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي، والتي تم قياس خسائرها الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد على الموجودات المالية المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد التقرير المالي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٦. ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-١٧-٣ عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

أ) يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛ و

ب) حيثما تتضمن الأدوات المالية على كل من العنصر المسحوب أو غير المسحوب، (كما في حالة السحوبات على المكشوف من البنك والاعتمادات المستندية / حدود الضمانات المصرفية وما إلى ذلك)، يقوّم البنك بعرض مخصص الخسارة للحد المعتمد للتسهيل ضمن "المطلوبات الأخرى".

٦-١٧-٤ شطب

ستظل السياسة المحاسبية للبنك لعملية الشطب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما هي. يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو كلياً فقط عندما بحث البنك باستفاضة معظم سبل الاسترداد ويتم الإثبات بعد ذلك بأنه من الواضح بأن المبلغ المستحق للديّن غير قابل للاسترداد. ومع ذلك، في جميع حالات الشطب، تستمر الجهود التي يبذلها البنك من أجل استرداد المبلغ المستحق ويتم تقديم تحديثات دورية إلى مجلس الإدارة. إذا كان المبلغ المطلوب شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكم، يعامل الفرق أولاً كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقه بعد ذلك مقابل إجمالي القيمة المدرجة. وتقيد أية مبالغ مستردة لاحقة في "دخل آخر".

٧. نقد وما في حكمه

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	١,٩٧٦	٢,٢١٨
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٤,٨٥٠	٢١,٩١٧
	١٦,٨٢٦	٢٤,١٣٥
محسوماً منها: احتياطي لدى مصرف البحرين المركزي	(١,٤٩٤)	(١,٥٣٠)
محسوماً منها: إيداعات لدى بنوك ومؤسسات المالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لأكثر من ٩٠ يوماً	(٧,٦٦٠)	(٩,٩١٣)
إضافة: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٨٧	٦١
النقد وما في حكمة في نهاية السنة	٧,٧٥٩	١٢,٧٥٣

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي (باستثناء الاحتياطيات)	٤٨٢	٦٨٨
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ٩٠ يوماً أو أقل	٧,٢٧٧	١٢,٠٦٥
النقد وما في حكمة في نهاية السنة	٧,٧٥٩	١٢,٧٥٣

٨. تمويلات إسلامية وقروض للعملاء

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
تمويل مشاريع - إسلامية	٧٣,٤١٨	٨٩,٦٨٩
تمويل مشاريع - تقليدية	١٩,٩٦٥	١٥,٣٦٠
صيد الأسماك والزراعة	٣,٩٠٥	٤,٢٢٨
قروض أخرى	١,٥٤٩	١,١٥٩
	٩٨,٨٣٧	١١٠,٤٣٦
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / المخصص*	(٢٢,١٠٦)	(٢٤,٥٧٠)
	٧٦,٧٣١	٨٥,٨٦٦

* تتضمن هذه على خسائر ائتمانية بمبلغ وقدره ١٣,٥٩١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١٥,٥٧٣ ألف دينار بحريني) مقابل التمويلات الإسلامية للعملاء.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٨. تمويلات إسلامية وقروض للعملاء (تتمة)

فيما يلي أدناه هو التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة على التمويلات الإسلامية وقروض للعملاء:

	٢٠١٩			
	المرحلة ١ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد كما في ١ يناير	٧٤٢	٩٩٨	٢٢,٨٣٠	٢٤,٥٧٠
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	٥٧٧	(٤٩١)	(٨٦)	-
- محول إلى المرحلة ٢ (خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً)	(٢٤)	١٥٠	(١٢٦)	-
- محول إلى المرحلة ٣ (خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً)	(٢٢)	(٢٧٧)	٢٩٩	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	٢٣٣	١١٢	١,٤٦٨	١,٨١٣
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	(٨٦٤)	(٢٨٩)	(١,٤٣٣)	(٢,٥٨٦)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - صافي	(١٠٠)	(٧٩٥)	١٢٢	(٧٧٣)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	(٧)	(١,٦٨٤)	(١,٦٩١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٦٤٢	١٩٦	٢١,٢٦٨	٢٢,١٠٦

	٢٠١٨			
	المرحلة ١ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد كما في ١ يناير	٧٥٤	١٨٦	١٨,٠٩٦	١٩,٠٣٦
تعديل التحول	١١٢	٩٩٦	٢,١١٨	٣,٢٢٦
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير	٨٦٦	١,١٨٢	٢٠,٢١٤	٢٢,٢٦٢
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	٣٢٣	(٨٧)	(٢٣٦)	-
- محول إلى المرحلة ٢ (خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً)	(٣٨)	٣٢٩	(٢٩١)	-
- محول إلى المرحلة ٣ (خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً)	(٥٩)	(٥٢٨)	٥٨٧	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	١٤٧	٥٢١	٣,٩٧٦	٤,٦٤٤
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	(٤٩٥)	(٤١٦)	(٥٢٣)	(١,٤٣٤)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - صافي	(١٢٢)	(١٨١)	٣,٥١٣	٣,٢١٠
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(٢)	(٣)	(٨٩٧)	(٩٠٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٧٤٢	٩٩٨	٢٢,٨٣٠	٢٤,٥٧٠

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت الفوائد المعلقة على القروض التي فات موعد استحقاقها والمضمحلة بالكامل ٣,٨٠٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢,١٠٩ ألف دينار بحريني)، قام البنك بمعالجة تلك الفوائد كحساب غير مدرج في الميزانية.

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي ١٣,٥٩٤ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٩,٠١١ ألف دينار بحريني).

بلغت قيمة الضمانات المستحقة على الموجودات المالية من قبل المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ ٥,٨٧٦ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٤,٥٣٦ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٩. أوراق مالية استثمارية

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:		
أسهم حقوق الملكية التقليدية	٥,٢٤٥	٤,٦١٢
أسهم حقوق الملكية الإسلامية	٣٥٥	٦٧٦
	٥,٦٠٠	٥,٢٨٨
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
أسهم حقوق الملكية التقليدية	١٨١	١٨٤
سندات الديّن التقليدية *	١٧,٥٢١	٦,٥٠٤
صكوك *	٦,٤٩٨	٦,٠٩٣
	٢٤,٢٠٠	١٢,٧٨١
مدرجة بالتكلفة المطفأة:		
سندات الديّن التقليدية *	١١,٦٤٧	١٣,٠٧٥
	٤١,٤٤٧	٣١,١٤٤

* تعتبر هذه التعرضات لحكومة بلد المنشأ أي مملكة البحرين منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي، يفترض أن تكون خسائر ائتمانية متوقعة غير جوهرية.

١٠. استثمارات في شركات زميلة

الاسم	حصة الملكية ٢٠١٩	حصة الملكية ٢٠١٨	النشاط الرئيسي
الشركة العربية لسيارات الأجرة	٢٠٪	٢٠٪	تقوم بتشغيل وإدارة خدمات سيارات الأجرة.
بنك الإبداع	٢١,١٣٪	٢١,١٣٪	تقديم القروض الصغيرة والخدمات الاستشارية ذات الصلة.

تأسست الشركات الزميلة في مملكة البحرين ويتم احتسابها باستخدام طريقة حقوق الملكية في هذه القوائم المالية الموحدة.

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
القيمة المدرجة لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة		
في ١ يناير	٢٥٩	٤١٩
حصة البنك من ربح شركات زميلة	٦٣	١١٣
التغيرات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية	-	(١٨١)
اضمحلال على استثمار في الشركات الزميلة	-	(٩٢)
في ٣١ ديسمبر	٣٢٢	٢٥٩

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١١. استثمارات عقارية

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
في ١ يناير	١٢,٠٠٠	١٢,٠٣٣
محول من عقارات ومعدات	-	٤٣٥
الاستهلاك المحتسب للسنة	(٤٧٣)	(٤٦٨)
في ٣١ ديسمبر	١١,٥٢٧	١٢,٠٠٠

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تتضمن الاستثمارات العقارية على ٤ مباني (٢٠١٨: ٤ مباني) بصافي قيمة عادلة قدرها ١٥,٠٤٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١٧,٤٩٨ ألف دينار بحريني). كما تم تحديده من قبل الإدارة.

تم تصنيف قياس القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كقيمة عادلة ضمن المستوى ٣ بناءً على مدخلات تقنيات التقييم المستخدمة. يأخذ نموذج التدفقات النقدية المخصومة في الاعتبار القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المحققة من العقار، مع الأخذ في الاعتبار معدل نمو الإيجار المتوقع وفترات الفراغ ومعدل الإشغال وتكاليف حوافز الإيجار مثل فترات بدون دفع الإيجار والتكاليف الأخرى التي لا يدفعها المستأجرين. يتم خصم صافي التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام معدلات الخصم المعدلة حسب المخاطر. من بين العوامل الأخرى، يأخذ تقدير معدل الخصم في الاعتبار جودة المبنى وموقعه والجدارة الائتمانية للمستأجر وشروط عقد التأجير.

١٢. عقارات ومعدات

	أراضي مملوكة ملكاً حراً ألف دينار بحريني	الحق في الاستخدام ألف دينار بحريني	ممتلكات مملوكة ملكاً حراً ألف دينار بحريني	أثاث وتركيبات ومركبات ومعدات مكتبية ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
التكلفة:					
في ١ يناير ٢٠١٩	٢٩٣	-	١,٦٥٩	١,٩١٧	٣,٨٦٩
إضافات	-	٧٤١	-	٤٧٦	١,٢١٧
استبعادات / مبالغ مشطوبة	-	-	-	(٤)	(٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٩٣	٧٤١	١,٦٥٩	٢,٣٨٩	٥,٠٨٢
الاستهلاك					
في ١ يناير ٢٠١٩	-	-	١,٢٩٧	١,٤١٧	٢,٧١٤
المخصص للسنة	-	٣٤	٥٥	٢٩٢	٣٨١
استبعادات	-	-	-	(٤)	(٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	-	٣٤	١,٣٥٢	١,٧٠٥	٣,٠٩١
صافي القيم الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٩٣	٧٠٧	٣٠٧	٦٨٤	١,٩٩١
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢٩٣	-	٣٦٢	٥٠٠	١,١٥٥

١٣. موجودات أخرى

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
إيجار وذمم مدينة أخرى - صافي	٣٩٤	١,٤٥٠
مبالغ مستحقة القبض متعلقة بمجمع سترة	-	١,١٥٩
فوائد مستحقة القبض	١,٣٢٦	٥٦٦
مبالغ مستحقة القبض من وزارة المالية	٤١٨	٢٢٢
مبالغ مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى	٢٧٨	٢٤٩
	٢,٤١٦	٣,٦٤٦

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية ٢,٤٩٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١,٩٤٢ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٤. قروض لأجل

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	-	١,٣٢٧
الصندوق السعودي للتنمية	٨,٠٢٣	٨,٥٢٦
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	٣٤,٢٧٠	٤٠,٧٥٤
	٤٢,٢٩٣	٥٠,٦٠٧

فيما يلي التغيرات في القروض لأجل خلال السنة:

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
في ١ يناير ٢٠١٩	٥٠,٦٠٧	٥١,٦٧٤
سحب قرض	-	٤,٧١٣
سداد القروض	(٨,٣١٤)	(٥,٧٨٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤٢,٢٩٣	٥٠,٦٠٧

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

لقد حصل البنك على قرض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في سنة ١٩٩٨. هذا التسهيل تم سحبه بالكامل ويسدد على ٣٠ قسط نصف سنوي متساوٍ ابتداءً من ١٥ مايو ٢٠٠٥. يحمل هذا التسهيل فائدة ورسوم إدارية بمعدل ١,٥٪ و٠,٥٪ على التوالي. وزارة المالية هي الضامن لهذا القرض.

تم استخدام متحصلات القرض من قبل البنك لتقديم سلف للعملاء. تتطلب إحدى شروط اتفاقية القرض المبرمة مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أن يتم إعادة الدفع للصندوق أي هامش ربح يحققه البنك من هذه التسهيلات والذي يزيد عن ٤٪ ("فروق الفائدة") على مثل تلك القروض للعملاء. يتم الاحتفاظ بفروق الفائدة في حساب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدى البنك بصفة الأمانة. بلغ الرصيد في نهاية السنة ألفين دينار بحريني (٢٠١٨: نفس المبلغ). يستخدم هذا الحساب فقط لأغراض تنموية مثل التدريب ودراسات الجدوى وتقديم المساعدة التقنية للمقترضين كما تم الاتفاق عليه من قبل كلا الطرفين. خلال سنة ٢٠١٩، لم يتم استخدام أي مبلغ لمثل هذه الأغراض (٢٠١٨: نفسه).

الصندوق السعودي للتنمية

خلال سنة ٢٠١٢، حصل البنك على قرض من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة ١٠٠ مليون ريال سعودي. تم استخدام هذا التسهيل بالكامل وتسدد الأقساط على أساس نصف سنوي لمدة ٢٥ سنة (مع فترة سماح لمدة ٥ سنوات على المبلغ الأصلي) مع فائدة بمعدل٢,٠٪. وزارة المالية هي الضامن لهذا القرض.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

خلال سنة ٢٠١٣، حصل البنك على قرض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة ٣٠ مليون دولار أمريكي. تم استخدام هذا التسهيل بالكامل وتسدد الأقساط على أساس نصف سنوي لمدة ١٠ سنوات (مع فترة سماح لمدة ٣ سنوات على المبلغ الأصلي) مع فائدة بمعدل٣,٠٪. خلال سنة ٢٠١٤ حصل البنك على قرض ثاني من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي. تم استخدام هذا التسهيل بالكامل وتسدد الأقساط على أساس نصف سنوي لمدة ١٠ سنوات (مع فترة سماح لمدة ٣ سنوات على المبلغ الأصلي) مع فائدة بمعدل ٣,٠٪. خلال سنة ٢٠١٦، حصل البنك على قرض ثالث من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي. تم استخدام هذا التسهيل بالكامل وتسدد الأقساط على أساس نصف سنوي لمدة ١٠ سنوات (مع فترة سماح لمدة ٣ سنوات على المبلغ الأصلي) مع فائدة بمعدل ٣,٠٪.

١٥. ودائع

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
ودائع من بنوك (إيضاح أ)	٥,٤٦٧	-
ودائع من العملاء (إيضاح ب)	٢٩,٤٥١	٣٥,٠٠١
	٣٤,٩١٨	٣٥,٠٠١

إيضاح أ: تتضمن الودائع من البنوك على مبلغ وقدره ٥,٤٦٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: لا شيء) من بنوك إسلامية مودعه لدى بنك البحرين للتنمية على أساس الوكالة.

إيضاح ب: تتضمن الودائع لدى العملاء على مبلغ وقدره ١٥,٤٣٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١,٢٥٠ ألف دينار بحريني) محتفظ بها كوديعة هامشية مقابل التمويلات المقدمة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٦. رأس المال

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
المصرح به:		
١٠٠ مليون (٢٠١٨: ١٠٠ مليون) سهم بقيمة اسمية قدرها دينار واحد للسهم	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل:		
٦٥ مليون (٢٠١٨: ٦٥ مليون) سهم بقيمة اسمية قدرها دينار واحد للسهم	٦٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠

١٧. الاحتياطي القانوني

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك يتم تحويل ما يعادل ١٠٪ من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. ويجوز للبنك أن يقرر إيقاف مثل هذه التحويلات السنوية عندما يبلغ الاحتياطي القانوني ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. لم يتم إجراء مثل هذه التحويلات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨، حيث تكبد البنك خسائر متراكمة.

١٨. مساهمة رأسمالية أخرى

تتضمن المساهمة الرأسمالية الأخرى على مساهمة من قبل مساهم رئيسي بموجودات غير نقدية على شكل عقار تجاري للبنك. تم تصنيف العقار كاستثمار عقاري (راجع الإيضاح ١١) الذي تم إثبات قيمته العادلة بتاريخ التحويل وكمساهمة رأسمالية في حقوق الملكية قدرها ٣,٦٢٣ ألف دينار بحريني.

١٩. دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
ربح على التمويلات الإسلامية	٤,٩٦٩	٦,٢٦٧
فوائد على القروض التقليدية	١,١٣٣	٦٣١
ربح وفوائد على الأوراق المالية	١,٧٤٠	٨٧٣
ربح وفوائد على الإيداعات	٣٩٢	٤٩٧
	٨,٢٣٤	٨,٢٦٨

٢٠. مصروفات التمويلات الإسلامية ومصروفات الفوائد

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
فوائد على قروض لأجل	١,٣٠٥	١,٤٢٢
فوائد على ودائع من العملاء	٢٦٠	٣٨٨
ربح على ودائع من تمويلات إسلامية	١٧	٣٤
فوائد على ودائع من بنوك تقليدية	٦	٢٦
	١,٥٨٨	١,٨٧٠

٢١. دخل الرسوم والعمولات

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
على التمويلات الإسلامية وقروض للعملاء	٣١١	٢١٢
على الالتزامات المحتملة	٤٦	١٩
	٣٥٧	٢٣١

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٢. دخل الاستثمار

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
(خسارة)/ مكسب من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(١٧)	٢٠٥
تغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(٣٤٨)	٨٤
دخل أرباح الأسهم	٧٧	٩٠
	(٢٨٨)	٣٧٩

٢٣. دخل آخر

يتضمن هذا بالأساس على استرداد القروض المتعثرة المشطوبة البالغة ٤٤١ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٩٥٥ ألف دينار بحريني).

٢٤. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / المخصص - صافي

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢٦	(١٦)
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	(٧٧٣)	٣,٢١٠
موجودات أخرى	٩٥٣	٩٢٥
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	٢٣٤	(١٣٧)
	٤٤٠	٣,٩٨٢

٢٥. التزامات محتملة وارتباطات

يقوم البنك بإصدار اعتمادات مستندية وخطابات ضمان لعملائه الحاليين. تلزم هذه الأدوات البنك بالدفع نيابةً عن العملاء في حال وجود قانون محدد، يتعلق بشكل عام باستيراد البضائع.

إن الارتباطات غير القابلة للنقض لتقديم تسهيلات ائتمانية هي التمويلات الإسلامية والقروض التي تمت الموافقة عليها من قبل البنك ولم يتم دفعها في كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية.

فيما يلي أدناه تفاصيل الالتزامات المحتملة والارتباطات:

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
التزامات محتملة:		
اعتمادات مستندية *	٤٦	٣٤
خطابات الضمان *	١,٤٦١	١,٤٣٩
	١,٥٠٧	١,٤٧٣
ارتباطات:		
ارتباطات غير قابلة للنقض لتقديم تسهيلات ائتمانية *	٣,٥٥٧	١,٣٢٣
ارتباطات بالاستثمار في أسهم حقوق الملكية **	٢,٧٥٢	٣,٤٨٥
	٦,٣٠٩	٤,٨٠٨
	٧,٨١٦	٦,٢٨١

* يدرج البنك مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة البالغة ٣٥٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١١٧ ألف دينار بحريني) مقابل تلك البنود غير المدرجة في الميزانية والتي تم تصنيفها ضمن المطلوبات الأخرى.

** تمثل هذه ارتباطات البنك بالاستثمار بنسبة ١٠٪ في أسهم حقوق الملكية شركة صندوق الواحة فنشر كابيتال الذي تم تأسيسه بقيمة إجمالية قدرها ١٠٠ مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل ٣٧,٧ مليون دينار بحريني). خلال السنة، قام البنك بدفع مبلغ وقدره ٧٣٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٢٨٥ ألف دينار بحريني) مقابل تلك الارتباطات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٦. القيم العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

تستند القيمة العادلة إلى افتراض استمرار المنشأة في أعمالها دون وجود نية أو حاجة لتصفيتها أو تقليص حجم عملياتها بصورة جوهرية أو إجراء معاملة بشروط غير ملاءمة.

تقيس المجموعة القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة التالية، والتي تعكس المدخلات ذات التأثير الجوهري المستخدمة في إجراء هذه القياسات.

المستوى ١: الأسعار المسعرة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى ٢: تقنيات التقييم التي تستند على مدخلات يمكن ملاحظتها إما بصورة مباشرة (أي كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار). تتضمن هذه الفئة على الأدوات التي تم تقييمها باستخدام أسعار السوق المسعرة في الأسواق النشطة للأدوات المالية المماثلة؛ الأسعار المسعرة للأدوات المالية المماثلة أو المشابهة في الأسواق التي تعتبر أقل من نشطة؛ أو تقنيات التقييم الأخرى التي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

المستوى ٣: تقنيات التقييم التي تستخدم المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة على الأدوات المالية التي تشمل تقنية تقييمها مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها في السوق.

تم الحصول على القروض لأجل من قبل البنك من صناديق التنمية في الكويت والمملكة العربية السعودية. لا توجد سوق ثانوية لهذه القروض التي هي بأسعار أقل من أسعار السوق نتيجة لطبيعة تلك القروض. وقد قدر البنك أن معدلات وشروط التمويل قابلة للمقارنة مع أهداف بنوك التنمية الأخرى المماثلة في المنطقة، وبالتالي يعتقد البنك أن القيمة المدرجة للقروض لأجل التي تم الحصول عليها تقارب قيمتها العادلة.

القيمة العادلة للودائع تقارب قيمتها المدرجة كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

لم تطرأ أي تغيرات في تقنيات التقييم المستخدمة في تقييم الاستثمارات خلال الفترة مقارنةً بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

يتم التوصل إلى تقنيات التقييم الخاصة بالموجودات المالية ضمن المستوى ٢ على أساس نهج مضاعفات السوق والتدفقات النقدية المخصومة. تتضمن المدخلات الرئيسية المستخدمة على مجموعة من متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال المستخدم لخصم التدفقات النقدية والخصم لعدم قابلية التسويق ومراقبة الأقساط وما إلى ذلك.

يستخدم البنك تقنيات تقييم مختلفة مثل التدفقات النقدية المخصومة ومضاعفات السوق وصافي قيمة الموجودات المعدلة للتوصل إلى القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة ضمن المستوى ٣. إن المدخلات الرئيسية المستخدمة هي معدل الخصم ومعدل النمو مضاعفات السعر إلى الأرباح وصافي قيمة الموجودات. سوف لن يكون للتحول المحتمل المعقول في أي من المدخلات المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة كما في كلا تاريخي إعداد التقارير المالية، في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يتم فيه تصنيف قياس القيمة العادلة: إن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة تقارب قيمها المدرجة كما هو بتواريخ إعداد التقارير المالية.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة:	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المستوى ٣ ألف دينار بحريني	مجموع القيمة العادلة ألف دينار بحريني	مجموع القيمة المدرجة ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٩					
أوراق مالية استثمارية - أسهم حقوق الملكية	١	٣٥٤	٥,٤٢٦	٥,٧٨١	٥,٧٨١
أوراق مالية استثمارية - ديّن	٢٤,٠١٩	-	-	٢٤,٠١٩	٢٤,٠١٩
٣١ ديسمبر ٢٠١٨					
أوراق مالية استثمارية - أسهم حقوق الملكية	٩٦	٥٨٠	٤,٧٩٦	٥,٤٧٢	٥,٤٧٢
أوراق مالية استثمارية - ديّن	١٢,٥٩٧	-	-	١٢,٥٩٧	١٢,٥٩٧

لدى البنك عقود صرف أجنبي آجلة لشراء دولارات أمريكية من مصرف البحرين المركزي بقيمة اسمية قدرها ٢٧,٨٠٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٣٥,١١٤ ألف دينار بحريني) مع فترة استحقاق أقل من سنة واحدة. وبما أن الدينار البحريني هو مثبت حالياً مقابل الدولار الأمريكي وأن فروق الفائدة بين الدينار البحريني والدولار الأمريكي لا يعد هامشياً، ولذلك يعتبر البنك القيمة العادلة لتلك العقود هي غير جوهرية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٦. القيم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

فيما يلي أدناه هي تسوية للموجودات المالية للمستوى ٣ المدرجة بالقيمة العادلة:

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
في بداية السنة	٤,٧٩٦	٥,٥٠٨
تغيرات في القيمة العادلة المثبتة في قائمة الأرباح أو الخسائر	(٨٤)	١٣٧
إضافات خلال السنة	٧٣٩	٣٣٦
مبيعات تمت خلال السنة	-	(١,١٨٥)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(٢٥)	-
في نهاية السنة	٥,٤٢٦	٤,٧٩٦

تحليل الحساسية

تشمل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في مؤسسات وصناديق أسهم حقوق الملكية الخاصة. تتضمن المبادئ والتقديرات والافتراضات الرئيسية المعتمدة للتوصل إلى قيمة عادلة على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من قبل الإدارة للشركات المستثمر فيها ولكن تمت مراجعتها للتأكد من مدى معقوليتها من قبل المجموعة والمثمن الخارجي. وقد تم توقع التدفقات النقدية لفترة أولية مدتها خمس سنوات أو على مدى عمر المشروع في حالات معينة، ومن ثم تم تقدير القيمة النهائية بمعدل نمو يتراوح بين ٢٪ و ٣٪.

فيما يلي أدناه ملخص التأثير المحتمل لاستخدام الافتراضات البديلة المحتملة المعقولة للتقييم العادل للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

تقنيات التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية التي لا يمكن ملاحظتها	القيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف دينار بحريني	التحول المحتمل المعقول +/- (في أي من المدخلات)	التأثير على الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني
التدفقات النقدية المخصومة	**معدل الخصم**		+/- ٠,٥٪	٦٧ / (٦١)
	معدل النمو	٣,٠٥٤	+/- ٠,٥٪	٤٢ / (٣٨)
مضاعفات السوق	**مضاعف السعر / الأرباح**	٣٥٤	+/- ٠,٥٪	٢٠ / (٢٠)
صافي قيمة الموجودات المعدلة	**صافي قيمة الموجودات**	٢,٣٦٧	+/- ٠,٥٪	٧١ / (٣١)

تقنيات التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية التي لا يمكن ملاحظتها	القيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف دينار بحريني	التحول المحتمل المعقول +/- (في أي من المدخلات)	التأثير على الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني
	معدل الخصم		+/- ٠,٥٪	٨٤ / (٧٨)
التدفقات النقدية المخصومة	معدل النمو	٤,٠٨٢	+/- ٠,٥٪	٥١ / (٤٧)
مضاعفات السوق	مضاعف السعر / الأرباح	٥٨٠	+/- ٠,٥٪	٢٩ / (٢٩)
صافي قيمة الموجودات المعدلة	صافي قيمة الموجودات	٥٣٠	+/- ٠,٥٪	٦٦ / (٦٦)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٧. معاملات مع الطرف ذي العلاقة

تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات مع المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وشركات خاضعة للسيطرة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف ذات العلاقة بأسعار متفق عليها. إن المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة هي غير مضمونة.

فيما يلي أرصدة نهاية السنة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القائمة الموحدة للمركز المالي:

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المساهمين وشركات ذات علاقة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٤٥٥	١١٤	٥٦٩
استثمارات في شركات زميلة	-	٣٢٢	٣٢٢
موجودات أخرى	-	٤١٨	٤١٨
ودائع	٤	٣,٧٢١	٣,٧٢٥

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المساهمين وشركات ذات علاقة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٢٩٥	١٢	٣٠٧
استثمارات في شركات زميلة	-	٢٨٣	٢٨٣
موجودات أخرى	-	٢٢٢	٢٢٢
ودائع	١٥٢	٧,٦٣٨	٧,٧٩٠

فيما يلي المعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المساهمين وشركات ذات علاقة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٠١٩			
دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد	١٥	٩	٢٤
مصروفات التمويلات الإسلامية ومصروفات الفوائد	-	٥٧	٥٧
حصة البنك من ربح شركات زميلة	-	٦٣	٦٣

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المساهمين وشركات ذات علاقة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٠١٨			
دخل التمويلات الإسلامية ودخل الفوائد	١٠	١١	٢١
مصروفات التمويلات الإسلامية ومصروفات الفوائد	-	٥٥	٥٥
حصة البنك من ربح شركات زميلة	-	١١٣	١١٣
مصروفات أخرى	-	٢٧	٢٧

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين:

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	١٧٨	٨٠
رواتب ومكافآت الموظفين قصيرة الأجل	٩٠٨	٧٧٩
مكافآت نهاية الخدمة	٨٧	١٤٨
	١,١٧٣	١,٠٠٧

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٨. إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في أنشطة البنك إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. يتعرض البنك ضمن أعماله الاعتيادية لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر أخرى مثل مخاطر الالتزام والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. تضمن الحوكمة الراسخة للمخاطر وهيكلة الملكية الإشراف على الإدارة الفعالة للمخاطر في البنك. قامت حوكمة مخاطر البنك بوضع مجموعة من السياسات والإجراءات والضوابط التي تستخدم في الهيكل التنظيمي الحالي للوفاء بالأهداف الاستراتيجية. تدور فلسفة البنك حول الإلمام والقبول بالمخاطر المتنوعة واستعداد البنك لقبولها بما يتناسب مع الخطة الاستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة.

أ) الهيكل التنظيمي

تم تأسيس هيكل تنظيمي متماسك داخل البنك من أجل تحديد وتقييم ومتابعة ومراقبة وتخفيف المخاطر.

ب) مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول بشكل عام عن تأسيس وإشراف ومراقبة إدارة مخاطر البنك. يتم الإشراف على إدارة الأعمال اليومية للبنك من قبل لجان مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية بشكل عام عن البنك بما في ذلك الاعتماد والإشراف على تنفيذ أهدافه الاستراتيجية واستراتيجية المخاطر وحوكمة الشركات والقيم المؤسسية ضمن الإطار المتفق عليه ووفقاً للهياكل القانونية والتنظيمية ذات الصلة. يتكون مجلس الإدارة حالياً من ثمانية أعضاء.

ج) لجنة التدقيق والحوكمة

تضم لجنة التدقيق والحوكمة ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة ورئيس قسم التدقيق الداخلي هو أمين سر لجنة التدقيق والحوكمة. لجنة التدقيق والحوكمة هي المسؤولة أساساً عن مراجعة برنامج التدقيق الداخلي ومساعدة مجلس الإدارة على القيام بواجباته فيما يتعلق بتقييم جودة وسلامة التقارير المالية وكفاية الرقابة الداخلية للبنك وعمليات إدارة المخاطر والإشراف على وظائف التدقيق الداخلي والخارجي والتزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.

د) لجنة المكافآت والترشيح التابعة للمجلس

تضم اللجنة ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة (بما فيهم الرئيس التنفيذي) وأمين سر اللجنة هو رئيس قسم الموارد البشرية والعلاقات. تتحمل لجنة المكافآت والترشيح المسؤولية بشكل عام عن وضع المعايير والعمليات المتعلقة بتحديد المرشحين للجان على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا. كما تساعد اللجنة مجلس الإدارة في وضع عملية عادلة وشفافة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس الأخرى والرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية. تعتمد اللجنة وتشرف على تصميم المكافآت وتضمن أن المكافآت مناسبة ومتوافقة مع ثقافة البنك وأعماله واستراتيجية المخاطر وكذلك مع أي متطلبات قانونية أو تنظيمية. كما تشرف لجنة المكافآت والترشيح على سياسات الموارد البشرية وإطار سياسة المكافآت وممارسات حوكمة الشركات.

هـ) لجنة الاستثمار والائتمان التابعة للمجلس

تضم لجنة الاستثمار والائتمان أربعة من أعضاء مجلس الإدارة. تقع على عاتق اللجنة المسؤولية العامة عن وضع معايير لإدارة مخاطر الائتمان والاستثمار والإشراف على استراتيجيات وأهداف الاستثمار والائتمان الخاصة بالبنك. تساعد اللجنة مجلس الإدارة في إدارة مخاطر الائتمان ومراجعة السياسات الائتمانية الداخلية ومنح الموافقات على تقديم التسهيلات الائتمانية والاستثمارية بالإضافة إلى مراجعة جودة وأداء محفظة الإقراض والاستثمار الخاصة بالبنك وذلك وفقاً لقبولها للمخاطر المتفق عليها وأفضل ممارسات إدارة مخاطر الائتمان.

و) لجنة المخاطر التابعة للمجلس

تضم لجنة المخاطر ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة. تقع على عاتق اللجنة المسؤولية العامة عن الإشراف على إطار إدارة المخاطر المؤسسية الخاصة بالبنك والنهج والسياسات ذات الصلة. تقدم اللجنة توصيات للمجلس بشأن المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بتعرضات المخاطر الحالية والمحتملة المستقبلية للبنك واستراتيجيات المخاطر وتحديد مدى قبولها للمخاطر بما في ذلك حدود المخاطر ومستويات التحمل بالإضافة إلى رأس المال الخاص بالبنك واستراتيجية السيولة.

ز) الإدارة التنفيذية

إن الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن العمليات اليومية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية ضمن حدود المخاطر المحددة مسبقاً والاستراتيجية المعتمدة ككل.

ح) لجنة الإدارة التنفيذية

لجنة الإدارة التنفيذية هي إحدى لجان الإدارة العليا التي تم تكليفها بدور دعم الرئيس التنفيذي لتحديد وتطبيق خطة البنك الاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تتضمن مسؤوليات لجنة الإدارة التنفيذية على اعتماد ومراقبة الأنشطة التجارية المختلفة للبنك وفقاً للخطة الاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

من أجل الوفاء بمسؤولياتها، قامت اللجنة بتعيين لجان فرعية أخرى وتفويض بعض المهام والصلاحيات والسلطات الكافية لتنفيذ المهام الموكلة إليهم بفعالية وكفاءة. يغطي ميثاق لجنة الإدارة التنفيذية التكوين والمبادئ التوجيهية والأدوار والمسؤوليات التفصيلية للجنة الإدارة التنفيذية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٨. إدارة المخاطر (تتمة)

ط) لجنة المخاطر التنفيذية

تتحمل اللجنة التنفيذية للمخاطر المسؤولية الرئيسية للإشراف على أنشطة البنك في إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية والمخاطر الأخرى. يتعين على اللجنة التنفيذية للمخاطر التأكد من أن لدى البنك إطار وسياسات وإجراءات وعمليات كافية لإدارة المخاطر من أجل تحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر وإدارتها عبر جميع عملياته.

ي) لجنة الموجودات والمطلوبات

لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة أساساً عن تحديد الخطط الاستراتيجية الطويلة الأجل والمبادرات التكتيكية القصيرة الأجل لتخصيص الموجودات والمطلوبات بحكمة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالبنك. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراقبة مخاطر سيولة البنك ومخاطر السوق وبيان مخاطر البنك في سياق التطورات الاقتصادية وتقلبات السوق وذلك لضمان توافق الأنشطة الجارية للبنك مع توجيهات المخاطر/المكافآت المعتمدة من قبل السلطة / المجلس المفوض.

ك) لجنة الائتمان

تقع على عاتق لجنه الائتمان مسؤولية منح/اعتماد التسهيلات الائتمانية ضمن الصلاحيات المفوضة لها وكذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ الاستثمارات بما يتماشى مع استراتيجية استثمارات البنك وإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر التركز. ويتم رفع المقترحات التي تتجاوز الصلاحيات المفوضة لها إلى لجنه الاستثمار والائتمان للبت فيها.

ل) إدارة المخاطر

إن قسم إدارة المخاطر هي وظيفة مستقلة مسؤولة عن إعداد وتنفيذ وتحديث السياسات والإجراءات ضمن إطار استراتيجية البنك وبما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي. كما أنها مسؤولة عن تحديد جميع المخاطر الجوهرية وتقييمها بشكل مستمر وتصميم وتنفيذ ضوابط داخلية مناسبة للتخفيف من المخاطر والعمليات التي تنطوي عليها الوظيفة الإصلاحية. يشرف الرئيس التنفيذي للمخاطر على قسم إدارة المخاطر.

م) قسم الشؤون القانونية

قام البنك بتكليف فريق من المستشارين القانونيين الخارجيين ليتولوا جميع القضايا القانونية الصعبة لاسترداد مبالغ القروض المتعثرة. يتم مراقبة التقدم والنتائج المحققة المتعلقة بهذه القضايا من قبل الرئيس القانوني.

ن) قسم التدقيق الداخلي

يتم تدقيق جميع عمليات إدارة مخاطر البنك سنوياً من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بفحص كفاية الإجراءات المعمول بها بالإضافة إلى الامتثال للسياسات من قبل الأقسام المعنية. يتم مناقشة نتائج التدقيق الداخلي مع لجنة الإدارة التنفيذية، ويتم عرض النتائج بالإضافة إلى التوصيات للتخفيف من تأثير هذه النتائج إلى لجنة التدقيق والحوكمة التابعة للمجلس.

س) قسم الخزانة

إن قسم الخزانة هو المسؤول عن العمليات اليومية اللازمة لتمويل الأنشطة المصرفية وتنفيذ استراتيجيات لجنة الموجودات والمطلوبات في إدارة / تحسين سعر الفائدة ومخاطر السيولة.

ع) قياس المخاطر وأنظمة إعداد التقارير المالية

تتم عملية المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود المعتمدة وهياكل الرقابة الداخلية القوية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة السوق التي تعمل فيها المجموعة وكذلك مستوى المخاطر التي يكون البنك على استعداد لقبولها.

إن فرض الضوابط الصارمة هي من العوامل الأساسية في جميع عمليات المراجعة والتصديق. بالإضافة إلى ذلك، يراقب ويقيس البنك كافة المخاطر، حيث يضع في اعتباره القدرات بالنسبة إلى إجمالي التعرض لجميع أنواع المخاطر والأنشطة. يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة لضمان بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة.

يتم تقديم تحديثات ربع سنوية إلى مجلس الإدارة وعلى أساس شهري لجميع الأعضاء الآخرين من الإدارة بشأن استخدام حدود السوق والاستثمارات الخاصة بالبنك والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات أخرى.

ف) تقليل المخاطر

تتركز أنشطة تقليل المخاطر الجوهرية في مجال الائتمان. تشتمل عملية تقليل المخاطر على هيكل تنظيمي مناسب وكافي للتسهيلات الائتمانية في المرحلة الأولية وتليها عملية مراقبة مستمرة ومنتظمة وتوثيق قابلة للتنفيذ والضمانات.

يتم مناقشة المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المجموعة وكيفية إدارة المجموعة لها في الإيضاحات المذكورة أدناه.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٩. مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية التي قد تتعرض لها المجموعة في حال إذا فشل العميل أو الطرف الآخر للأداة المالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من قروض المجموعة والتمويلات الإسلامية للعملاء والإيداعات وسندات الدين.

تتعرض أنشطة المجموعة للعديد من المخاطر المالية وتتضمن تلك الأنشطة على تحليل وتقييم وقبول وإدارة درجة معينة من المخاطر أو مزيج من المخاطر. إن أخذ المخاطر يعتبر أمراً جوهرياً بالنسبة للخدمات المصرفية وأن تلك المخاطر هي نتيجة حتمية للمشاركة في أسواق المال. وعليه، يتمثل هدف المجموعة في تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك.

يتم وضع السياسات والإجراءات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر للمجموعة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية المناسبة للتقليل من تلك المخاطر. ويقوم البنك بمراجعة السياسات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بصورة مستمرة لمقابلة التغيرات في الأسواق والمنتجات وإتباع أفضل الممارسات المصرفية.

يقوم قسم إدارة الائتمان والمخاطر التابع للمجموعة بإدارة المخاطر طبقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة الائتمان والمخاطر بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات العاملة بالبنك. ومن أهم المخاطر التي تم تحديدها من قبل البنك هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر العملة ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار.

٢٩-١ مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر أهمية التي يتعرض لها البنك. يتعرض البنك لمخاطر الائتمان التي تتمثل في عدم قدرة الطرف الآخر لعملية مالية على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد البنك لخسارة مالية. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية من التمويلات (أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء) والودائع لدى البنوك الأخرى والاستثمارات التي تمت في أدوات الدين. كما تتواجد مخاطر الائتمان في بعض الأدوات المالية غير المدرجة في الميزانية بما في ذلك الضمانات المتعلقة بشراء وبيع العملات الأجنبية والاعتمادات المستندية وخطابات القبول والارتباطات لتقديم الائتمان. وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل قسم الائتمان والمخاطر التابع للمجموعة الذي يقوم بوضع المعايير والحدود للأنشطة التمويلية للبنك.

٢٩-٢ الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تقوم المجموعة بمقارنة مخاطر التعثر في السداد بتاريخ التقييم مع مخاطر التعثر في السداد عند الإثبات المبدئي. يتم إجراء هذا التقييم في كل تاريخ تقييم.

استخدام آراء الخبير الائتماني الخاص به، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة، كما يمكن للبنك أن يحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. يراقب البنك مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة.

يصنف المصرف أدواته المالية إلى المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣ على أساس منهجية الانخفاض في القيمة المطبقة، كما هو موضح أدناه:

المرحلة ١: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي والتي هي غير مضمحلة ائتمانياً منذ منحها، يثبت البنك المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. يتم تصنيف جميع الحسابات عند منحها على أنها مرحلة ١.

المرحلة ٢: بالنسبة للأدوات المالية التي كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي ولكنها غير مضمحلة ائتمانياً، يثبت البنك المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لجميع التمويلات والقروض المصنفة في هذه المرحلة بناء على بيان الاستحقاق الفعلي / المتوقع بما في ذلك إعادة هيكلة أو إعادة جدولة التسهيلات.

المرحلة ٣: بالنسبة للأدوات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً، يثبت البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. يتم تصنيف العميل ضمن المرحلة ٣ على أساس عملية تحديد التعثر في السداد أي عدد أيام التأخر في السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٩. مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٩-٣ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

نوع الأداة المالية	أسس القياس
أ) الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي	كالقيمة الحالية لكل العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامه).
ب) الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي	كالفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
ج) ارتباطات القروض غير المحسوبة غير القابلة للنقض	كالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية الذي يتوقع البنك استلامه.
د) الاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية	كالمدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوماً منها أي مبالغ يتوقع البنك استردادها.

يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأداة الفردية مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة واحتمالية التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد وعامل تحويل الائتمان ومعدل الخصم.

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

١) احتمالية حدوث التعثر في السداد؛
٢) الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و
٣) قيمة التعرض عند التعثر في السداد.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تم استخدام الانحدار الخطي لتطوير نماذج الاقتصاد الكلي الخاصة بمحافظ البنك. لقد كان متغير القسم هو معدل التعثر في السداد الخاص بالمحفظة والمتغيرات المستقلة التي تعتبر متغيرات كلية.

تضمنت منهجية وضع النماذج التي اعتمدها البنك نهجاً منتظماً مع تحليلات إحصائية دقيقة للتوصل إلى النموذج النهائي لكل محفظة من المحافظ الاستثمارية. تضمنت عملية التطوير الأساسية خطوات لتحويل البيانات والحد من المتغيرات وأداء النموذج والتحقق من وجود العلاقة الخطية المتداخلة بين المتغيرات، وما إلى ذلك.

الخسارة في حال التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. يقدر البنك الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراته السابقة لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. يأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. ويستمد البنك قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات غير المسحوبة والاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية، تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبالغ المستقبلية المحتملة التي تم سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

فترة حدود التعرض هي الفترة التي يتم أخذها في الاعتبار في حالات التعثر في السداد المحتملة، وبالتالي تؤثر على تحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (بالأخص لحسابات المرحلة ٢ ذات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر).

خاضعة لاستخدام الحد الأقصى لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للموجودات المالية التي لم تزد مخاطر الائتمانية بشكل جوهري على مدى ١٢ شهراً، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة بالأخذ في الاعتبار مخاطر التعثر في السداد على مدى الحد الأقصى للفترة التعاقدية (متضمنة على أي خيارات تمديد للمقترض) التي يتعرض فيها لمخاطر الائتمان، حتى لو يأخذ البنك في الاعتبار فترة أطول، بالنسبة لأغراض إدارة المخاطر. يمتد الحد الأقصى للفترة التعاقدية إلى التاريخ الذي يكون لدى البنك الحق أن يطلب سداد دفعة مقدمة أو أن ينهي ارتباط القرض أو الضمان.

بالنسبة للتسهيلات التي تشمل كلاً من القرض وعنصر الارتباط غير المسحوب، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة أطول من الحد الأقصى للفترة التعاقدية إذا كانت قدرة البنك التعاقدية على طلب السداد وإلغاء الارتباط غير المسحوب لا يحد من تعرض البنك للخسائر الائتمانية لفترة الإشعار التعاقدية. لا توجد لهذه التسهيلات آجال ثابتة أو هيكل سداد محدد ويتم إدارتها على أساس جماعي. يمكن للبنك إلغاؤها فوراً، ولكن لا يتم تطبيق هذا الحق التعاقدي ضمن عمليات الإدارة اليومية الاعتيادية ولكن فقط عندما يكون البنك على علم بحدوث زيادة في المخاطر الائتمانية على مستوى التسهيل. تم تقدير الفترة الأطول تلك بالأخذ في الاعتبار إدارة المخاطر الائتمانية التي يتوقع البنك اتخاذها والتي تعمل على التقليل من الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتشمل هذه انخفاض في الحد الأدنى، إلغاء التسهيل و/ أو تحويل الرصيد القائم إلى قرض بشروط سداد ثابتة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٩. مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٩-٤ إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

يقوم البنك بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطره الائتمانية والتي تم تحليلها حسب نوع المنتج والمقترض بالإضافة إلى درجة المخاطر الائتمانية.

يستخدم البنك النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، ويقوم بتقدير العمر المتبقي من احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة.

يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وكذلك إجراء تحليل متعمق لتأثير بعض العوامل الأخرى (مثل خبرة منح الوقت) على مخاطر التعثر في السداد. بالنسبة لمعظم التعرضات، تتضمن المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي على نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي وأسعار الفائدة ومعدلات البطالة والتضخم.

واستناداً على مشورة من الخبير الاقتصادي وبالنظر إلى مجموعة متنوعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، يضع البنك نظرة أساسية للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، وكذلك مجموعة معقولة من السيناريوهات المحتملة الأخرى (أي إضافة معلومات النظرة المستقبلية)، ومن ثم يستخدم البنك هذه التوقعات لتعديل تقديراته حول احتمالية حدوث التعثر في السداد.

بالنسبة لمحفظة التمويل، من خلال مراجعة سنوية لمحفظة الشركة، يراقب البنك الأداء السنوي لحساب احتمالية التعثر في السداد على مدى سنة واحدة خلال السنوات الخمس السابقة.

يتم قياس احتماليه التعثر في السداد لكل قطاع باستخدام تقدير التعثر في السداد الملحوظ ويتم حساب احتمالية التعثر في السداد على أساس مستوى حزمة من عدد أيام التأخر في السداد لكل قطاع بشكل منفصل. بموجب هذا التحليل، يتم تعقب حالة التأخر في السداد للحسابات لفترة سنة واحدة مع دورة شهرية متحركة. يتم الأخذ في الاعتبار كحد أدنى بيانات التأخر في السداد لمدة ٥ سنوات.

٢٩-٥ إعادة تفاوض بشأن الموجودات المالية

كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلاً من امتلاك الضمانات. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد إعادة التفاوض بشأن الشروط، يتم قياس أي اضمحلال باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط ولم يعد يعتبر القرض بأنه فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفاؤها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث.

في تمويل المشاريع، قد يكون هناك تأخير في تنفيذ المشروع، وفي بعض الحالات، قد تستغرق المشاريع وقتاً أطول لتحقيق الفائض. لدى البنك في مثل هذه الحالات، حيث توجد هناك حاجة حقيقية والتزام من العميل، يوافق على إعادة الهيكلة.

لا يتجاوز الحد الأقصى لمدة التسهيل بعد عملية إعادة الهيكلة ١٥ سنة من دفع أول دفعة للتسهيل. كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، يتم تحويل الحسابات المعاد هيكلتها إلى المرحلة ٢ مباشرةً لفترة لا تقل عن ١٢ شهراً.

٢٩-٦ الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عندما يكون قد وقع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

٢٩-٧ تعريف التعثر في "السداد" و"التحسن"

يتماشى تعريف البنك للتعثر في السداد مع التوجيهات التنظيمية وممارسات إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. سوف تقع الموجودات المتعثر في السداد ضمن المرحلة ٣. بصفة عامة، يتم اعتبار الطرف الآخر في حالة التعثر في السداد، وبالتالي، يعتبر الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية ذات الصلة مضمحلة فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر من الأحداث بعد الإثبات المبدئي للموجود ("حدث الخسارة") وبأن حدث الخسارة (أو الأحداث) لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بموثوقية. قد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفصل الذي تسبب في الاضمحلال؛ بدلاً من ذلك قد يكون التأثير المشترك لعدة أحداث قد تسببت في حدوث الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة للأحداث المستقبلية، بغض النظر عن مدى احتمالية عدم إثباتها. يتضمن الدليل الموضوعي بأن الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية مضمحلة على بيانات يمكن ملاحظتها التي لفتت انتباه حامل الموجود. فيما يلي بعض المؤشرات لتحديد اضمحلال الموجودات (لا ينبغي بالضرورة ملاحظة المؤشرات على أساس فردي):

أ) الصعوبات المالية الجوهرية التي تواجه جهة المصدر أو الملتزم؛

ب) خرق جوهري لتعهدات التسهيل وشروط العقد (خاضعة للسلطة التقديرية للإدارة)؛

ج) منح للمقترض التنازلات التي لن يأخذها المقرض في الاعتبار باستثناء لأسباب اقتصادية أو قانونية المتعلقة بالصعوبات المالية للمقترض؛

د) مؤشرات تشير بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو إعادة التنظيم المالي؛

هـ) خفض جوهري في التصنيف الائتماني من قبل وكاله التصنيف الائتماني الخارجي؛

و) اختفاء السوق النشطة نتيجة لوجود صعوبات مالية؛

ز) وجود مدفوعات تعاقدية متأخرة في السداد سواءً على المبلغ الأصلي للدَين أو الفائدة على المبلغ الأصلي القائم؛ أو / و

ح) تدهور في قيمة الأوراق المالية واحتمالية تحقيق ذلك بنجاح.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٩. مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٩-٧ تعريف التعثر في "السداد" و"التحسن" (تتمة)

بصفة عامة، تعتبر الأطراف الأخرى التي لديها تسهيلات متأخرة عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بأنها متعثر في السداد.

يتم اعتبار الأداة المالية على أنه "متحسن" ولذلك يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة ٣ عندما لا تكون أي من معايير التعثر في السداد موجودة على الأقل لمدة ١٢ شهراً متتالية. يعتمد القرار المتعلق بتصنيف الموجود على أنه المرحلة ٢ أو المرحلة ١ بمجرد تحسنه على درجة الائتمان المحدثة، في وقت التحسن، وما إذا كان هذا يشير إلى حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية مقارنة عند الإثبات المبدئي.

٢٩-٨ إدراج افتراضات النظرة المستقبلية

يدرج البنك افتراضات النظرة المستقبلية في كل من تقييماته لتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وقياسه للخسائر الائتمانية المتوقعة. إن مصادر بيانات توقعات الاقتصاد الكلي السنوية للبنك لمختلف المتغيرات هي ضمن العديد من قواعد البيانات بما في ذلك قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي في البحرين وبلومبرغ ورويترز والبنك الدولي.

يتم التحقق من المتغيرات الاقتصادية الكلية والترابط بينها مع احتمالية التعثر في السداد خلال السنوات الخمس السابقة ويتم فقط استخدام تلك المتغيرات التي يمكن توضيح التغيرات الخاصة بها. تمارس الإدارة الاجتهادات عند تقييم متغيرات الاقتصاد الكلي.

١) الحدود والتركزات

يتم تعيين حدود للتعامل مع الأفراد ومجموعات الأطراف الأخرى ولكل قطاع من القطاعات الصناعية. كما يراقب البنك التعرض لمخاطر الائتمان ويقيّم باستمرار الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بالنسبة للمعاملات. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بالحصول على الضمانات الكافية حيثما كان ذلك مناسباً والدخول في اتفاقيات المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمانات مع الأطراف الأخرى، وتحديد فترة التعرض للمخاطر.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطى التركزات مؤشراً للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو إقليم جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات البنك توجيهات معينة للتركيز على الاحتفاظ بمحافظ استثمارية متنوعة. يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة ويتم إدارتها وفقاً لذلك.

٢) الحدود القصوى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات

يوضح الجدول أدناه الحدود القصوى للتعرض لمخاطر الائتمان كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية:

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
أرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	١,٧٠٩	١,٩٩١
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٤,٨٥٠	٢١,٩١٧
تمويلات أخرى وقروض للعملاء	٧٦,٧٣١	٨٥,٨٦٦
أوراق مالية استثمارية	٣٥,٦٦٦	٢٥,٦٧٢
موجودات أخرى	٢,١٤٨	٣,٣٩٧
	١٣١,١٠٤	١٣٨,٨٤٣
التزامات محتملة	١,٥٠٧	١,٤٧٣
ارتباطات	٣,٥٥٧	١,٣٢٣
	٥,٠٦٤	٢,٧٩٦
الحدود القصوى للتعرض لمخاطر الائتمان	١٣٦,١٦٨	١٤١,٦٣٩

٣) تقييم الائتمان الخارجي

لا يستخدم البنك أياً من مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية وتستند تعرضات تصنيف المخاطر على إطار عمل الائتمان الداخلي والسياسات التوجيهية للبنك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٩. مخاطر الائتمان (تتمة)

٤) تركز مخاطر الائتمان

بما أن عمليات المجموعة محصورة فقط في مملكة البحرين، وبالتالي فهي تتأثر أساساً بالتغيرات في الظروف الاقتصادية والتغيرات الأخرى السائدة في مملكة البحرين.

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
القطاع الصناعي		
بنوك ومؤسسات مالية	٥٢,٢٢٥	٤٩,٥٨٠
تجارة وصناعة	٤٨,٦٨٨	٤٩,٨٥٦
تعليم وصحة	٦,٧٧٧	٦,٤٨٨
ضيافة ووسائل إعلام ومواصلات	٨,٣٩٢	٧,٨٩٤
صيد الأسماك والزراعة ومنتجات الألبان	٦,٢١٦	٥,٤٥٧
تجهيز الأغذية	١,٥٨٧	٢,٨٣٦
أخرى	١٢,٢٨٣	١٩,٥٢٨
	١٣٦,١٦٨	١٤١,٦٣٩

٥) ضمانات وتحسينات ائتمانية أخرى

يعتمد مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة على تقييم هيكل التسهيلات والمخاطر الائتمانية للطرف الآخر. يتم تطبيق التوجيهات المناسبة المتعلقة بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم. إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها هي الهامش النقدي والضمانات المصرفية وسندات ملكية العقارات.

يقوم البنك بمراقبة القيمة السوقية للضمانات عن كثب، ويطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية ويقوم بتقييم مدى كفاية مخصص الاضمحلال / الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تتمثل سياسة البنك في بيع الضمانات المستحوذة بشكل منظم بعد تقديم إشعار للعملاء المتعثرين. ويتم استخدام متحصلات البيع في خفض أو سداد المطالبات المعلقة. لا يشغل البنك العقارات المستحوذة لاستخدامه التجاري كما في تاريخ إعداد التقارير المالية.

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. تراقب المجموعة عن كثب الضمانات المحتفظ بها للموجودات المالية التي تعتبر مضمحلة ائتمانياً، حيث يصبح من المحتمل أن تمتلك المجموعة الضمانات من أجل تخفيف الخسائر الائتمانية المحتملة. فيما يلي أدناه الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً والضمانات ذات الصلة المحتفظ بها من أجل تخفيف الخسائر المحتملة:

	٢٠١٩				
	إجمالي التعرضات ألف دينار بحريني	الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها ألف دينار بحريني	الضمانات المتاحة ألف دينار بحريني
تمويل المشاريع - الإسلامية	١٩,٣٧٢	١٢,٨١٧	٦,٥٥٥	٦,٠٥٧	٥,٧٩١
تمويل المشاريع - التقليدية	١٥,٦٤٢	٧,٤٩٠	٨,١٥٢	١٠,٩٧٧	-
صيد الأسماك والزراعة	١,٧٣٣	٤١	١,٦٩٢	-	١,٦٩٢
قروض أخرى	٩٢١	٩١٩	٢	-	-
المجموع	٣٧,٦٦٨	٢١,٢٦٨	١٦,٤٠٠	١٧,٠٣٤	٧,٤٨٣

	٢٠١٨				
	إجمالي التعرضات ألف دينار بحريني	الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها ألف دينار بحريني	الضمانات المتاحة ألف دينار بحريني
تمويل المشاريع - الإسلامية	٢٣,٠٣٦	١٣,٩٥٦	٩,٠٨٠	٥,٠٧٤	٦,٤٨٢
تمويل المشاريع - التقليدية	١٢,٨٠٣	٧,٦١٢	٥,١٩١	٩,٤٤١	-
صيد الأسماك والزراعة	١,٤٣٩	-	١,٤٣٩	-	١,٤٣٩
قروض أخرى	١,١٥١	١,٢٦٢	(١١١)	-	-
المجموع	٣٨,٤٢٨	٢٢,٨٣٠	١٥,٥٩٨	١٤,٥١٥	٧,٩٢٠

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٩. مخاطر الائتمان (تتمة)

٦) القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلاً من امتلاك الضمانات أو الحصول على ضمانات إضافية. تعتبر المجموعة بأن القرض ممنوح للوقت عندما يتم تقديم تلك التنازلات أو التعديلات نتيجة للصعوبات المالية الحالية أو المتوقعة للمقترض ولم تكن المجموعة قد وافقت عليها إذا كان المقترض يتمتع بقوة مالية جيدة. يوضح الجدول القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تمت إعادة التفاوض بشأنها خلال السنة:

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
قروض وتمويلات إسلامية للعملاء	٤١٧	٨٩

٧) نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يوضح الجدول التالي معلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي القيم المدرجة، ما لم يذكر ذلك على وجه التحديد.

	٢٠١٩				٢٠١٨
	المرحلة ١ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٤,٩٣٧	-	-	١٤,٩٣٧	٢١,٩٧٨
محسوم منها: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٨٧)	-	-	(٨٧)	(٦١)
	١٤,٨٥٠	-	-	١٤,٨٥٠	٢١,٩١٧
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء					
الشركات	٣٠,٨٥٢	٥٧٥	٢٣,٨٩١	٥٥,٣١٨	٦٠,٠٨٣
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	١٢,٧٥٧	٨٩٣	٥,٩٨٧	١٩,٦٣٧	٢٣,٧٩٤
المشاريع الصغيرة	١١,٨١١	٧١٧	٤,٢٣٤	١٦,٧٦٢	١٩,٧٢٣
قروض سيارات الأجرة	-	-	٥٩	٥٩	١٣٥
قروض التعليم	٣٥٥	٢٨	١,٢٢٩	١,٦١٢	١,٧٢٠
السحوبات على المكشوف من البنك	٥٨٠	-	٥٣٥	١,١١٥	٧٥٥
أخرى	٢,٣٩٥	٢٠٦	١,٧٣٣	٤,٣٣٤	٤,٢٢٦
	٥٨,٧٥٠	٢,٤١٩	٣٧,٦٦٨	٩٨,٨٣٧	١١٠,٤٣٦
محسوم منها: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٦٤٢)	(١٩٦)	(٢١,٢٦٨)	(٢٢,١٠٦)	(٢٤,٥٧٠)
	٥٨,١٠٨	٢,٢٢٣	١٦,٤٠٠	٧٦,٧٣١	٨٥,٨٦٦
التعرضات غير المدرجة في الميزانية					
الاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية	١,٤٥٦	-	٥١	١,٥٠٧	١,٤٧٣
الارتباطات غير المسحوبة	٣,٥٥٧	-	-	٣,٥٥٧	١,٣٢٣
محسوم منها: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٠١)	-	(٥١)	(٣٥٢)	(١١٧)
	٤,٧١٢	-	-	٤,٧١٢	٢,٦٧٩
الموجودات الأخرى	١٢	٢٦	٣,٠٩٨	٣,١٣٦	٢,٣٢٢
محسوم منها: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١)	(٦)	(٣,٠٤٠)	(٣,٠٤٧)	(٢,٢٣٢)
	١١	٢٠	٥٨	٨٩	٩٠

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣٠. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة التي تنسب إلى التغيرات السلبية في القيم العادلة للأدوات المالية، سواء للبنود المدرجة وغير المدرجة في الميزانية، وذلك نتيجة لتغيرات في معدلات السوق (مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية) أو الأسعار.

١) مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمال وجود تغيرات في أسعار الفائدة والتي قد تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر سعر الفائدة نتيجة لعدم تطابق معدل فائدة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات. يتم مراقبة المراكز بصورة دورية للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة.

يتعامل البنك بصورة أساسية بأربع عملات فقط، وهي الدينار البحريني والدينار الكويتي والريال السعودي والدولار الأمريكي، التي يتم فيها عرض الأدوات المالية للبنك ذات حساسيه أسعار فائدة في الغالب. يوضح الجدول أدناه حساسية البنك للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

	تغير في النقاط الأساسية	تأثير التغيرات على صافي دخل الفائدة		تغير في النقاط الأساسية	تأثير التغيرات على صافي دخل الفائدة	
		٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني		٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
دينار بحريني	+١٠٠	١,٠٧٤	١,٠٣١	-١٠٠	(١,٠٧٤)	(١,٠٣١)
دينار كويتي	+١٠٠	١	-	-١٠٠	(١)	-
ريال سعودي	+١٠٠	(١)	(٤)	-١٠٠	١	٤
دولار أمريكي	+١٠٠	(٣٢٧)	(٤٠٥)	-١٠٠	٣٢٧	٤٠٥

٢) مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتم مراقبة المراكز المفتوحة بشكل يومي للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة.

يعتبر البنك الدينار البحريني العملة الأساسية المستخدمة. في رأي إدارة البنك، إن مخاطر العملة لأي مراكز محتفظ بها بالدولار الأمريكي تعد غير جوهرية بما أن الدينار البحريني مثبت بالدولار الأمريكي. لدى البنك صافي التعرضات الجوهرية التالية بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨:

	فائض معادل / (عجز)	
	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
دينار كويتي	٦٥	٧١
دولار أمريكي	(٧٨)	٣٤٠
يورو	٦	١
جنيه إسترليني	٧	٥
ريال سعودي	٥٧	(١٧)
درهم إماراتي	٤	٥

٣١. مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغييرات في القيمة المماثلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

إن التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة، هو كالتالي:

	أسهم حقوق الملكية المتداولة			التأثير على الأرباح أو الخسائر		
	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٪ التغير في المؤشر	المجموع ٢٠١٩ ألف دينار بحريني	المجموع ٢٠١٨ ألف دينار بحريني
بورصة البحرين	١	٩٦	±١٥٪	٠	١٤

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣٢. تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨ على أساس تواريخ استحقاقاتها المتوقعة:

	لغاية شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من ٣ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٩								
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	١,٩٧٦	-	-	-	-	-	١,٩٧٦	١,٩٧٦
إيداعات من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٧,٢٧٤	٥,١٢٥	-	٢,٤٥١	-	-	١٤,٨٥٠	١٤,٨٥٠
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٣,٥٨٢	٧,٤٢٨	٩,٥٠٦	١٤,٥٦٦	٤٥,٢٥٨	١٩,٣٥٧	٩٩,٦٩٦	٧٦,٧٣١
أوراق مالية استثمارية	١٨,١٤٦	-	-	-	-	٢٣,٣٠١	٤١,٤٤٧	٤١,٤٤٧
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	-	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	١١,٥٢٧	١١,٥٢٧	١١,٥٢٧
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	١,٩٩١	١,٩٩١	١,٩٩١
موجودات أخرى	-	-	٢,٤١٦	-	-	-	٢,٤١٦	٢,٤١٦
مجموع الموجودات	٣٠,٩٧٨	١٢,٥٥٣	١١,٩٢١	١٧,٠١٧	٤٥,٢٥٨	٥٦,٤٩٨	١٧٤,٢٢٥	١٥١,٢٦٠
المطلوبات								
قروض لأجل	-	٢٥١	٣,٢٤٢	٣,٤٩٣	١٣,٩٧٢	٢١,٣٣٥	٤٢,٢٩٣	٤٢,٢٩٣
ودائع	١١,٤٦٦	٧,٩٣٣	٣,٤٦٤	٥٢٤	٣٦	١١,٤٩٥	٣٤,٩١٨	٣٤,٩١٨
مطلوبات أخرى	-	-	٤,٧٢٣	-	-	-	٤,٧٢٣	٤,٧٢٣
مجموع المطلوبات	١١,٤٦٦	٨,١٨٤	١١,٤٢٩	٤,٠١٧	١٤,٠٠٨	٣٢,٨٣٠	٨١,٩٣٤	٨١,٩٣٤
صافي فجوة السيولة	١٩,٥١٢	٤,٣٦٩	٤٩٢	١٣,٠٠٠	٣١,٢٥٠	٢٣,٦٦٨		
فجوة السيولة المتراكمة	١٩,٥١٢	٢٣,٨٨١	٢٤,٣٧٤	٣٧,٣٧٤	٦٨,٦٢٤	٩٢,٢٩١		

	لغاية شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من ٣ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٨								
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	٢,٢١٨	-	-	-	-	-	٢,٢١٨	٢,٢١٨
إيداعات من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٣,٠٢٩	-	٦١٨	٨,٢٧٠	-	-	٢١,٩١٧	٢١,٩١٧
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٣,٦٤٠	٧,٩٤٩	١٠,٨٠٨	١٨,٦٨٧	٥٣,٨٩٠	١٨,٣٢٠	١١٣,٢٩٤	٨٥,٨٦٦
أوراق مالية استثمارية	١٩,٢٦٤	-	-	-	-	١١,٨٨٠	٣١,١٤٤	٣١,١٤٤
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	-	٢٥٩	٢٥٩	٢٥٩
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	١,١٥٥	١,١٥٥	١,١٥٥
موجودات أخرى	-	-	٣,٦٤٦	-	-	-	٣,٦٤٦	٣,٦٤٦
مجموع الموجودات	٣٨,١٥١	٧,٩٤٩	١٥,٠٧٢	٢٦,٩٥٧	٥٣,٨٩٠	٤٣,٦١٤	١٨٥,٦٣٣	١٥٨,٢٠٥
المطلوبات								
قروض لأجل	-	-	٤,١٥٧	٤,١٥٧	١٣,٩٧٢	٢٨,٣٢٢	٥٠,٦٠٧	٥٠,٦٠٧
ودائع	١٣,٨٨٠	٢,٣٩٧	٧,٤٤٥	١,٢٧٩	-	١٠,٠٠٠	٣٥,٠٠١	٣٥,٠٠١
مطلوبات أخرى	-	-	٥,١٠٦	-	-	-	٥,١٠٦	٥,١٠٦
مجموع المطلوبات	١٣,٨٨٠	٢,٣٩٧	١٦,٧٠٨	٥,٤٣٦	١٣,٩٧٢	٣٨,٣٢٢	٩٠,٧١٤	٩٠,٧١٤
صافي فجوة السيولة	٢٤,٢٧١	٥,٥٥٢	(١,٦٣٦)	٢١,٥٢٢	٣٩,٩١٨	٥,٢٩٢		
فجوة السيولة المتراكمة	٢٤,٢٧١	٢٩,٨٢٣	٢٨,١٨٨	٤٩,٧٠٩	٨٩,٦٢٧	٩٤,٩١٩		

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣٣. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المجموعة صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية والتي يتم سدادها نقداً أو باستخدام موجود مالي آخر. يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨ على أساس الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة. راجع إيضاح رقم ٣٢ للاستحقاقات المتوقعة لهذه المطلوبات.

	عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من ٣ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٩								
قروض لأجل	-	-	٣٣٢	٨,٧٨٥	٨,٩٩٧	٣٤,٧٩٥	٢٧,٥٩٩	٨٠,٥٠٨
ودائع	١١,٤٣٥	٣١	٧,٩٣٣	٣,٤٦٤	٥٢٤	٣٦	١١,٤٩٥	٣٤,٩١٨
مطلوبات أخرى	-	-	-	٤,٧٢٣	-	-	-	٤,٧٢٣
مجموع المطلوبات	١١,٤٣٥	٣١	٨,٢٦٥	١٦,٩٧٢	٩,٥٢١	٣٤,٨٣١	٣٩,٠٩٤	١٢٠,١٤٩

	عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من ٣ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٨								
قروض لأجل	-	-	-	٩,٩٤٤	٩,٨٧٩	١٤,٢٧٩	٧٣,٦٥٦	١٠٧,٧٥٨
ودائع	-	١٣,٨٨٠	٢,٣٩٧	٧,٤٤٥	١,٢٧٩	-	١٠,٠٠٠	٣٥,٠٠١
مطلوبات أخرى	-	-	٥,١٠٦	-	-	-	-	٥,١٠٦
مجموع المطلوبات	-	١٣,٨٨٠	٧,٥٠٣	١٧,٣٨٩	١١,١٥٨	١٤,٢٧٩	٨٣,٦٥٦	١٤٧,٨٦٥

يوضح الجدول أدناه تاريخ الانتهاء التعاقدي حسب الاستحقاق للالتزامات المحتملة والارتباطات الخاصة بالبنك.

	عند الطلب ألف دينار بحريني	أقل من ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	سنة إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٩					
التزامات محتملة	٣٣٧	١٩٥	٣٣٠	٦٤٥	١,٥٠٧
ارتباطات	٣,٥٥٧	-	٢,٧٥٢	-	٦,٣٠٩
المجموع	٣,٨٩٤	١٩٥	٣,٠٨٢	٦٤٥	٧,٨١٦
٣١ ديسمبر ٢٠١٨					
التزامات محتملة	٣٨٢	١٢٢	٧٠١	٢٦٨	١,٤٧٣
ارتباطات	١,٣٢٣	-	٣,٥٥٧	٢٩١	٥,١٧١
المجموع	١,٧٠٥	١٢٢	٤,٢٥٨	٥٥٩	٦,٦٤٤

	٢٠١٩	٢٠١٨
نسبة ائتمان السيولة	٤٢٠٪	١٩٠٪
	٢٠١٩	٢٠١٨
صافي نسبة التمويل المستقر	١٣٩٪	١٧٣٪

لا يتوقع البنك أن يتم سحب جميع بنود الارتباطات قبل تاريخ انتهاء الارتباطات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣٤. المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية هي المخاطر الناتجة عن العقود غير القابلة للتنفيذ أو الدعاوى القضائية أو الأحكام السلبية التي قد تعطل أو تؤثر سلباً على العمليات التشغيلية للمجموعة. قامت المجموعة بوضع الضوابط والإجراءات لتحديد المخاطر القانونية ويعتقد أن الخسائر، إن وجدت، لن تكون جوهرية.

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لجميع منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكنه من تشغيل عملياته بسرعة ودقة. يعمل قسم المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى للبنك وترفع تقاريرها إلى رئيس المخاطر، ويقوم هذا القسم بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، ويقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور. كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسب الآلي الرئيسية. ولهذا الغرض يتم عمل نسخ احتياطية لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك. وهذا يضمن أنه في حال عطل أنظمة الحاسوب، سيكون البنك قادراً على مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشأ البنك مركز مساندة احتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حال حدوث أي طارئ.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال. إن الهدف الرئيسي لخطة استمرارية الأعمال هو ضمان أنه في حالة وقوع كارثة شاملة أو جزئية، فإنه ينبغي أن يكون البنك قادراً على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للعملاء، وللحد من الآثار السلبية على أنشطة البنك من خلال دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، للوظائف الهامة التي تم تحديدها. يقوم البنك بإجراء عمليات تقييم المخاطر والسيطرة على التقييم الذاتي والمراقبة واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات بازل ٣ / التوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

٣٥. المشتقات المالية

إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في عقود الصرف الأجنبي الآجلة. يخضع استخدام المشتقات المالية لسياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود مشتقات مالية لغرض التقليل من المخاطر الناجمة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية. كما دخلت المجموعة في عقود الصرف الأجنبي الآجلة مع مصرف البحرين المركزي بقيمة اسمية قدرها ٢٧,٨٠٨ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٣٥,١١٤ ألف دينار بحريني).

٣٦. كفاية رأس المال

إن نسبة مخاطر موجودات البنك، والمحتسبة وفقاً لتوجيهات كفاية رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي، هي كما يلي:

	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
قاعدة رأس المال		
رأس المال فئة ١	٦٩,٣٤٤	٦٨,٨٢٠
رأس المال فئة ٢	١,٢٣٣	١,٨٨٤
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	٧٠,٥٧٧	٧٠,٧٠٤
الموجودات المرجحة للمخاطر (ب)	١٣٤,٤١٦	١٤٨,٤٥١
نسبة كفاية رأس المال (أ / ب * ١٠٠)	٪٥٢,٥١	٪٤٦,٥٦
الحد الأدنى المطلوب	٪١٢,٥	٪١٢,٥

يقوم مصرف البحرين المركزي بتحديد ومراقبة متطلبات رأسمال البنك ككل. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يتطلب مصرف البحرين المركزي من البنك الحفاظ على نسبة محددة من إجمالي رأس المال إلى إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر. تستند أنظمة كفاية رأس المال الخاصة بمصرف البحرين المركزي إلى مبادئ اتفاقية بازل ٣ والتوجيهات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

يتم تحليل رأس المال التنظيمي للبنك إلى فئتين:

- يتضمن رأس المال فئة ١ على رأس المال الأسهم العادية فئة ١ ورأس المال الإضافي فئة ١

يشتمل رأس المال الأسهم العادية فئة ١ على رأسمال الأسهم العادية التي تستوفي المعايير ليتم تصنيفها كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والاحتياطيات المفصح عنها بما في ذلك علاوة إصدار الأسهم والاحتياطيات العامة والاحتياطي الشرعي / القانوني والأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة المصرفية الموحدة الخاصة بالبنك والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة والأرباح المبقاة بعد إجراء تعديلات تنظيمية تتعلق بالشهرة والبنود المدرجة في حقوق الملكية والتي يتم التعامل معها بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال.

يشتمل رأس المال الإضافي فئة ١ على الأدوات التي تستوفي المعايير ليتم إدراجها ضمن رأس المال الإضافي فئة ١، الأدوات التي تم إصدارها من قبل الشركات التابعة الموحدة المصرفية الخاصة بالبنك والمحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة التي تستوفي المعايير ليتم تصنيفها كرأسمال إضافي فئة ١ والتعديلات التنظيمية المطبقة في احتساب رأس المال الإضافي فئة ١.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣٦. كفاية رأس المال (تتمة)

يتضمن رأس المال فئة ٢ على الأدوات الصادرة عن البنك التي تستوفي المعايير ليتم إدراجها ضمن رأس المال فئة ٢ وفائض الأسهم الناتجة عن إصدار رأس المال فئة ٢ والأدوات الصادرة عن الشركات التابعة الموحدة المصرفية الخاصة بالبنك المحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة التي تستوفي المعايير ليتم إدراجها ضمن رأس المال فئة ٢ والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير المحددة على التمويل والمؤهلة ليتم إدراجها ضمن رأس المال فئة ٢ واحتياطي إعادة تقييم الموجودات من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتعديلات التنظيمية المطبقة في احتساب رأس المال فئة ٢.

تخضع التعديلات التنظيمية للحدود المنصوص عليها من قبل وحدة كفاية رأس المال، ستكون هذه الاستقطاعات سارية المفعول على مراحل من خلال الترتيبات الانتقالية من سنة ٢٠١٥ إلى سنة ٢٠١٨. تفرض الأنظمة أوزان مخاطر أعلى بالنسبة لبعض التعرضات التي تتجاوز الحدود النسبية. إن هذه التعديلات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهن العقاري والموجودات الضريبية المؤجلة واحتياطي تحوط التدفقات النقدية وربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة وموجودات ومطلوبات صندوق مزايا التقاعد المحدد والاستثمار في أسهم البنك الخاصة وإجمالي الحيازات المتبادلة في المنشآت المصرفية والمالية والاستثمار في أسهم رأسمال المنشآت المصرفية والمالية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي وحيث لا يملك البنك أكثر من ١٠٪ من الأسهم العادية الصادرة للمنشأة والاستثمارات الجوهرية في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

يتم تصنيف العمليات المصرفية إما على أساس محفظة المتاجرة أو المحفظة المصرفية ويتم تحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر وفقاً للمتطلبات المحددة التي تعكس المستويات المختلفة للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات والتعرضات غير المدرجة في الميزانية.

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال البنك في ١) ضمان امتثال البنك لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً، ٢) الحفاظ على نسب رأسمالية عالية من أجل دعم أعماله و ٣) زيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين. يقوم البنك بإدارة هيكل رأسماله وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على ظروف أعماله وخصائص مخاطر أنشطته. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

٣٧. تصنيف الموجودات والمطلوبات

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود في قائمة المركز المالي وفئات الأدوات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	صكوك / أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة / أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	-	-	-	١,٩٧٦	١,٩٧٦
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	١٤,٨٥٠	١٤,٨٥٠
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	-	-	-	٧٦,٧٣١	٧٦,٧٣١
أوراق مالية استثمارية	٥,٦٠٠	٢٤,٠١٩	١٨١	١١,٦٤٧	٤١,٤٤٧
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	٣٢٢	٣٢٢
استثمارات عقارية	-	-	-	١١,٥٢٧	١١,٥٢٧
عقارات ومعدات	-	-	-	١,٩٩١	١,٩٩١
موجودات أخرى	-	-	-	٢,٤١٦	٢,٤١٦
مجموع الموجودات	٥,٦٠٠	٢٤,٠١٩	١٨١	١٢١,٤٦٠	١٥١,٢٦٠
المطلوبات					
قروض لأجل	-	-	-	٤٢,٢٩٣	٤٢,٢٩٣
ودائع	-	-	-	٣٤,٩١٨	٣٤,٩١٨
مطلوبات أخرى	-	-	-	٤,٧٢٣	٤,٧٢٣
مجموع المطلوبات	-	-	-	٨١,٩٣٤	٨١,٩٣٤

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣٧. تصنيف الموجودات والمطلوبات (تتمة)

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود في قائمة المركز المالي وفئات الأدوات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	أدوات ديّن مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة / أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	-	-	-	٢,٢١٨	٢,٢١٨
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	٢١,٩١٧	٢١,٩١٧
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	-	-	-	٨٥,٨٦٦	٨٥,٨٦٦
أوراق مالية استثمارية	٥,٢٨٨	١٢,٥٩٧	١٨٤	١٣,٠٧٥	٣١,١٤٤
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	٢٥٩	٢٥٩
استثمارات عقارية	-	-	-	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠
عقارات ومعدات	-	-	-	١,١٥٥	١,١٥٥
موجودات أخرى	-	-	-	٣,٦٤٦	٣,٦٤٦
مجموع الموجودات	٥,٢٨٨	١٢,٥٩٧	١٨٤	١٤٠,١٣٦	١٥٨,٢٠٥
المطلوبات					
قروض لأجل	-	-	-	٥٠,٦٠٧	٥٠,٦٠٧
ودائع	-	-	-	٣٥,٠٠١	٣٥,٠٠١
مطلوبات أخرى	-	-	-	٥,١٠٦	٥,١٠٦
مجموع المطلوبات	-	-	-	٩٠,٧١٤	٩٠,٧١٤

٣٨. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لكي تتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية. لم تؤثر عمليات إعادة التصنيف هذه على صافي الخسارة ومجموع الموجودات ومجموع المطلوبات ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المسجلة مسبقاً.

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تم إعداد هذه الإفصاحات بموجب وحدة الإفصاحات العامة وفقاً للدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ١ للمصارف التقليدية.

تمت مراجعة هذه الإفصاحات من قبل المدققين الخارجيين للبنك السادة إرنست ويونغ بناءً على الإجراءات المتفق عليها على النحو المطلوب بموجب فقرة الإفصاحات العامة - أ-٢-٤ من وحدة الإفصاحات العامة.

١. الملخص التنفيذي

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالعنصر ٣ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تم تصميم هذا التقرير لتزويد أصحاب المصلحة في مجموعة بنك البحرين للتنمية بمعلومات مفصلة عن منهجية البنك في إدارة رأس المال والمخاطر، مع مراعاة البيئة التشغيلية.

يطبق البنك إطار عمل اتفاقية بازل في قياس كفاية رأسماله، وفي استراتيجيته لإدارة رأس المال وإطار عمل إدارة المخاطر. أصبحت قواعد وتوجيهات اتفاقية بازل ٣ الخاصة برأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نافذة أعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥ كجزء من إطار العمل المشترك لتنفيذ إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لكفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

اعتمد بنك البحرين للتنمية الأسلوب الموحد لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في حين اعتمد أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية وذلك لتحديد متطلبات رأس المال.

إن الإفصاحات الواردة في هذا التقرير هي بالإضافة إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ التي تم عرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٢. مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل ٣

إن إطار عمل كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي مبني على ثلاثة عناصر، تتفق مع إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الذي تم وضعه من قبل لجنة بازل، على النحو التالي:

- العنصر ١: احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- العنصر ٢: عملية المراجعة الإشرافية، بما في ذلك عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- العنصر ٣: قواعد الإفصاح عن معلومات حول إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

من بين العناصر الثلاثة، فإن العنصر الأول هو الأكثر تأثراً وتم تعديله إلى حدٍ كبير مع طرح اتفاقية بازل ٣. كما تم أدخال متطلبات إفصاحات إضافية ضمن العنصر الثالث.

قواعد كفاية رأس المال الخاصة بمصرف البحرين المركزي:

لقد تمت زيادة الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي لإجمالي نسبة كفاية رأس المال (بما في ذلك المخزون الاحتياطي للحفاظ على رأس المال) من ١٢٪ إلى ١٢,٥٪، مقارنة مع ١٠,٥٪ التي أوصت بها لجنة بازل. وعلاوة على ذلك، تم إدخال المخزون الاحتياطي للحفاظ على رأس المال حديثاً على الحدود والحدود الدنيا من قبل مصرف البحرين المركزي بموجب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ مثل الحد الأدنى لنسبة رأسمال الأسهم العادية فئة ١ بنسبة ٩٪ (بما في ذلك المخزون الاحتياطي للحفاظ على رأس المال) والحد الأدنى لنسبة رأس المال فئة ١ بنسبة ١٠,٥٪ (بما في ذلك المخزون الاحتياطي للحفاظ على رأس المال).

يلخص الجدول أدناه الأساليب المتاحة لاحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي:

مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
الأسلوب الموحد	الأسلوب الموحد	أسلوب المؤشر الأساسي
	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب الموحد

لأغراض إعداد التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين للتنمية الأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق في حين يستخدم أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

أ) مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسائر المالية المحتملة نتيجة لعدم قدرة العميل على الوفاء بشروط وأحكام التسهيل الائتماني. يتم قياس هذه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف الأخرى لكل من الموجودات المدرجة والبنود غير المدرجة بالميزانية. يتمتع البنك ببنية قوية لإدارة المخاطر الائتمانية، والتي تم توضيحها بتفصيل أكثر في الإيضاح رقم ٢ حول القوائم المالية الموحدة.

لا يستخدم البنك أي مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان وتستند تعرضات تصنيف المخاطر على إطار عمل الائتمان الداخلي والسياسات التوجيهية الخاصة بالبنك.

ولأغراض إعداد التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين للتنمية الأسلوب الموحد لاحتساب مخاطر الائتمان.

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل ٣ (تتمة)

ب) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق (مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية).

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمية لمخاطر السوق، يستخدم بنك البحرين للتنمية الأسلوب الموحد لاحتساب رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق.

ج) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المالية نتيجة للأخطاء البشرية أو الاحتيال أو خلل في الأنظمة أو التأخر في تسجيل المعاملات. ومن أجل إدارة هذه المخاطر وتخفيفها، يتأكد البنك من وجود الأنظمة والموارد (المالية والموظفين) المناسبة لدعم عمليات البنك. يتم تنفيذ الفصل الصحيح بين الواجبات والضوابط الأخرى (بما في ذلك التسويات والمراقبة وإعداد التقارير) لدعم مختلف العمليات والأنشطة.

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمية للمخاطر التشغيلية، يستخدم بنك البحرين للتنمية أسلوب المؤشر الأساسي لاحتساب رأس المال التنظيمي للمخاطر التشغيلية.

الإصلاحات التنظيمية

يمارس البنك أنشطته كبنك تجزئة مع إعفاءات خاصة بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي، ويقع المقر الرئيسي والفروع في مملكة البحرين. يتم احتساب متطلبات كفاية رأس المال للبنك على أساس موحد.

٣. هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أساس التوحيد الكامل، مع توحيد جميع الشركات التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تتكون المجموعة من البنك وشركاته التابعة التالية:

الاسم	بلد التأسيس
مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة ش.ش.و	مملكة البحرين
شركة مركز البحرين لتنمية التصدير ش.ش.و	مملكة البحرين
شركة الواحة لصندوق المشاريع المشتركة	مملكة البحرين
شركة ركن الشرق الأوسط للاستشارات ذ.م.م*	مملكة البحرين

* يتعرض البنك أو لديه حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركته مع شركة ركن الشرق الأوسط للخدمات الاستشارية ذ.م.م.؛ ولديه القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرته على شركة ركن الشرق الأوسط للخدمات الاستشارية ذ.م.م.، وبالتالي تعتبر شركة تابعة للبنك.

القيود المفروضة على رأس المال وتحويل الأموال داخل المجموعة

بما إن الشركات التابعة للبنك ليست مؤسسات مالية خاضعة للتنظيم، لذلك لا توجد عوائق تنظيمية على تحويل الأرباح المبقاة إلى البنك. إلا أن، باعتبار البنك منشأة مستقلة قانونياً، فإن تحويل رأس المال المدفوع والاحتياطيات القانونية يتطلب الحصول على موافقة المساهمين. بصفته المساهم الرئيسي (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) في المنشأة، يملك البنك الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية لتحويل رأس المال. إن الشركات التابعة للبنك مسجلة ومقرها في البحرين، ولا توجد ضوابط لعملية الصرف أو قيود أخرى على تحويل الأموال.

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤. هيكل رأس المال وكفاية رأس المال

تتكون قاعدة رأس المال التنظيمي للبنك من (أ) رأسمال الأسهم العادية فئة ١ والذي يتكون من أسهم رأس المال والاحتياطيات والأرباح المبقاة. (ب) رأس المال فئة ٢ والذي يتكون من المخصصات العامة بشأن خسائر القروض.

هيكل رأس المال والحد الأدنى لرأس المال وكفاية رأس المال

يتكون رأس المال المدفوع للبنك من الأسهم العادية فقط وليس لديه أي نوع آخر من أدوات رأس المال.

فيما يلي أدناه تفاصيل قاعدة رأس المال التنظيمي للبنك:

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
رأس المال الأسهم العادية فئة ١	
أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل	٦٥,٠٠٠
احتياطي قانوني / إجباري	١,١٨٦
أرباح مبقاة	(٢,٥٨٠)
احتياطيات أخرى	٤,٠٤٨
ربح الفترة الحالية	١,٠٣٦
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة لاستثمارات (الدين) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٦٥٤
مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (أ)	٦٩,٣٤٤
رأس المال الإضافي فئة ١	-
مجموع رأس المال الإضافي فئة ١	٦٩,٣٤٤
رأس المال فئة ٢	
الخسائر الائتمانية المتوقعة	١,٢٣٣
مجموع رأس المال فئة ٢ (ب)	١,٢٣٣
مجموع قاعدة رأس المال (فئة ١+ فئة ٢) (ج= أ+ ب)	٧٠,٥٧٧

متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة للمخاطر

	التعرضات الائتمانية قبل تقليل المخاطر الائتمانية	الضمانات المالية المؤهلة	التعرضات الائتمانية بعد تقليل المخاطر	التعرضات الموزونة للمخاطر	رأس المال التنظيمي المطلوب بنسبة ١٢,٥٪
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩					
بنود نقدية	٢٦٧	-	٢٦٧	-	-
محفظة الحكومات	٧٣,١٤٣	-	٧٣,١٤٣	-	-
بنوك	٨,٠٣٨	-	٨,٠٣٨	٣,٩٩٢	٤٩٩
شركات	٦٥,٢٤٨	٣,٣٩٧	٦٠,٦٢١	٦٠,٦٢١	٧,٥٧٨
تعرضات فات موعد استحقاقها	١٦,٤٠٠	٦,٥٣٦	٩,٨٦٤	١٤,٧٦٣	١,٨٤٥
أوراق مالية استثمارية	٤,٩٤٩	-	٤,٩٤٩	٧,٧٤٥	٩٦٨
عقارات مملوكة	١٣,٩٨٨	-	١٣,٩٨٨	٢٦,٦٦٩	٣,٣٣٤
موجودات أخرى	٢,١٤٠	-	٢,١٤٠	٢,١٤٠	٢٦٨
مجموع تعرضات مخاطر الائتمان	١٨٤,١٧٣	٩,٩٣٣	١٧٣,٠١٠	١١٥,٩٣٠	١٤,٤٩١
مخاطر السوق				٨٨	١١
المخاطر التشغيلية				١٨,٣٩٩	٢,٣٠٠
مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر (د)				١٣٤,٤١٧	١٦,٨٠٢
نسبة كفاية رأس المال (ب)/(د)				٥٢,٥١٪	
نسبة كفاية رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (أ)/(د)				٥١,٥٩٪	

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٥. مخاطر الائتمان - إفصاحات العنصر ٣

يصف هذا القسم تعرضات بنك البحرين للتنمية لمخاطر الائتمان، ويقدم إفصاحات مفصلة عن مخاطر الائتمان وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث.

تحديد فئات التعرضات

لدى البنك تعرضات مخاطر ائتمانية ممولة وغير ممولة متنوعة. يتم تصنيف هذه التعرضات كمحفظة موحدة وفقاً لمتطلبات كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي

وفيما يلي وصف موجز للمحفظة الموحدة المطبقة:

أ. مطالبات على محفظة الحكومات:

تتعلق هذه المخاطر بتعرضات محفظة الحكومات ومصارفها المركزية المعنية. يتم وزن المخاطر للمطالبات المتعلقة بجميع حكومات البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٠٪. يتم تعيين أوزان المخاطر للمطالبات على جميع الجهات الحكومية الأخرى بنسبة ٠٪ عندما تكون هذه المطالبات معروضة وممولة بالعملة المحلية ذات الصلة لتلك الجهات الحكومات. يتم وزن المخاطر المتعلقة بالمطالبات الحكومات، بخلاف تلك المذكورة أعلاه على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية.

ب. أوراق مالية استثمارية وصكوك:

يتم وزن مخاطر الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المدرجة بنسبة ١٠٠٪ في حين سيتم وزن مخاطر استثمارات أسهم حقوق الملكية غير المدرجة بنسبة ١٥٠٪.

ج. مطالبات على البنوك:

يتم وزن مخاطر مطالبات البنوك على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية (ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتل إنتلجنس). يتم تعيين وزن مخاطر للمطالبات قصيرة الأجل للبنوك التي تم تأسيسها محلياً بنسبة ٢٠٪ عندما تكون تلك المطالبات على البنوك ذات تواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل وتكون المطالبات معروضة وممولة إما بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي.

يتم تعيين وزن المخاطر التفضيلية الذي يعتبر الفئة الأكثر تفضيلاً عن فئة وزن المخاطر الموحدة للمطالبات على البنوك الأجنبية المرخصة في البحرين ذات تواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل المعروضة والممولة بالعملة المحلية ذات الصلة. يتم السماح بوزن المخاطر التفضيلية تلك للمطالبات قصيرة الأجل على البنوك المرخصة في ولايات قضائية أخرى فقط إذا كانت الجهة الإشرافية المعنية تسمح بوزن المخاطر التفضيلية تلك بالنسبة للمطالبات قصيرة الأجل على مصارفها.

ولن تحصل أي مطالبة على مصرف غير مصنف وزن مخاطر أقل من تلك المطبقة على المطالبات المتعلقة بالحكومة التأسيسية.

د. مطالبات على الشركات:

يتم وزن مخاطر مطالبات الشركات على أساس تصنيفاتها الائتمانية. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠٪ لمطالبات الشركات غير المصنفة.

هـ. اضمحلال الموجودات:

يقوم البنك بإجراء تقييم في تاريخ إعداد كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد. يعتبر الموجود المالي مضمحل فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر من الأحداث بعد الإثبات المبدئي للموجود (تكبد على أثره "حدث الاضمحلال") وبأن وقوع حدث الاضمحلال (أو الأحداث) لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي الذي يمكن تقديره بموثوقية. من الممكن أن يتضمن دليل الاضمحلال على مؤشرات بأن المقترض يواجه صعوبة مالية جوهرية، أو تعثر في السداد أو تأخر المقترض في سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو المبلغ الأصلي للقرض أو احتمال كبير على أن المقترض سيعلن إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي آخر وحيث توجد معلومات تشير بحدوث انخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة القابلة للقياس، أو حدوث تغيرات في المبالغ المتأخرة الدفع أو في الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد.

و. تسهيلات تمويلية معاد هيكلتها:

كلما أمكن ذلك، تسعى البنك لإعادة هيكلة التسهلات التمويلية بدلاً من الحصول على الضمانات. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على تسهيل تمويلي بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة التسهيلات التمويلية المعاد تفاوضها لضمان الوفاء بجميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية. تخضع التسهيلات التمويلية باستمرار لتقييم الاضمحلال، ويتم احتسابها باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للتسهيل التمويلي.

ز. تعرضات فات موعد استحقاقها:

تتضمن هذه على المطالبات المتأخرة عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً. يتم تطبيق وزن مخاطر لهذه القروض إما بنسبة ١٠٠٪ أو بنسبة ١٥٠٪ اعتماداً على مستوى المخصصات المحتفظ بها مقابل هذه الموجودات.

ح. محفظة الأسهم:

يتم تعيين وزن مخاطر كحد أدنى بنسبة ١٠٠٪ للأوراق المالية الاستثمارية والمنشآت المالية المدرجة أو يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٥٠٪ للمنشآت غير المدرجة، ما لم تتجاوز هذه الاستثمارات ١٠٪ من رأس المال المؤهل للمنشأة المستثمر فيها، وفي هذه الحالة يتم خصمها من رأسمال البنك.

ط. موجودات أخرى:

يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠٪ للموجودات الأخرى.

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٥. مخاطر الائتمان - إفصاحات العنصر ٣ (تتمة)

ي. العقارات المملوكة:

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (أي المملوكة بصورة مباشرة أو عن طرق الاستثمار في الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو بالترتيبات الأخرى مثل الأمانة أو صناديق أو صناديق الاستثمار العقاري) يجب أن تكون موزونة بالمخاطر بنسبة ٢٠٠٪. يتم تعيين وزن مخاطر للاستثمار في الشركات العقارية المدرجة أو الاستثمار في الشركات العقارية غير المدرجة بنسبة ٣٠٠٪ أو ٤٠٠٪ على التوالي. الممتلكات التي تشغلها المجموعة موزونة بالمخاطر بنسبة ١٠٠٪.

ك. معاملات وأرصدة مع الأطراف ذي العلاقة:

تعتبر الأطراف على أنها أطراف ذات علاقة إذا كان لدى إحدى الأطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ مؤثر على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة على المؤسسات التي يمارس عليها البنك نفوذاً مؤثراً والمساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف ذات العلاقة ضمن الأعمال الاعتيادية وبمعدلات عمولات وفائدة تجارية (راجع الإيضاح رقم ٢٧ حول القوائم المالية الموحدة).

أن المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة هي غير مضمونة.

ل. تعرضات مع أطراف عالية الاستدانة:

لا يقدم البنك القروض للأطراف عالية الاستدانة والأطراف الأخرى ذات المخاطر العالية على النحو المحدد في الإفصاحات العامة -١-٣-٢٤(هـ).

٦. مجموع تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

	مجموع التعرضات الائتمانية الممولة	مجموع التعرضات الائتمانية غير الممولة	متوسط التعرضات الائتمانية الربع السنوي
حكومات	٤٤,١٨٧	٢٧,٨٠٨	٧٤,٩١٩
بنوك	٨,٠٣٨	-	٨,٥٤٩
شركات	٦٠,٣٣١	٥,٠٦٤	٦٥,٣٧٩
تعرضات فات موعد استحقاقها	١٦,٤٠٠	-	١٦,٥٠٧
موجودات أخرى وبنود نقدية	٢,١٤٨	-	١,٨٥٨
مجموع مخاطر الائتمان	١٣١,١٠٤	٣٢,٨٧٢	١٦٧,٢١١

٧. تركز مخاطر الإئتمان حسب القطاع الصناعي والإقليم الجغرافي (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

		٢٠١٩		
	الإقليم	ممولة	غير ممولة	المجموع
حكومية وقطاع عام	البحرين	٤٤,١٨٧	٢٧,٨٠٨	٧١,٩٩٥
بنوك ومؤسسات مالية	البحرين	٨,٠٣٨	-	٨,٠٣٨
تجاري وصناعي	البحرين	٤٨,٦٨٨	١,٠٣٧	٤٩,٧٢٥
مؤسسات تعليمية وصحية	البحرين	٦,٧٧٧	١,٥٣٥	٨,٣١٢
ضيافة ووسائل الإعلام ومواصلات	البحرين	٨,٣٩٢	١٥٠	٨,٥٤٢
صيد الأسماك والزراعة	البحرين	٦,٢١٦	-	٦,٢١٦
تجهيز الأغذية	البحرين	١,٥٨٧	٧٩	١,٦٦٦
أخرى	البحرين	٧,٢١٨	٢,٢٦٣	٩,٤٨١
المجموع		١٣١,١٠٤	٣٢,٨٧٢	١٦٣,٩٧٦

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٨. تركز مخاطر الإئتمان أعلى بنسبة ١٥٪ عن الحد الإلزامي للفرد

مجموع تعرضات مخاطر الائتمان يتجاوز بنسبة ١٥٪ عن الحد الإلزامي للفرد

	٢٠١٩
الحكومات	٧٣,١٤٣

٩. الأطراف الأخرى حسب تقسيم القروض المتعثرة ومخصص الاضمحلال

	قروض مضمحلة (محسوم منها مخصص)	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	المخصص للفترة	مبالغ مشطوبة
تمويل المشاريع	١٤,٦٨٨	٢١,٢٦٨	١٢٢	١,٦٨٤
صيد الأسماك والزراعة	١,٧١٢	-	-	-
	١٦,٤٠٠	٢١,٢٦٨	١٢٢	١,٦٨٤

١٠. الاستحقاق التعاقدي المتبقي

تحليل الاستحقاق للموجودات

يلخص الجدول أدناه بيان الاستحقاق التعاقدي المتبقي لموجودات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٩	لغاية شهر واحد	من ١ إلى ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	من ١ إلى ٣ سنوات	من ٣ إلى ٥ سنوات	من ٥ إلى ١٠ سنوات	من ١٠ إلى ٢٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	المجموع
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	١,٧٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٧٠٩
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٧,٢٧٤	٥,١٢٥	-	٢,٤٥١	-	-	-	-	-	١٤,٨٥٠
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٢,١٢١	١,٧٣٤	٢,٧٤١	٤,٩٢٥	٣٣,٢٨٤	١٩,٤٠٦	١٠,١٠٦	٢,٤١٤	-	٧٦,٧٣١
أوراق مالية استثمارية	٣٥,٦٦٦	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٥,٦٦٦
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	-	-	٢,١٤٨	-	-	-	-	-	-	٢,١٤٨
مجموع التعرضات الائتمانية الممولة	٤٦,٧٧٠	٦,٨٥٩	٤,٨٨٩	٧,٣٧٦	٣٣,٢٨٤	١٩,٤٠٦	١٠,١٠٦	٢,٤١٤	-	١٣١,١٠٤
تعرضات ائتمانية غير ممولة	١,٢٠٤	٣٠٣	٤,٥٦٥	٢٦,١٥٥	٦٤٥	-	-	-	-	٣٢,٨٧٢
مجموع المخاطر الائتمانية	٤٧,٩٧٤	٧,١٦٢	٩,٤٥٤	٣٣,٥٣١	٣٣,٩٢٩	١٩,٤٠٦	١٠,١٠٦	٢,٤١٤	-	١٦٣,٩٧٦

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١١. قروض فات موعد استحقاقها ومضمحلة - التحليل الزمني

١) حسب المنطقة الجغرافية

	٢٠١٩			
	ثلاثة شهور إلى سنة واحدة	سنة واحدة إلى ثلاثة سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
البحرين	١٧,٦٢٩	٤,٣٦٢	٦٧٧	٢٢,٦٦٨
المجموع	١٧,٦٢٩	٤,٣٦٢	٦٧٧	٢٢,٦٦٨

٢) حسب الطرف الآخر

	٢٠١٩			
	ثلاثة شهور إلى سنة واحدة	سنة واحدة إلى ثلاثة سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
تمويل المشاريع	١٦,٧٠٢	٣,٤٩٠	٤٢٦	٢٠,٦١٨
صيد الأسماك والزراعة	٩٢٧	٨٧٢	٢٥١	٢,٠٥٠
المجموع	١٧,٦٢٩	٤,٣٦٢	٦٧٧	٢٢,٦٦٨

١٢. التوزيع الجغرافي لمخصصات الاضمحلال لقروض وسلف العملاء

يعمل ويمنح البنك وشركاته التابعة القروض / التسهيلات التمويلية المحلية للمنشآت والأفراد البحرينيين فقط

	٢٠١٩
البحرين	
مخصص اضمحلال محدد - المرحلة ٣	٢١,٢٦٨
المجموع	٢١,٢٦٨

١٣. تسوية التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة

	٢٠١٩		
	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٢٢,٨٣٠	١,٧٤٠	٢٤,٥٧٠
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(١,٦٨٤)	(٧)	(١,٦٩١)
المخصص للسنة	١,٥٥٥	٢٥٨	١,٨١٣
استردادات خلال السنة	(١,٤٣٣)	(١,١٥٣)	(٢,٥٨٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢١,٢٦٨	٨٣٨	٢٢,١٠٦

تسهيلات ائتمانية معاد هيكلتها

قام البنك بإعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية البالغة ٤١٧ ألف دينار بحريني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وقد ارتبطت إعادة هيكلة الامتيازات بصورة رئيسية بتأجيل أقساط القروض لمساعدة العملاء في التغلب على ظروف الأزمة النقدية المؤقتة أو إعادة تنظيم عملية السداد مع توقعات التدفقات النقدية المعدلة للمقترض.

لم يكن لعملية إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية أو المستقبلية وكانت بصورة أساسية لتمديد فترة القرض / التمويل.

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٤. التخفيف من مخاطر الائتمان

يتم احتساب الحد من متطلبات رأس المال التي تعزى إلى تخفيف مخاطر الائتمان بطرق مختلفة وذلك حسب نوع تخفيف مخاطر الائتمان. الضمانات الرئيسية المتخذة لتخفيف مخاطر التعرضات الائتمانية هي الودائع المحتفظ بها من قبل العملاء ورهن العقارات السكنية / التجارية والأوراق المالية الاستثمارية والضمانات المقابلة من البنوك الأخرى وضمانات تمكين وما إلى ذلك، إلا أنه لأغراض احتساب كفاية رأس المال، يتم الأخذ في الاعتبار فقط الضمانات المؤهلة المثبتة بموجب اتفاقية بازل ٣.

١٥. الرهون والضمانات المالية المؤهلة

وفيما يلي الرهون والضمانات المالية المؤهلة المعروضة حسب المحفظة الموحدة:

	إجمالي التعرضات الائتمانية	الضمانات المالية	التعرضات الائتمانية بعد تخفيف مخاطر الائتمان
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
حكومات	٧٣,١٤٣	-	٧٣,١٤٣
بنوك	٨,٠٣٨	-	٨,٠٣٨
شركات	٦٥,٢٤٨	٣,٣٩٧	٦١,٨٥١
تعرضات فات موعد استحقاقها	١٦,٤٠٠	٦,٥٣٦	٩,٨٦٤
أوراق مالية استثمارية / صناديق	٤,٩٤٩	-	٤,٩٤٩
عقارات مملوكة	١٣,٩٨٨	-	١٣,٩٨٨
موجودات أخرى وبنود نقدية	٢,٤٠٧	-	٢,٤٠٧
	١٨٤,١٧٣	٩,٩٣٣	١٧٤,٢٤٠

تضمن تمكين نسبة مئوية من الرصيد المستحق للتمويل الإسلامي وفقاً للاتفاقية المبرمة بين البنك وتمكين. وعلاوة على ذلك، فإن قروض الزراعة وصيد الأسماك هي مضمونة من قبل حكومة البحرين.

١٦. تحليل الحساسية - مخاطر سعر الفائدة

التأثير على صافي دخل الفائدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

	٢٠١٩
دينار بحريني	
الموجودات	١٦٨,٦٣٤
المطلوبات	١٤٠,٨٨٧
(+) ٢٠٠ نقطة أساسية	٥٥٥
(-) ٢٠٠ نقطة أساسية	(٥٥٥)
الدولار الأمريكي	
الموجودات	٣٦,١٥٢
المطلوبات	٤٦,٦٦٥
(+) ٢٠٠ نقطة أساسية	(٢١٠)
(-) ٢٠٠ نقطة أساسية	٢١٠
الدينار الكويتي	
الموجودات	٨٠
المطلوبات	-
(+) ٢٠٠ نقطة أساسية	٢
(-) ٢٠٠ نقطة أساسية	(٢)
الريال السعودي	
الموجودات	٨,٠٩٧
المطلوبات	٨,٠٩١
(+) ٢٠٠ نقطة أساسية	٠
(-) ٢٠٠ نقطة أساسية	(٠)

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٧. مخاطر السوق، فجوة سعر الفائدة

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها التغيرات السلبية المحتملة في القيمة العادلة أو قيمة التدفقات النقدية المستقبلية في مركز المتاجرة أو محفظة الأدوات المالية الناتجة عن الحركة في متغيرات السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم وأسعار السلع ومؤشرات السوق وكذلك التقلبات والعلاقات المترابطة بين الأسواق. وكأداة أساسية، يقيس البنك تعرضاته لمخاطر السوق باستخدام الأسلوب الموحد بموجب اتفاقية بازل ٣.

يستخدم البنك الأسلوب الموحد لاحتساب رسوم رأس المال لمخاطر السوق بالنسبة لمكونات مخاطر السوق التالية:

- مخاطر التعرض للأسهم
- مخاطر التعرض لأسعار الفائدة
- مخاطر التعرض للعملات الأجنبية
- مخاطر السلع

تتكون رسوم رأسمال مخاطر السوق الخاصة بالبنك بشكل كبير من مخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن تعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية على الاستثمارات المعروضة بالدينار الكويتي والريال السعودي والدولار الأمريكي ومخاطر أسعار الفائدة الناتجة عن محفظة السندات. فيما يلي متطلبات رأس المال لمخاطر السوق باستخدام الأسلوب الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

	متطلبات رأس المال			
	٢٠١٩	الحد الأقصى	الحد الأدنى	المتوسط
نوع المخاطر				
رأسمال مخاطر الأسهم	-	-	-	-
رأسمال مخاطر صرف العملات الأجنبية	٧	١٣	٧	٩,٧٥
رأسمال مخاطر سعر الفائدة	-	-	-	-
رأسمال مخاطر السلع	-	-	-	-

مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمال وجود تغيرات في أسعار الفائدة والتي قد تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر سعر الفائدة نتيجة لعدم تطابق معدل فائدة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات. يتم مراقبة المراكز بصورة دورية للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة. يتم إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات فقط عند الاستحقاق.

فيما يلي مركز الحساسية لسعر الفائدة الخاص بالبنك بناءً على تواريخ الاستحقاق:

٢٠١٩	لغاية شهر واحد	من ١ إلى ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	لا تستحق عليها فائدة	المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي	-	-	-	-	-	-	١,٧٠٩	١,٧٠٩
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٧,٢٧٤	٥,١٢٥	-	٢,٤٥١	-	-	-	١٤,٨٥٠
تمويلات إسلامية وقروض للعملاء	٢,١٢١	١,٧٣٤	٢,٧٤١	٤,٩٢٥	٥٢,٦٩٠	١٢,٥٢٠	-	٧٦,٧٣١
موجودات أخرى	٣٥,٦٦٦	-	-	-	-	٥,٧٨١	٢,١٤٧	٣٧,٨١٤
مجموع الموجودات	٤٥,٠٦١	٦,٨٥٩	٢,٧٤١	٧,٣٧٦	٥٢,٦٩٠	١٢,٥٢٠	٣,٨٥٧	١٣١,١٠٤
المطلوبات								
قروض لأجل	-	٢٥١	٣,٢٤٢	٣,٤٩٣	٢٧,٩٤٤	٧,٣٦٣	-	٤٢,٢٩٣
ودائع	١٦,٩٣٣	٢,٤٦٦	٣,٤٦٤	٥٢٤	٣٦	١١,٤٩٥	-	٣٤,٩١٨
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	٤,٧٢٣	٤,٧٢٣
مجموع المطلوبات	١٦,٩٣٣	٢,٧١٧	٦,٧٠٦	٤,٠١٧	٢٧,٩٨٠	١٨,٨٥٨	٤,٧٢٣	٨١,٩٣٤
صافي فجوة السيولة	٢٨,١٢٨	٤,١٤٢	(٣,٩٦٥)	٣,٣٥٩	٢٤,٧١٠	(٦,٣٣٨)	(٨٦٦)	

إفصاحات إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٨. مركز الأسهم في الدفتر المصرفي

	٢٠١٩	
	صافي التعرض	متطلبات رأس المال
التداول العام للأسهم	١	٠
الأسهم المحتفظ بها في شركات خاصة	٥,٥٩٩	٧٠٠
المجموع	٥,٦٠٠	٧٠٠

١٩. مكاسب من استثمارات أسهم حقوق الملكية

	٢٠١٩
(١) المكاسب / الخسائر المحققة في قائمة الأرباح أو الخسائر	-
(٢) المكاسب / الخسائر المحققة في الأرباح المبقاة	-
(٣) المكاسب / الخسائر غير المحققة في رأس المال الأسهم العادية فئة ١	٥

لا يملك البنك أي استثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاضعة للإشراف المرحلي أو الأحكام الأساسية.

٢٠. المشتقات المالية

	عقود صرف العملات الأجنبية
القيمة الاعتبارية - الدفتر المصرفي	٢٧,٨٠٨

٢١. المخاطر التشغيلية والقانونية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة عن الأخطاء التي يمكن أن تحدث من إصدار تعليمات بشأن المدفوعات أو تسوية المعاملات أو خلل في التكنولوجيا وفي نظم الرقابة الداخلية. يستخدم البنك أسلوب المؤشر الأساسي ضمن إطار عمل كفاية رأس المال لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية. ويقوم البنك حالياً بإدارة أعماله من موقع واحد. بما أن بنك البحرين للتنمية هو بنك تجزئة مع بعض القيود، فإن عدد العلاقات مع العملاء وحجم المعاملات في بنك البحرين للتنمية معتدله في المتوسط.

يتم إجراء عمليات بنك البحرين للتنمية وفقا لإجراءات محدده، حيث تتضمن هذه الإجراءات نظاماً شاملاً للرقابة الداخلية، بما في ذلك الفصل بين الواجبات والضوابط الداخلية الأخرى، والتي تم تصميمها لمنع أخطاء الموظفين غير المقصودة أو المخالفات التي تسبق إصدار المعاملة. كما يقوم البنك بإجراء عملية رقابة لاحقة للسجلات المحاسبية والتسوية اليومية للحسابات النقدية والأوراق المالية والفحوصات الأخرى لتمكينه من الكشف عن أي معاملات خاطئه أو غير صحيحة قد تكون حدثت. يتم وضع حدود معينة لتخفيف ومراقبة تعرضات البنك.

تدار المخاطر التشغيلية من قبل وحدة إدارة المخاطر التشغيلية في قسم المخاطر. يشمل نطاق قسم التدقيق الداخلي عمليات التدقيق ومراجعة لجميع وحدات الأعمال وخدمات المساندة والفروع. تركز عملية التدقيق الداخلي بشكل رئيسي على تقييم المخاطر والضوابط وضمان الامتثال للسياسات والإجراءات المعمول بها والصلاحيات المفوضة. تتم مراجعة المنتجات والخدمات من قبل قسم التدقيق الداخلي ويتم تقييمها للمخاطر التشغيلية. قسم التدقيق الداخلي مستقل من الناحية العملية ويرفع تقاريره بشأن أوجه القصور الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية إلى لجنة التدقيق.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال لضمان دعم الأنشطة الهامة في حالات الطوارئ. تم اعتماد خطة استمرارية الأعمال من قبل مجلس الإدارة.

وقد تم تحديد الحد الأقصى للبنك بنسبه ١٦٪ لاستيعاب أي أحداث غير متوقعة بالمقارنة مع عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي تبلغ ١٢,٥٪.

المخاطر القانونية هي المخاطر الناتجة عن العقود غير القابلة للتنفيذ أو الدعاوى القضائية أو الأحكام السلبية التي قد تعطل أو تؤثر سلباً على العمليات التشغيلية للمجموعة. قامت المجموعة بوضع ضوابط وإجراءات لتحديد المخاطر القانونية ويعتقد أن الخسائر لن تكون جوهرية.

٢٢. غرامات ومخالفات مالية

	المبلغ الفعلي بالدينار البحريني ٢٠١٩
غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي	-

٢٣. نسبة تغطية السيولة

وفقاً لإدارة السيولة ١١-١-٢ ضمن إطار "وحدة إدارة مخاطر السيولة" في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، قام البنك باحتساب نسبة تغطية السيولة، والتي بلغت ٤٢٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٢٤. نسبة التغطية

وفقاً لكفاية رأس المال ١٥-٥-١ ضمن إطار وحدة "نسبة الرافعة المالية ومتطلبات الرافعة المالية" في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، قام البنك باحتساب نسبة الرافعة المالية، والتي بلغت ٤٣,٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الإفصاح العام ٢: تسوية رأس المال التنظيمي

الخطوة ١: الإفصاح عن الميزانية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

هذه الخطوة غير قابلة للتطبيق على البنك لأن نطاق التوحيد التنظيمي والتوحيد المحاسبي متطابقان.

مكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الإفصاح العام ٢: تسوية رأس المال التنظيمي (تتمة)

الخطوة ٢: توسيع نطاق الميزانية ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

	الميزانية حسب القوائم المالية المعلنة	البيانات النظامية الموحدة
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١,٩٧٦	١,٩٧٦
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٤,٨٥٠	١٤,٩٣٧
أوراق مالية استثمارية	٤١,٤٤٧	٤١,٤٤٧
استثمارات في شركات زميلة	٣٢٢	٣٢٢
مجموع الاستثمارات	**٤١,٧٦٩**	**٤١,٧٦٩**
من ضمنها:		
استثمارات جوهرية في رأسمال مؤسسات مالية تتجاوز ١٠٪ من رأسمال الأسهم العادية فئة ١		
المبلغ يتجاوز ١٠٪ من رأسمال الأسهم العادية فئة ١ الذي سيتم خصمه		
المبلغ يتجاوز ١٠٪ من رأسمال الأسهم العادية فئة ١ الذي سيتم خصمه في سنة الأولى		
استثمارات عقارية	١١,٥٢٧	١١,٥٢٧
قروض وسلف	٧٦,٧٣١	٧٧,٥٦٩
من ضمنها: مخصص عام لخسائر القروض المؤهلة كرأس المال	١,٢٢٦	-
مبالغ مدفوعة مقدماً ودخل مستحق وموجودات أخرى	٢,٤١٦	٢,٤٢٣
عقارات وآلات ومعدات	١,٩٩١	١,٩٩١
مجموع الموجودات	**١٥١,٢٦٠**	**١٥٢,١٩٢**
المطلوبات		
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٥,٤٦٧	٥,٤٦٧
حسابات العملاء	٢٩,٤٥١	٢٩,٤٥١
قروض لأجل	٤٢,٢٩٣	٤٢,٢٩٣
اتفاقيات إعادة شراء واقتراضات أخرى مضمونة مماثلة		
أدوات مالية مشتقة		
مستحقات ودخل مؤجل ومطلوبات أخرى	٤,٧٢٣	٤,٤٢٢
مجموع المطلوبات	**٨١,٩٣٤**	**٨١,٦٣٣**
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع	٦٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠
أسهم بموجب برنامج حوافز أسهم الموظفين		
مجموع رأس المال	**٦٥,٠٠٠**	**٦٥,٠٠٠**
المال فئة ١	٦٥,٠٠٠	٦٥,٠٠٠
من ضمنه المبلغ المؤهل لرأس المال الأسهم العادية فئة ١	-	٦٥,٠٠٠
من ضمنه المبلغ المؤهل لرأس المال الإضافي فئة ١	-	-
أرباح مبقاة	(١,٥٤٤)	(١,٥٤٤)
احتياطي قانوني	١,١٨٦	١,١٨٦
احتياطي آخر	٤,٠٤٨	٤,٠٤٨
احتياطي عام		
علاوة إصدار أسهم		
تبرعات واحتياطي التبرعات للأعمال الخيرية		
مخصص عام لخسائر القروض المؤهلة كرأس المال		١,٢٣٣
احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع	٦٥٤	٦٥٤
حصة البنك من احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع المتعلقة بالشركات الزميلة التي لم تأخذ في الاعتبار في رأس المال التنظيمي		
حقوق الأقلية في رأسمال الشركات التابعة	(١٨)	(١٨)
مجموع حقوق الملكية	**٦٩,٣٢٦**	**٧٠,٥٥٩**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**١٥١,٢٦٠**	**١٥٢,١٩٢**

مكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الإفصاح العام ٣: الخصائص الرئيسية لمتطلبات رأس المال التنظيمي

١	المصدر	بنك البحرين للتنمية ش.م.ب. (مقفلة)
٢	المعرف الفريد (جهاز تبليغ الأسعار في بورصة البحرين)	بنك البحرين للتنمية
٣	القانون المنظم للأداة المالية	جميع القوانين والأنظمة المعمول بها في مملكة البحرين
	المعالجة التنظيمية	
٤	قواعد مصرف البحرين المركزي الانتقالية	رأس المال الأسهم العادية فئة ١
٥	قواعد مصرف البحرين المركزي ما بعد مرحلة الانتقال	رأس المال الأسهم العادية فئة ١
٦	المؤهل منفرداً/ مجموعة/ مجموعة ومنفرداً	مجموعة
٧	نوع الأداة	رأس المال الأسهم العادية
٨	المبلغ المثبت في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين كما هو في آخر تاريخ لإعداد التقارير المالية)	٦٥,٠٠٠ دينار بحريني
٩	القيمة الإسمية للأداة	١,٠٠ دينار بحريني
١٠	التصنيف المحاسبي	حقوق الملكية
١١	التاريخ الأصلي للإصدار	غير قابل للتطبيق
١٢	دائم أو مؤرخ	غير قابل للتطبيق
١٣	تاريخ الاستحقاق الأصلي	غير قابل للتطبيق
١٤	استدعاء المصدر خاضع للحصول على الموافقة الرقابية المسبقة	غير قابل للتطبيق
١٥	تاريخ الاستدعاء الاختياري وتواريخ الاستدعاء الطارئة ومبلغ الاسترداد	غير قابل للتطبيق
١٦	تواريخ الاستدعاء اللاحقة، إذا كان قابلاً للتطبيق	غير قابل للتطبيق
	الكوبونات / أرباح الأسهم	
١٧	أرباح أسهم / كوبونات ثابتة ومتغيرة	غير قابل للتطبيق
١٨	معدل الكوبون وأي مؤشر ذي صلة	غير قابل للتطبيق
١٩	وجود اشتراط لدفع أرباح الأسهم	غير قابل للتطبيق
٢٠	تقديري بالكامل أو تقديري جزئياً أو إلزامي	غير قابل للتطبيق
٢١	وجود دافع أو حافز آخر للاسترداد	غير قابل للتطبيق
٢٢	غير تراكمي أو تراكمي	غير قابل للتطبيق
٢٣	قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل	غير قابل للتطبيق
٢٤	إذا كان قابلاً للتحويل، مسبب (مسببات) التحويل	غير قابل للتطبيق
٢٥	إذا كان قابلاً للتحويل، بالكامل أو جزئياً	غير قابل للتطبيق
٢٦	إذا كان قابلاً للتحويل، معدل التحويل	غير قابل للتطبيق
٢٧	إذا كان قابلاً للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري	غير قابل للتطبيق
٢٨	إذا كان قابلاً للتحويل، تحديد نوع الأداة القابلة للتحويل إلى	غير قابل للتطبيق
٢٩	إذا كان قابلاً للتحويل، تحديد الجهة المصدرة للأداة التي يتم تحويلها إلى	غير قابل للتطبيق
٣٠	خاصية التخفيض	غير قابل للتطبيق
٣١	إذا كان تخفيضاً، مسبب (مسببات) التخفيض	غير قابل للتطبيق
٣٢	إذا كان تخفيضاً، بالكامل أو جزئياً	غير قابل للتطبيق
٣٣	إذا كان تخفيضاً، دائماً أو مؤقتاً	غير قابل للتطبيق
٣٤	إذا كان تخفيضاً مؤقتاً، وصف آلية إعادة التقييم	غير قابل للتطبيق
٣٥	الوضع في التسلسل الهرمي للتبعية في التصفية (حدد نوع الأداة التي تسبق الأداة فوراً)	غير قابل للتطبيق
٣٦	خصائص انتقال غير متوافقة	غير قابل للتطبيق
٣٧	إذا كان الجواب نعم، حدد الخصائص غير المتوافقة	غير قابل للتطبيق

مكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الإفصاح العام ٤: نموذج الإفصاح عن مكونات رأس المال

	نموذج إفصاح الأسهم العادية الذي سيتم استخدامه خلال الفترة الانتقالية للتعديلات التنظيمية (أي من ٣٠ يونيو ٢٠١٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩)	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	المرجع
	رأس المال الأسهم العادية فئة ١: الأدوات والاحتياطيات		
١	رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرةً (وما يعادلها للشركات غير المساهمة) بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	٦٥,٠٠٠	
٢	الأرباح المبقاة	(١,٥٤٤)	
٣	الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)	٥,٨٨٨	
٤	غير قابل للتطبيق	-	
٥	رأس المال الأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة المحتفظ بها من قبل أطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في رأسمال الأسهم العادية فئة ١ للمجموعة)	-	
٦	**رأسمال الأسهم العادية فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية**	٦٩,٣٤٤	
	رأسمال الأسهم العادية فئة ١: التعديلات التنظيمية		
٧	تعديلات التقييم الاحترازية	-	
٨	الشهرة (محسوم منها المطلوبات الضريبية ذات الصلة)	-	
٩	بنود أخرى غير ملموسة بخلاف حقوق خدمات الرهن العقاري (محسوم منها المطلوبات الضريبية ذات الصلة)	-	
١٠	الموجودات الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناتجة عن الفروق المؤقتة (محسوم منها المطلوبات الضريبية ذات الصلة)	-	
١١	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	-	
١٢	عجز في المخصصات المتعلقة بالخسائر المتوقعة	-	
١٣	مكسب التورق الناتج عن البيع (كما هو موضح في الفقرة ٥٦٢ من إطار عمل اتفاقية بازل ٢)	-	
١٤	غير قابل للتطبيق	-	
١٥	صافي الموجودات لصندوق التقاعد ذي المزايا المحددة	-	
١٦	الاستثمارات في الأسهم الخاصة (إذا لم يتم بالفعل مقاصتها من رأس المال المدفوع في الميزانية المعلنة)	-	
١٧	تبادل الملكية المشتركة في الأسهم العادية	-	
١٨	الاستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي، محسوم منها المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (المبلغ أعلى من ١٠٪ كحد أدنى)	-	
١٩	الاستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي، محسوم منها المراكز القصيرة المؤهلة، (المبلغ أعلى من ١٠٪ كحد أدنى)	-	
٢٠	حقوق خدمة الرهن العقاري (المبلغ أعلى من ١٠٪ كحد أدنى)	-	
٢١	الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (المبلغ أعلى من ١٠٪ كحد أدنى، محسوم منها المطلوبات الضريبية ذات الصلة)	-	
٢٢	المبلغ الذي يتجاوز ١٥٪ كحد أدنى	-	
٢٣	من ضمنه: الاستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	-	
٢٤	من ضمنه: حقوق خدمة الرهن العقاري	-	
٢٥	من ضمنه: الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة	-	
٢٦	التعديلات التنظيمية المحددة محلياً	-	

مكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	نموذج إفصاح الأسهم العادية الذي سيتم استخدامه خلال الفترة الانتقالية للتعديلات التنظيمية (أي من ٣٠ يونيو ٢٠١٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩)	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	المرجع
	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الأسهم العادية فئة ١ فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة لمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	-	
٢٧	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأسمال الأسهم العادية فئة ١ نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي فئة ١ وفئة ٢ لتغطية الخصومات	-	
٢٨	**مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال الأسهم العادية فئة ١**	٦٩,٣٤٤	
٢٩	**رأس المال الأسهم العادية فئة ١**	-	
	رأس المال الإضافي فئة ١: الأدوات		
٣٠	أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ المؤهلة الصادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	-	
٣١	من ضمنها: المصنفة كأسهم حقوق الملكية بموجب المعايير المحاسبية المطبقة	-	
٣٢	من ضمنها: المصنفة كمطلوبات بموجب المعايير المحاسبية المطبقة	-	
٣٣	أدوات رأس المال الصادرة مباشرةً الخاضعة للاستبعاد التدريجي من رأس المال الإضافي فئة ١	-	
٣٤	أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ (وأدوات رأس المال الأسهم العادية فئة ١ غير المدرجة في الصف رقم ٥) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الثالثة (المبلغ المسموح به في رأس المال الإضافي فئة ١ للمجموعة)	-	
٣٥	من ضمنها: الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الخاضعة للاستبعاد التدريجي	-	
٣٦	**رأس المال الإضافي فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية**	-	
	رأس المال الإضافي فئة ١: التعديلات التنظيمية		
٣٧	استثمارات في أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ الخاصة	-	
٣٨	تبادل الملكية المشتركة في أدوات رأس المال الإضافي فئة ١	-	
٣٩	الاستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي، محسوم منها المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (المبلغ أعلى من ١٠٪ كحد أدنى)	-	
٤٠	الاستثمارات الجوهرية في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي (محسوم منها المراكز القصيرة المؤهلة)	-	
٤١	التعديلات التنظيمية المحددة محلياً	-	
	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الإضافي فئة ١ فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	-	
٤٢	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال الأسهم العادية فئة ١ نتيجة لعدم كفاية رأس المال الإضافي فئة ٢ لتغطية الخصومات	-	
٤٣	مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١	-	
٤٤	**رأس المال الإضافي فئة ١**	-	
٤٥	**رأس المال فئة ١ (رأس المال فئة ١ = رأس المال الأسهم العادية فئة ١ + رأس المال الإضافي فئة ١)**	٦٩,٣٤٤	
	رأس المال فئة ٢: الأدوات والمخصصات		
٤٦	رأس المال فئة ٢ المؤهل الصادر مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	-	
٤٧	أدوات رأس المال الصادرة مباشرةً الخاضعة للاستبعاد التدريجي من رأس المال فئة ٢	-	
٤٨	أدوات رأس المال فئة ٢ (وأدوات رأسمال الأسهم العادية فئة ١ وأدوات رأس المال الإضافي فئة ١ غير المدرجة في الصف رقم ٥ أو الصف رقم ٣٤) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الثالثة (المبلغ المسموح به في رأس المال فئة ٢ للمجموعة)	-	
٤٩	من ضمنها: الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الخاضعة للاستبعاد التدريجي	-	
٥٠	المخصصات	١,٢٣٣	
٥١	**رأس المال فئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية**	١,٢٣٣	

مكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	نموذج إفصاح الأسهم العادية الذي سيتم استخدامه خلال الفترة الانتقالية للتعديلات التنظيمية (أي من ٣٠ يونيو ٢٠١٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩)	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	المرجع
	رأس المال فئة ٢: التعديلات التنظيمية		
٥٢	استثمارات في أدوات رأس المال فئة ٢ الخاصة	-	
٥٣	تبادل الملكية المشتركة في أدوات رأس المال فئة ٢	-	
٥٤	الاستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي، محسوم منها المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصادر (المبلغ أعلى من ١٠٪ كحد أدنى)	-	
٥٥	الاستثمارات الجوهرية في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي لا تدخل ضمن نطاق التوحيد التنظيمي (محسوم منها المراكز القصيرة المؤهلة)	-	
٥٦	التعديلات التنظيمية المحددة محلياً	-	
	التعديلات التنظيمية المطبقة على رأس المال فئة ٢ فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥		
٥٧	**مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة ٢**	-	
٥٨	**رأس المال فئة ٢**	١,٢٣٣	
٥٩	**مجموع رأس المال (مجموع رأس المال = رأس المال فئة ١ + رأس المال فئة ٢)**	٧٠,٥٧٧	
	مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥		
٦٠	مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر	١٣٤,٤١٧	
	نسب رأس المال		
٦١	رأس المال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪٥١,٥٩	
٦٢	رأس المال فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪٥١,٥٩	
٦٣	مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪٥٢,٥١	
٦٤	متطلبات المخزون الاحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية بالإضافة إلى متطلبات المخزون الاحتياطي لبنك التسويات الدولية، كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪٩,٠٠	
٦٥	من ضمنها: متطلبات المخزون الاحتياطي للحفاظ على رأس المال	٪٢,٥٠	
٦٦	من ضمنها: متطلبات المخزون الاحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية	٪٠,٠٠	
٦٧	من ضمنها: متطلبات المخزون الاحتياطي لبنك التسويات الدولية	٪٠,٠٠	
٦٨	رأس المال الأسهم العادية فئة ١ المتاحة لتلبية المخزون الاحتياطي (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪٥١,٥٩	
	الحدود الدنيا الاعتبارية بما في ذلك الاحتياطي للحفاظ على رأس المال (إذا كانت مختلفة عن اتفاقية بازل ٣)		
٦٩	نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة ١ لمصرف البحرين المركزي	٪٩,٠٠	
٧٠	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ لمصرف البحرين المركزي	٪١٠,٥٠	
٧١	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي	٪١٢,٥٠	
	المبالغ أدنى من الحدود المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)		
٧٢	الاستثمارات غير الجوهرية في رأسمال المؤسسات المالية الأخرى	١,٣٧٣	
٧٣	الاستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	٣٢٢	
٧٤	حقوق خدمة الرهن العقاري (محسوم منها: المطلوبات الضريبية ذات الصلة)	-	
٧٥	الموجودات الضريبية	-	

مكونات متطلبات الإفصاح عن رأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	نموذج إفصاح الأسهم العادية الذي سيتم استخدامه خلال الفترة الانتقالية للتعديلات التنظمية (أي من ٣٠ يونيو ٢٠١٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩)	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	المرجع
	السقف بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة ٢		
٧٦	المخصصات المؤهلة ليتم إدراجها في رأس المال فئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق السقف)	١,٢٣٣	
٧٧	السقف عند إدراج المخصصات في رأس المال فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد (١,٢٥٪ للموجودات الموزونة للمخاطر الائتمانية)	١,٤٤٩	
٧٨	غير قابل للتطبيق	-	
٧٩	غير قابل للتطبيق	-	
	أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي (فقط قابلة للتطبيق ما بين ١ يناير ٢٠٢٠ و١ يناير ٢٠٢٤)		
٨٠	السقف الحالي لأدوات الرأس المال الأسهم العادية فئة ١ الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي	-	
٨١	المبلغ المستبعد من رأس المال الأسهم العادية فئة ١ نتيجة للسقف (الفائض فوق السقف بعد الاسترجاعات والاستحقاقات)	-	
٨٢	السقف الحالي لأدوات رأس المال الإضافي فئة ١ الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي	-	
٨٣	المبلغ المستبعد من رأس المال الإضافي فئة ١ نتيجة للسقف (الفائض فوق السقف بعد الاسترجاعات والاستحقاقات)	-	
٨٤	السقف الحالي لأدوات رأس المال فئة ٢ الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي	-	
٨٥	المبلغ المستبعد من رأس المال فئة ٢ نتيجة للسقف (الفائض فوق السقف بعد الاسترجاعات والاستحقاقات)	-	